حاشية

العلامه الپێنجوێتي
على
تقريب المرام
للشيخ عبد القادر المهاجر
على
تهذيب الكلام
للعلامة سعد الدين التفتازاني

نسخة الأستاذ:
عصام الدين القلاتي

اشارة الى ان القسم ههنا عبارة عن مجموع الفاظ المقدمة والمسائل ومباديها ودلائلها لوجود قول المصنف وعلى الشارح وفي التبويب فانها لو جد فيه والتصديقات لا في الكلام ولا في التهذيب كما لا يخفى فما ذكره الاستاذي المحشي من ان العلم ... او وجه ... وفيها ما ... اهاضافة اه بعرضه بالنظر الى هذا فانه على هذا يلحق الا ضافة من اضافة الدال الى متعلق بعض المدلول وهو مدلول الالفاظ المسائل لا جميعها فان الكلام لا يتعلق بجملة لولا الالفاظ المقدمة فافهم سعيد

قال قسم الكلام المراد به التصديقات بالمسائل كما يصرح به المصنف فاضافة القسم اليه اما من اضافة الدال الى متعلق المدلول بالكسر ان كان المراد بالقسم الالفاظ ومن اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر ان كان المراد به المعاني فتامل ق من الكتاب المسمى قال استاذي النوكتي اعترض والدي بان التسمية باسم التهذيب لم يقع من المصنف غاية الامر انه وصف كتابه في الخطبة بانه مهذب بغاية التهذيب فكتب الشارح في الحاشية اي في عرف المحصلين دفعا لذلك ثم اعترض بان المصنف كيف علم ان التسمية بذلك تقع منهم فعدل الشارح الى التسمية اه البدلية ويمكن ان يقال ان المصنف وان وصف كتابه بما في الخطبة الا انه اشار به الى التسمية ايضا ق عما لا يختص بواحد اي عن احوال ما لا يختص اه فالموصول عن موضوعات مسائل الباب واما الموصول الثاني فان كان عبارة عما هو موضوع في الابواب الباقية فيتجه انه لا يبقى بين المختص والمختص به فرق وان كان عبارة عن الاحوال فيجب انه لا يبقى على نهج السابق فينبغي ان يقال ان تخصيص الاحوال المختصة بالذكر مبني على الاغلب والا فبعض الاحوال مشترك كقبول الفناء والحدوث للجوهر والعرض فانهما من الامور العامة مع انهما محمولان في بابي الجوهر والعرض كقولهم كل جسم قابل للفناء وحادث وعرض كذلك وقد يقال المراد بالمختص بالنسبة الى بابي الاعراض والجواهر الاقسام وبالمختص به المقسم وان موضوعات مسائل الالهيات صفاته تعالى الحقيقية واحواله وموضوعات مسائل السمعيات الافعال والتعذيب مثلا كقولنا علم الواجب تعالى ثابت وكذا حيوته وقدرته وكقولنا الافعال حق والتعذيب حق الى غير ذلك فما الثاني بالنسبة الى البابين الاخيرين عبارة عن تلك الموضوعات لكن ينبغي ان المسائل التي موضوعاتها الواجب تعالى كقولنا واجب الوجود قديم متروكة في البابين الاولين ق منها ما اي ادراكات لا مدركات بقرينة المقابلة ثم لا يخفى ان مقدمة الكتاب بمعنى الطائفة من الكلام النفسي اعم من متعلق مقدمة العلم بمعنى الادراكات مطلقا ثم مباينة لنفسها فاستعمال لفظ المقدمة في المقدمتين المذكورتين من استعمال المشترك

اي ان المصنف صنف الكتاب ووقع التسمية منهم لا منه ثم وضع التسمية ... نفسه فلا يرد الاعتراض ... تامل سعيد التلميذ

لان الاولى من قبيل الادراكات والثانية من قبيل المدركات سعيد

والباء في الكل داخلة على المقصور سعيد

ورب بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

قال قسم العلوم المراد به التصديقات بالمسائل كما يصرح المصنف فاضافة القسم اليه ا

الدال الى متعلق المدلول بالكسر ان كان المراد بالقسم الالفاظ ومن اضافة المتعلق بالفتح

بالكسر ان كان المراد به المعاني فتامل من الكتاب المسمى قال استاذي النودشي اعترض

التسمية باسم التهذيب لم يقع من المصنف غاية الامر انه وصف كتابه في الخطبة بانه مر

التهذيب فكتب الشارح في الحاشية ادخره في المحصلين دفعا لذلك ثم اي

كيف علم ان التسمية بذلك الاسم تقع منهم فعدل الشارح الى التسمية البدلية و

ان المصنف وان وصف كتابه بما في الخطبة الا انه اشار به الى التسمية ايضا عن

اي عن احوال ما لا يختص اه فالموصول عبارة عن موضوعات مسائل الباب الثاني

الثاني فان كان عبارة عما هو موضوع في الابواب الباقية فيتجه انه لا ملائمة بين ال

[illegible]

يعني ان النفي متوجه الى الوقوع لعموم النفي لا الى الامكان حتى يعلل بالامتناع فقط عبد الحكيم الا الكل محمد رسول الله الاصيلي الكل صلى الله عليه وآله وسلم اه ازغ بسفلت

الحواس المنتسبة بطريق الاستخدام لا المراد بالمعاني فى تعريف ف المراد منع الصغرى دليل المعارض قال

لا يحد اى لا يقبع تحديده اما لامتناعه على القول ببداهة العلم كما هو مختار المصنف او لتعسره على القول

بخفائه قال لوضوحه الاشارة الى تضمين الصغرى والكبرى مطويتين وتقرير القياس هكذا لانه واضح

وكل واضح لا يحد فالعلم لا يحد ق والمطلق جزء منه فديقال ان العلم مقول على افراده وقد تقرر ان المقول

بالتشكيك ليس ذاتيا لافراده فلا يلزم من بداهة التصديق الخاص بداهة المطلق ف والثاني ان غير العلم

يجوز ان يقال ان الوجه الثاني قياس مركب من اقترانى طويت صغراه واستثنائي والمقدم عليه دليل الملازمة

الكبروية تقريره لو كان العلم معلوما بالكسب لعلم بغيره وهو بالاعتبار ولو علم بغيره لزم الدور

لكن الدور باطل اما الصغرى فظ واما الكبرى فلان غير العلم يعلم بالعلم ف يعلم اى بالعلم

للخالد فثنفيه ان كان نظريا او لنفسه فقط ان ضروريا ف بالعلم هذه صغرى والكبرى اعني وكل

ما يعلم بالعلم لا يعلم العلم به مطوية وقوله فلو علم العلم اه دليل الكبرى ق فلو علم اى تصور

ماهيته ف بغيره اى بما يغايره بالاعتبار لا بالذات ف انه معلوم اى انه معلوم بالكسب النظر

ف بين تصور العلم اى بين الوجود الظلي للعلم قوله وحصوله اى الوجود الاصيلي وكتب الشيخ

اى ارتسام ف وحصوله اى اتصافه ف والضرورى حاصل الجواب الاول منع قوله ان علم كل احد

بانه موجود ضرورى ان كان المراد انه ضرورى التصور وتسليمه وعدم افادته ان كان المراد ضرورى

الحصول لانه غير التصور وحاصل الجواب الثاني منع الصغرى وتسليم الكبرى ان كان المراد بقوله بالعلم

بتصور العلم كالعلم ان كان بذلك القول بحصول ف حصول علم جزئي اى اتصافا وبتصور بقوله

ف انما يعلم اى يتصور ويرتسم ف لحصول علم جزئي اى بالاتصاف بتصور جزئي ف وطريقه معرفته اه

تشكيك على افراده كالبياض والجرم مقول الى الحد ان نحو البياض والحرارة مع انهما ذاتيان لها فكيف ما هنا

قيل ويقال المطلق والتفصيل بالمعنى مجموع المطلق جزء حسه

لمعلوم بكلية المطلق جزء حسه البتة فان علم العلم بغيره لزم الدور عبد الحكيم

لو كان العلم معلوما بالكسب لزم الدور

وقوله لكن الدور باطل واضح لتالي هذه النتيجة وهي معها يكون استثنائي جزء من القياس المركب

حيثيات حيثية قيامها بالذهن وحيثية قطع النظر عنه فهي من الحيثية الاولى علم وموجود بالوجود الاصيلي ومن الحيثية الثانية معلوم وموجود بالوجود الظلي عبد الحكيم

و لا بالعكس

والتعريف بالمثال حقيقة تعريف بالتصوير المماثلة والمشابهة

بين الكل وحصته المتحققة في ضمن الفرد فتعريف

الفاعل بما مر تعريف بالخ مسند اليه الفعل او شبهه

وتعريف العلم بالاعتقاد تعريف بكونه موجبا

للانكشاف والمذكور لمن قام به

منقسم الى اعتقاد وغيره فيلزم رسما وهذا نظير ما قال ان قول الكافية وهي اسم او فعل او حرف

في قوة ان يقول الكلمة امر منقسم الى الاسم والفعل والحرف فيلزم ذلك التقسيم تعريفا تاما فعلى ذلك يلزم

التعرض لتقسيم الاعتقاد والجازم والمطابق الى قسميه لانه اعلم مثال القسمة فان التقسيم الاول

اعني تقسيم العلم الى قسميه كاف في مثالها مع انه لا يلائم التعريف بالمثال ق او غير جازم او يهذا ظن

ق او غير مطابق اي وهذا اما جهل مركب او تقليد مخطئ ق او غير ثابت اي وهذا تقليد مصيب قوله

المناسب للادراك الباصرة لانه احتراز عن الظن والجهل المركب والتقليد والا فلا حاجة الى هذا القيد لكن

يدخل فيه التصور المطابق فلا يلائم التعريف المأخوذ من المثال مساويا للمأخوذ من التقسيم الا ان يخص

الادراك بالتصديق ق او يقال هو كاعتقادنا وهذا نظير قول ابن مالك الفاعل الذي كمرفوعي

اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى ق بعبارة جامعة لكن يرد انه يلزم استعمال الواحد في معنيين حقيقيين

او حقيقي ومجازي فان الاحد بمعنى لا يوقف على مختار المصنف وبمعنى الاحد بعبارة جامعة على راي الغزالي

ق الذي لا يشمل الظن بالمعنى اللام الذي هو مقابل لليقين يدل عليه ما في شرح المواقف ق مقابله

للظن بالمعنى الاعم وشامل لليقين وللتصور المطابق قال او ادراك المركب والكل بين ادراكا

لمركب وادراك الكل اعم من وجه مادة الاجتماع ادراك الانسان مادة افتراق الاول زيد مادة افتراق

الثاني ادراك الجوهر الذي هو جنس عال قال على اختلاف الاصطلاحات بالعموم والخصوص ق

وليس في منها حك لا يبعد ان يقال مراد المصنف ان الاختلاف في تفسير العلم تنبيه على اختلاف ف

الاصطلاحات لا تنبيه على الاختلاف في حقيقة العلم المستلزم لكون حقيقته نظرية كما قالوا

في حقيقة الزمان والجسم بل الاحسن ان يقال المعنى والتفسير عبارة لكن تنبيه على حد لولا مصطلح

في المصطلحات المختلفة فاضافة الاختلاف اضافة الصفة الى الموصوف بحذف مضاف اي

تنبيه على احد الاصطلاحات المختلفة ش وانما فيهما اي كل منهما ش وحقيقة النظر في مقولة الفعل ولذا قالوا

ان الاحرى بالاسم التي هي من مقولة الكيف بالنظر فتأمل ش وحركة النفس على صوريتها ش ومن المطالب ما هي

الحركة ش في المعقولات اي مما فيه وكتب لجلالة حركتها في المحسوسات فتسمى تخييلا ش عند بهما الاولى فيهما انه

حركتها في المحسوسات المخزونة في الحواس تخييل ش الى ان تظفر ما لديه ش احتراز عن الحدس وبعضهم اكتفى في

التعريف بالحركة الاولى وبهذا اخراج الحدس الى القصد المعتبر في الحركة ش لتحصيل المطلوب على سبيل غائية ش وهو

فكان الحاصل كلام المصنف في ان النظر هو الحركة الاولى واما الحركة الثانية فهي شرط له وكلام الشارح ان كان نظر

من قبيل تقديم العطف اعني عطف منها على من المطالب على الرابط فصحيح في انه مجموع الحركتين والا فلا

ش اي النظر التصديقي ش مفيد للعلم بمعنى اليقين ش خلافا لمن قال هم السمنية اي الطائفة

المنسوبة الى سومنات اسم صنم ش لان كون النظر مفيدا اه وعورض بان حكمكم ان النظر لا يفيد العلم اصلا ان كان

ضروريا لم يقع فيه خلاف وان كان نظريا كما استدل الشارح عليه يلزم القول بافادة النظر المخصوص على تقدير ان لا تكون شرط النظر

مفيدا وهذا هو الاشتراك في وجه دفع بان المدعى عدم افادة شيء من النظر وقد ادعوا صحة النظر والمثبت بالكر افادة النظر

المخصوص الظن بذلك فلا تناقض ش خلافا لمن قال انه لا يفيد في المهندسون ش لان الحقائق الالهية تقرير

هذا الدليل لكن شيء من الحقائق الالهية بمتصور بالكنه وكل ما صدق به تصديقا يقينيا متصور بالكنه فلا شيء

من الحقائق الالهية بمصدق به تصديقا يقينيا ش ولا يتصور بالكنه وكتب ايضا كلمة لا لسلب الوقوع

لكن دائما او لسلب الجواز فالقضية سالبة دائمة او ضرورية والاول على رأي الجمهور المتكلمين اه

للقائلين بالجواز مع انتفاء الوقوع والثاني على رأي الفلاسفة حيث قالوا تصور الشيء بالرسم وهو

لا يفيد الكنه او بالحد وهو مختص بالمركب من الجنس والفصل والواجب ليس كذلك او بالبديهة وهو

منتف في كنهه تع والمنع الآتي موافق لرأي الكثير من المحققين القائلين بالوقوع وسيأتي ذلك

في الالهيات

فان معناه الحصول والملاحظة في العقل والمعقول فيها الحركة

بل ظاهر انه هو الحركة الاولى ايضا سعيد

فانه ليس مطلوب اهل الكلام سعيد

زاد هذا بقرينة قوله الآتي لا تتصور بكنهها واما تصورها الحقائق الالهية بالرسم والعارض فواقع قطعا سعيد

لان الائمة اتفقوا على وجوب النظر لان الشافعي وكذا اكثر السلف قالوا بان النظر خطر وحرام كذا ذكر في الكوكب للسيوطي بل الاتفاق انما هو من طرف المتكلمين اهل السنة والاعتزال سعيد
لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتبه الفقير حسين غلبة الكفوي واخذه النصر مدله الكريم

التوليد توليدا يحتاجا الى توليد ثالث وهلم جرا والجواب الحق ان المراد بالفعلين في تعريف التوليد ما هو حاصل بالمصدر والحاصل بالمصدر قد يكون من مقولة الكيف كالسخونة والبرودة الحاصلتين بالتسخين والتبريد والاين كالحركة الحاصلة بالتحريك والوضع كالقيام الحاصل بالاقامة الى غير ذلك او الوجوب عن الله تعالى كما عند الحكماء وعن المبدأ الفياض بلا واسطة او عن المبدأ الفياض وهو العقل العاشر اذ الفلاسفة لا يثبتون له تعالى ابتداء الا عن العقل الاول تامل على سلب الاختيار عنه اى وعن المبدأ الفياض في معرفة الله تعالى ما اليه واجب اى وجوب كفاية ان كان المراد بالنظر التفصيلي اى على طريق المتكلمين او وجوب عين ان كان المراد به الاجمالي اى على طريق العامة والاجماع اى بالاجماع هنا ومن المعتزلة واما معرفته تعالى فواجبة بالاتفاق كذا في شرح المواقف فقول الشارح هنا بالاتفاق الامة ليس على ما ينبغي واتفاق الامة اى امة الاجابة لا امة الدعوة ومقدمة للمعرفة المراد بكونه مقدمة للمعرفة كونه مقدمة لوجودها فيستغنى بذلك عن اعتبار المقدورية للمقدمة والمطلقية للواجب ولذا تركهما المص في الصغرى كما ان الثانية تغنى عن الاولى ولكونها الموافقة لقوله بذلك ذكر الباء هنا بدل اللام وكذا قوله الماتن ولكونه اه لضرر مظنون لا يخفى ان الخوف حاصل للعاقل بالفعل لا انه مظنون بل المظنون هو العقاب والوجه ان يقال لضرر هو خوف العقاب المظنون الا ان يقال ان قوله مظنون مضاف اليه لا صفة والمعنى لضرر خوف عقاب مظنون لكن لا يخفى ركاكته وخوف العقاب اى الذي حصل بالظن بمجرد الاخبار لا يخفى انه ليس المراد بالاخبار اخبار الشرع فان الكلام فيما قبل العلم بالبعثة بل اخبار الناس وان الظن غير منحصر فيه كما صرح به قدس سره في شرح المواقف فالوجوب اى وجوب النظر كالمعرفة شرعي اى فقط وعقلي اى ايضا والنظر في المعجزة ان قيل النظر في المعجزة غير النظر في معرفته تعالى فلا يلزم من كون الثاني شرعيا عدم صحة الوازم الاول قلنا اخذا من شرح التجريد النظر في المعجزة نظر في معرفته تعالى من حيث انه مرسل للرسول اقول هذا الجواب مشعر بان ليس المراد بمعرفته تعالى خصوص معرفة وجوده وصفاته الحقيقية بل اعم منها ومن معرفة ما يرجع الى احواله وافعاله فيرد ان جميع صحيحا لانه يمكن ارجاعه الى احواله تعالى فيفيد ان الاجماع منعقد على وجوب النظر في جميعها مع ان كثيرا منهم

لان ما يحترز عنه بتقييد المقدور كالبلوغ ودخول الوقت للصلوة يحترز عنه بهذا الارادة لان كلا منهما ليس موقوفا عليه لوجود الصلوة بل لوجوبها وهو ظاهر ومن قيد الواجب بالمطلق كتحصيل النصاب يحترز عنه بتلك الارادة ايضا لانه ليس موقوفا عليه لوجود الزكاة وادائها بل لوجوبها سعيد الجلبي
لان نحو البلوغ مما هو غير اختيارية موقوف عليه ونحو تحصيل النصاب مما هو اختيارية ليسا موقوفا عليه للواجب المطلق بل للواجب المقيد وجوبه بحصولهما فحصل الاحتراز باعتبار المطلقة عما يحترز عنه باعتبار المقدورية فالاولى مغنية عن الثانية سعيد الجلبي
اذ يؤول المعنى الى هذا اى لضرر خوف عقاب مظنون هو اى ذلك الضرر خوف العقاب فان هذا تكرار سعيد

فان له خوفا بالفعل من العقاب والطريق وايضا الخطر من ظن العقاب واحد والعقاب بالمخالفة وعند المعتزلة انه تجب معرفة الله قبل البعثة والبعثة على كل عاقل

اوجبوا

لان الكسب عبارة عن توجه القدرة نحو المقدور والارادة اى القصد متقدم على ذلك التوجه لانه انما يوجد بعد الترجيح الحاصل بالقصد

سعيد لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

ببلوغ الشرع الى المكلف لا بثبوت الشرعى فى نفس الامر من غير بلوغ الخبر حتى يلزم تكليف من لم يبلغه الدعوة اما

و اول الواجبات اى اول العلم بها تامل و لتوقف البواقى اى علما و والا بان كان معنويا فالقول به باطل

لانه لا انزاع اه بل القصد الى النظر فان قيل كيف يكون القصد الى النظر واجبا على المكلف والواجب الذى هو مكلف

به يجب ان يكون مما يتعلق به الكسب المسبوق بالقصد قلنا قد يعرض ما يمنع كبرى لصغرى مطوية اعنى ا

القصد ليس مما يتعلق به الكسب المسبوق بالقصد ينتج من الشكل الثالث ان القصد ليس بواجب والجواب منع ا

لكلية الكبرى اى المنع مما يتعلق به الكسب انما هو فيما عدا القصد ثم الاولى ترك قيد المسبوق بالقصد بل يقال ا

لكسب بالقصد و فيقال بالخلاف ما قبله فانه اعم مطلقا من الامارة و فى ادلة وجوب الصلوة بهذه الهيئة المخصوصة

و اى الحرف ان كان شيئا مفتوحة فهى منسوبة الى حا الحلقة لقولها الحسن البصرى ردوا بهولاء الى

حا الحلقة لما وجد كلامهم ساقطة عن درجة الاعتبار او ساكنة فهى منسوبة الى الحشو الذى لا معنى له لوجوده

فى الكتاب العزيز كالحروف المقطعة فى اوائل السور و تمت المقدمة كان المراد بمقدمة الكتاب تامل

و اثبات العقائد اى الشروع فى اثباتها على وجه البصيرة و مباحث اى مسائل و متوقف عليها اى

على اثباتها و العقائد اى اثباتها الباب الثانى فى الامور العامة الشاملة للموجودات

كان المراد بشمولها للموجودات تحققها فى كل من انواع الموجود وان لم يتحقق فى كل فرد من افراد تلك الانواع

وكذا الكلام فى شمولها لاكثر الموجودات فلا يرد ان الحدوث لا يشمل الافلاك والهيولى لقدمهما على راى

الحكيم وان الكثرة لا يتحقق فى الجوهر الفرد على راى المتكلم والجواهر المجردة على راى الحكيم فتامل

و نفس الوجود وكذا العدم كما يوخذ من الدليل و الشى اما موجود الخ اشارة الى الكبرى و وانه يتوقف اشارة

الى الصغرى لو ترتب القياس هكذا نفس الوجود والعدم جزء او شرط لهذا التصديق وكل جزء او شرط لهذا ا

لتصديق بديهى فنفس الوجود والعدم بديهى و كسب ايضا اى توقف ذى الشرط على الشرط او تو

قف

على راى الامام

ما يصير سببا باعثا على الفعل كتصور الغرض والغاية قصد شئ وعزم فبهذا الا عتبار يصح التكليف به ايضا صح

لعله اشارة الى ان جميع المقد مات ليحصل الارادة مقدمة ا لعلم والا لقال مقدمة

اشارة الى ان ما هو عام لجميع الانواع الموجودة كالوجود او لوحدة عام لجميع افرادها ايضا الا ان ما ذكره المحشى دام عمره بناء على الجواز قياسا على العموم لاكثر الموجودات يعنى ان العموم للاكثر لابد وان يوخذ بالنسبة الى الانواع لتخلف بالنظر الى بعض افرادها كما قال فلا يرد ان الحدوث اه والعموم لجميع الموجودات يوخذ كذلك لجواز ان يوجد امر عام لها ويتخلف فى بعض الافراد وان لم يتحقق قاله استاذى المحشى سعيد

او لتوقف المشروط على الشرط ق بجميع اجزائه او بجميع شرائطه ق لان الوجود اى تصوره ق من جملة اجزائه او شرائطه

ق مطلق اى بجميع اجزائه اجمالا ق لابداهته اى ثبوت البداهة التى هى الاكبر بجميع اجمالا فى نفس

الامر تتوقف على ثبوت بداهتها تفصيلا فى نفس ق على بداهة اجزائه اى كل جزء من اجزائه تفصيلا

ق ببداهتها مط اى بجميع اجزائه اجمالا ق مثلا قال مثلا لان ذلك جزئى من جزئيات ما يفيد العلم الا

جمالى بالكبرى ق اذا علم وبهذا يندفع ما يقال ان بداهة التصديق انما تستلزم بداهة تصور اطرافه لا

طرافه اذا كانت اجزاء له كما هو مذهب الامام اما اذا كانت شرطا له كما هو مذهب الحكيم فلا فان بداهة

التصديق بمعنى الحكم لا تستلزم بداهة تصور الحكم لطرفيه وذلك لانه اذا علم ان التصديق بمعنى

الحكم حصول شرائطه من البله والصبيان علم ان كلا منها بديهى بخلاف اذا علم حصول شرائطه

ممن يتصور حنه كسب ق ان هذا التصديق اى كل جزء او شرط اجزاء او شروط هذا التصديق ق علم

اجمالا بعد ملاحظة الكبرى ق من اجزائه او شرائطه ق فاعلم الاولى ان يقول الشارح فاعلم ان المصنف

اختار الاول فى كل منه فلذا قال بنفسه الخ ق على اشتراكه اى لفظ الوجود مشتركا فيه ق ثلثة امور

لا يخفى ان هذه الامور انما يقتضى اشتراكه بمعنى مطلق الثبوت بالنسبة الى الحصص اعنى الثبوتات

الخاصة او اشتراكه بمعنى مبدأ الآثار بالنسبة الى المبادى للآثار المخصوصة واما بالنسبة اليهما

جميعا فلا تامل ق قال صحة التقسيم لا يخفى ان لفظ الصحة فى كلام المصنف مشعر بان الصغرى المشار

اليها ممكنة مع انه تقرر ان شرط الشكل الاول فعلية الصغرى لانا نقول ان ذلك مخصوص بما اذا

كان صدق وصف الموضوع فى الكبرى بحسب الفعل كما هو مذهب الشيخ واما اذا كان بحسب الامكان كما هو

مذهب الفارابى فالقياس ينتج وفاقا وان كان صغراه ممكنة او نقول الصحة بمعنى الثبوت او

الصدق وكتب ايضا اشارة الى الصغرى اعنى الوجود مورد القسمة لوجود الواجب ووجود غيره

بين جمهور المتكلمين والحكماء لفظي بناء على ان كلام الفرقة الاولى في الوجود بمعنى الكون والثبوت والفرقة

الثانية في الوجود بمعنى مبدأ الآثار وليس كذلك كما قاله الكلنبوي في حاشية العقائد الجلالية بل كلام الفريقين

في الوجود بمعنى الكون والثبوت فان الواجب عند الحكماء ليس متصفا بالوجود والثبوت الخاص الزائد

المذكور الذي ذكروه بل هو بنفسه مبدأ الآثار وقائم مقام حصته من مطلق الكون والثبوت فكما ان المطلق

يحمل على حصصه الزائدة الثابتة للممكنات مواطاة فكذلك يحمل على ذاته تعالى مواطاة نظير ما قاله المعتزلة

من انه تعالى ليس له علم زائد وقدرة زائدة بل بنفسه ينكشف من الاشياء ويقدر على المقدورات وقائم مقام حصته من

العلم والقدرة و كان محتاجا اي في الوجود الرابطي ان كان الكلام في الوجود الاعتباري كما عند الكلنبوي

او المحمولي ان كان الكلام بمعنى مبدأ الآثار كما عليه الشيخ و اليها ولو كان محتاجا لكان له علة ليست غير الماهية

فهذه هي الكبرى الاولى المطوية وقوله فله علة ليست غير الماهية تالي النتيجة وقوله وانما غيره اه دليل

للكبرى بالنظر الى الجزء الاول من تاليها وقوله والا لكان الواجب اه دليل لتلك الكبرى بالنسبة للجزء الثاني و والحاجة

الى الغير اي في الوجود الرابطي والمحمولي و ممكن اي واحد وجودي و فله علة تالي النتيجة الاولى و والعلة متقدمة

اه دليل الكبرى الثانية المطوية اعني ولو كان له علة ليست غير الماهية لتقدم الماهية بالوجود على الوجود

فيلزم تالي النتيجة الثانية و واجيب اه منع للكبرى الثانية المطوية بمنع دليلها و كتقدم [illegible] ماهية

الممكن سند المنع و هو العلة القابلة لان رتبة الايجاد بعد رتبة الوجود و لا احتياج الى موجد غير انه و انه

لم يحتج الى الموجد بمعنى ما يفيد الوجود المحمولي لا انه محتاج اليه بمعنى ما يفيد الوجود الرابطي وكتب

المحشي بعبارة اخرى وهي ان الامر الاعتباري وان لم يحتج الى موجد لكن اتصاف الماهية محتاج الى علة فيعود

الاشكال و فلا يرد ان تجرد الوجود اه الايراد معارضة لدليل الحكماء او نقض اجمالي و قول المصنف لما في

لوجود الممكن اه جواب باختيار الشق الاول ومنع ملازمته وما سنذكره ان شاء الله على قوله الا لان ماهيته

قوله تقبل العدم ورد بانه ان اريد بقبول ماهية الممكن للعدم

اتصافها بالعدم مع كونها ثابتة في الخارج فالصغرى ممنوعة

وان اريد به رفعها بالكلية وكونها نفيا صرفا فالصغرى

مسلمة والكبرى ممنوعة صح

الممكن اه بقولنا ورد بانه ان اريد آه جواب باختيار الشق الاول لكن بمنع بطلان تالي النتيجة و بحتة الوجود اي وجود الواجب

و فيلزم كل وجود مجردا تالي الصغرى و فيلزم وجود الممكن اه تالي النتيجة و وهو باطل رافعة و لان ماهية الممكن دليلا

لرافعة و تقبل العدم والوجود على التقدير كونه عين الماهية لا يقبلها ينتج من الشكل الثاني ماهية الممكن ليست بوجود

و والا لقبل العدم وكتب دليل الصغرى و ولا يرد الخ جواب معارضة اخرى لدليل الحكماء [illegible] لمار و غير معلوم اتفاقا

ينتج من الشكل الثاني ان الوجود ليس حقيقة الواجب و وذلك لان البحث وحاصله ان اريد بالوجود في الصغرى

الوجود الخاص فهو ممنوعة او المطلق فمسلمة كالكبرى ولا يفيد النتيجة و لا عينا اذ هو عينا قائم بنفسه ان الممكن

جوهرا و بموجود الماهية ان كان عرضا و لو قام بالماهية اي عينا لكان موجودا اي موجودا في نفسه و امتناع

وجود ما و بعبارة اخرى ضرورة امتناع الوجود الرابطي في ظرف لما ليس له وجود محمولي في ذلك الظرف وكتب ايضا

هذا مبني على ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت الثابت في ذلك الظرف كما انه فرع المثبت له [illegible] ايضا قوله

ان وجود كل شيء اي ممكن تكثر و زائد عليه ذهنا وخارجا وكتب قائم به و المعروضة للوجود بجعل الجاعل

و اي وجود الواجب الذي هو نفس الحقيقة [illegible] ذهنا وخارجا و اي الوجود الممكن الذي هو زائد عليها

لماهية [illegible] ذهنا لا عينا و في عارض اي في خارج محمول عليهما مواطاة و المشترك المعنوي قوله

المقول على الوجودات اشارة الى الصغرى و لانه في العلة اي لانه حمله على الوجود بالقدم من حمله على الوجودي ا

المعلول و اقدم اي ذاتا و في القار اي العرض القار الذات [illegible] فيلزم عارضا لما اه لازم نتيجة

و انه الماهية واجزائها اشارة الى الكبرى فعلى هذا يلزم القياس من الشكل الثاني والمراد بالماهية في النتيجة

ماهية الوجودات الخاصة و من ذلك اي من زيادة مطلق الكلي على الماهية و زيادة الوجود [illegible] اي على الماهية

و لان زيادة العارض على الماهية وكتب ايضا وهو الوجود المشترك و زيادة المعروض على الماهية وهو

الوجود الخاص و الكلية اقول الوجود الخاص عند الحكماء في الممكنات عبارة عن الشيء ما [illegible]

لا تستلزم زيادة هذا الوجود الخاص المعروض للمطلق [illegible]

الى حصة التى هى حصص من مطلق الكون وفى الواجب هو ذاته القائم مقام حصة منه من غير ان يتصف بتلك الحصة كما

عن الكنبوى و بعروض الكون عليه القول بانتفاء العروض حيث يلزم اتحاده و الا بالاطلاق هذا كم

عندمن قال ان المقول بالتشكيك عرضى لان المطلق عنده عرضى للمقيد فهما بالماهية لا بمجرد الاطلاق

والتقييد بالمعنى بينهما اطلاق وتقييد حقيقة ه‍ وذلك لا يصح العروض بل ينافيه وكتب ايضا قضية

هذا ان مطلق التعين ذاتى للتعينات الخاصة وذلك يستلزم ان يكون لكل تعين تعين آخر كما سيأتى و

امرا وراى كما قالوا ان الوجود الخاص فى الواجب عين الماهية الواجبة و بهذا هو بلا اى يصح اشتقاقه

مع ان المقول بالتشكيك لا بد ان يحمل على افراده مواطاة و بهذا هو وفيه انه اذا كان الواجب

بنفسه قائما مقام حصة من مطلق الكون فانما يحمل عليه المطلق مواطاة و لا يحمل عليه اشتقاقا فالحق

زيادة حصة على الواجب و انضمامه بها فيلزم المحذور المذكور و فكانه لهذا قال الاولى ينبغى ان

يترك الشارح هذا القول الى المتن هنا و يذكره بعد قوله احوال انه لم يرد بالوجود المعنى الخ

لان هذا القول ابعد عن تاويل المصنف لكلام الاشعرى فينبغى شرح المتن على مذاق المصنف الى ان يتم

كلامه ثم يذكر الشارح ما هو رأيه ومختار عنده و المعدوم فى الخارج و ليس شيئا فى الخارج و زائد فى

الخارج و عليها اى على الماهية الممكنة كما هو الظاهر و و القيام بالماهية اى فى الخارج و بثبوت

الماهية فى الخارج و معدومة فى الخارج و لاستدعاء القيام الى رجح وكتب عليه ايضا بناء على انه

ثبوت الشئ كالوجود للشئ كالماهية فى ظرف كالخارج فرع ثبوت المثبت له فى ذلك الظرف كما هو فرع الثابت

فيه و قد عرفت اى فى مذهب الحكماء و الا الثبوت اى ثبوت المثبت له كالثابت و لا يتوقف كل رفعه

للايجاب الكلى و مطلقا اى لا افرادا ولا تحقق متحد مع تحقق الماهية و ولكن اشارة الى انه

لكن بهذا المعنى عين الماهية ضرورى لا ينبغى منازعة المتكلمين فيه فيكون الخلاف بين الاشعرى

وجمهورهم لفظيا و انه اى الوجود بمعنى مبدأ الآثار يغاير الشئ مفهوما وما صدقا و نفس الشئ

ان التاويل بناء على ان الوجود بمعنى الكون والثبوت لا بمعنى مبدأ الآثار فانه بهذا المعنى لم افراد يتحقق ولا يصح ان يقال انه بهذا المعنى لا وجود فى الخارج بل المتحقق فيه الماهية فقط عبد الاكبرى

وكلامهم فى الوجود بمعنى الكون فانهم فسروه بمعنى مبدأ الآثار كالاشعرى وكلامه فى الوجود بمعنى مبدأ الآثار فانه فسره بمعنى الكون كما عبد الاكبرى

حاصل ما ذكر ان الوجود بمعنى الكون والثبوت زائد ذهنا على الماهية عند كل احد ولا تحقق له في الخارج
و بمعنى مبدأ الآثار عين ماهية الواجب تعالى ذهنا وخارجا وعين ماهية الممكن قائم بها ذهنا وعينها خارجا
عند الحكيم وعين الماهية في الكل ذهنا وخارجا عند الاشعري وغير ماهية الممكن ذهنا وخارجا عند
المعتزلة والظاهر ان مذهبهم في الواجب العينية ذهنا وخارجا والله اعلم ق ونفي تحققها في الخارج
اشارة الى ان المراد بالوجود العيني الكون في الاعيان ق اعلم الوجودات الاربعة العيني والذهني واللفظي وا
لخطي ق يعني المحقق بها ه الحال الذي تحقق بسببه في الذهن الصورة ق لو تحققت في الخارج قد يمنع ه
هذه الملازمة وملازمة العظم لجواز المماثلة على ان المفهوم من قوله لو تحققت ه انها اذا لم تتحقق
في الخارج لم تكن ذلك الشيء بل امرا مغايرا فلا يليق اسناد صفته اعني الوجود الذهني الى ذلك الشيء
اسنادا حقيقيا فليتامل ق وحقيقته اي ما تراه الشيء بهو هو ق وينقسم اي الوجود الكلي ثانيا
حتى اللفظ والخط ق والخطي كأنه لم يتعرض للوجود النفسي وان كان جاريا ايضا في تلك الحيثية
كصورة الفرس المنقوشة على الجدار لاختصاصه بالمبصرات تاملا وكتابة نحن نقول في تمثيل الوجو
الاربع للفظ اذا قرأنا قل هو الله احد الله الصمد الى اخر السورة فهو وجوده العيني و اذا
تخيلنا تلك الالفاظ فهو وجوده الذهني واذا تلفظنا بلفظ سورة الاخلاص فهو ه
وجوده اللفظي واذا كتبنا حروف سورة الاخلاص فهو وجوده الخطي وللخط اذا كتبنا حروف زيد
فهو وجوده العيني واذا تخيلنا ذلك المكتوب فهو وجوده الذهني واذا قلنا هذا الخط مثلا ه

فهو وجوده اللفظي واذا كتبنا لفظ هذا الخط مثلا فهو وجوده الخطي ق اذ ليس الموجود بهذا مشعرا
ضميره ليس عائدا الى الموجود وعامل في قوله في اللفظ المعلوم كما سبق فيتجه ان الضمير لا يعمل في الظرف فالاولى
ان يجعل الشخص اي ليس وفي اللفظ منه ق وفي الذهن الماهية بهذا التخصيص مشعرا بالذهن
ليس ظرفا للشخص ق بل الموجود في الالفاظ فيه العام للخاص ارتكبه للمشاكلة مع ما سبق وكذا الكلام

في قوله

في قوله وفي الخط الصورة ق الكلم الدال على الموجود ق صورة الدالة على الكلم الدال على الموجود ق ولو اضيف الوجود
اللفظي او الخطي الاول للاول والثاني للثاني ق من قبيل الموجود في الاعيان احترز عن الوجود الحقيقي الذي هو
من قبيل الوجود في الاذهان بان اضيف الوجود اللفظي او الخطي الى الصورة الذهنية للفظ او النقش
المذكورين ق والدليل بهذا الدليل الحكماء ق ومجرى الضروريات لكونه من الوجدانيات فالمراد انه يجري مجرى اه
الضروريات الغير الوجدانيات ق اذ نحكم على الممتنعات اقول لو قال اذ نحكم على المعدومات لكفى لتحققه في قوله
لانّ من القضايا حقيقية ولو اراد التخصيص على الممتنع فليقل على المعدومات ممتنعة او لا ق والحكم
على الشيء اشارة الى الكبرى دليل الصغرى ق بحيث وجد اى نفهم ق فلا محالة اى فلا بد من التعقل بحصوله
لانه لا محالة اه ق يقتضي التعقل لا يقال ان التعقل من الاضافة فالصواب ان يقول فلا محالة هو
اضافة بين اه لانّ التعقل انه من مقولة الانفعال والاضافة لازم له فلا خلاف فتدبر ق ولا تعقل اه
لا يبعد ان يكون مصدر باب التفعل ق انما يتحقق تحقق ذي الاضافة على الطرف ق على اعتبار اى على ما يمكن
من المضاف اليه تامل ق المضاف اليه وهو الماهية من حيث هي ق على وجوده وجودا حقيقيا اه
اصلا ق وهو ظ وسلم عند المصنف ق بوجود المتعقل بوجود ما ق ولزم وجود الممتنع وجودا
اصيليا وكتابته بمقتضى قياس المساواة ق وجود ظلي لا يظهر به عن الموجود من الاحكام ولا يصدر به عنه
الآثار ق لا يقتضي الاتصاف اه الاخصر الاوضح ان يقول لا يقتضي اتصاف الذهن بالاعراض حتى المتضاد
ولا وجود الممتنع اه ق فلا يوجب لا فرق بين المفرع والمفرع عليه الا بالخصوص والعموم منهما تامل ق
اتصاف الذهن اه فالملازمة الاولى ممنوعة ق ولا وجود الممتنع اى بوجود اصيلي بل انما يقتضي وجوده وجودا
ظليا بمقتضى قياس المساواة وهو غير ممتنع وعلى هذا فالجواب بمنع الملازمة تارة وبمنع الرافعة اخرى فافهم
ق لكون الذهن فيه اللام داخلة على الكبرى قياس المساواة والصغرى مطوية ق كالماء في البيت

فنظير للمنع اعنى وجود الممتنع فى الخارج لا لكن الذهن فى الخارج لان هذا النتيجة فيكون المساواة فلا يكون نظيرا
للكبرى ٧ و بواسطة الذهن لان ظرف الظرف ظرف ففى كلامه احتباك و وجد ظلى غير اصيلى فلا يقتضى تيك
المساواة الا ان يكون الممتنع بواسطة الذهن موجودا فى الخارج ظلا لا اصيلا بان يكون صورة موجودة
فيه لا عينه والحاصل ان اللازم مما ذكرتم بعد فرض تسليم المساواة ان يكون صورة الممتنع موجودة فى الخارج بالعرض
وهو ليس بمحذور والمحذور كون الممتنع موجودا فيه اصالة وهو غير لازم فيكون المساواة بمقتضيه مع مقدمة ا
لاجنبية صادق وكذا النتيجة وذلك نظير ان يكون الفرس اى صورته فى الكاغذ والكاغذ فى الجيب
فالفرس فى الجيب فكما ان اللازم ههنا صورة ~~الممتنع فى الخارج بواسطة الذهن~~ لفرس فى الجيب بواسطة الكاغذ
فكذا اللازم فى القياس السابق كون صورة الممتنع فى الخارج بواسطة الذهن هذا ولا تلتفت الى ما فى بعض الكتب
وتعليقا تهم من ان القياس فى الظروف الخارجية منتج لصدق المقدمة الاجنبية بخلاف ما بعض ظروفه الذهن فانه
غير منتج لكذب المقدمة الاجنبية و بالوجود الاصيلى حتى يتم انه يلزم ان يكون الممتنع موجودا اصيلا فى الخارج
كما ان الماء موجود اصيلا فى البيت فان الاصح فى قياس المساواة للممتنع صورة الممتنع و فى قياس المساواة للماء
عين الماء لا صورته و فى الصورة اى فى وجودها فى الذهن وكيفيتها وفى ان تلك الصورة لا يترتب عليها الآثار
ولا تقتضى الاتصاف و و ذى الصورة فاذا كان ذو الصورة من مقولة من المقولات ايا كانت الصورة
من تلك المقولة و مثال لم فهى من مقولة الكيف دائما و الا انتفى اقربها الاولى والاوفق لقوله ومن العدم
الا النفى ان يقول من المعقول من الثبوت ليس الا الوجود و الشيئية بل الاولى ان يقول من الثبوت والشيئية
ليس الا الوجود فان المتنازع فيه هو الثبوت و الشيئية والمخالف ما ادعوه منهما حصرهما فى الوجود
فافهم و و المعقول من العدم لو ترك المص كلمة من لكان مما يحتاج فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين
و ليس الا النفى ضرورة فليس للمعلوم الا قسمان و كما ان المنفى النفى فكذا بالعكس حتى يكون فكذا تاكيدا

لعدم العلم

لهذا الفرع كما ان كذا تاكيد لهما ومدخولها واما الواو فلا حاجة لها و ولا ثابت وفاقا و فكذا توزيع في جميع ما سبق
فان أثبت الزائد في بين اربع فاكثر كالوجود والثبوت وكذا بين اربع آخرين كالعدم والنفي وكان بين
واحد من الاوليين وواحد من الثانيين تباين كالوجود والنفي كما هو مسلم عند الخصم يلزم ان يكون الآخرين من كل
منهما كالعدم والثبوت تباين ايضا قطعا ونظير ذلك ما يقال ان بين الاسد والليث ترادفا وكذا بين البشر
والانسان فكما ان الانسان ليس باسد فكذا البشر ليس بليث فاذا عرفت ذلك علمت ان الاولى ان يقول الشارح فلا المنفي
ليس بموجود فكذا آه و المعدوم اى الممكن اذ هو محل النزاع بل الممكن الغير الخيالي و [illegible] عند الحكماء والمصنف
التابع لهم و بالوجود الذهني حقيقة و اذ لا تحقق له بل بالشبح والمثال و بين الثابت والنفي وفاقا
و في الحقيقة اى ثبت الحكمين السابقين و ثابتا في الخارج و بلفظ الشيء والثابت و حقيقة اى اطلاقا
حقيقيا لغويا وكتابيهم وانهم لم يكن ثابتا في الخارج و واثبت الواسطة عطف على قوله عند المعدوم فالتقدير
بمعنى انه اثبت الواسطة ويتجه امران كون المفسر على المفسر نظرا الى المعطوف وثانيا اثبت في كلام المصنف
بالنظر الى المعدوم بمعنى وبالنظر الى الواسطة بمعنى آخر كما لا يخفى على من له دراية فالحق ان يقال ان ضميرا اثبتها
عائد الى الحكمين السابقين واثبت بمعنى اوجبوا المعنى ومنهم من قال بايجاب الحكمين اى قال المعدوم شيء
وثابت وبين الموجود والمعدوم واسطة و جمعا فالمعلوم اى اربعة منفي ومعدوم وحال وموجود
ان لم يتحقق ولم يثبت اى لم يتميز في الخارج و فواسطة اعلم ان النزاع بيننا وبينهم في الواسطة على ما
في شرح المواقف ليس متوجها الى معنى واحد فيكون لفظيا لانا ننفي الواسطة بين الموجود والمعدوم
بمعنى الثابت والمنفي وهم يعترفون به وهم يثبتونها بينهما بمعنى آخر ولا نزاع لنا في ذلك و
فمعدوم ممكن اى ممكن عادي فيخرج المركبات الخيالية اذ هي ممتنعة عادة لا تحقق لها وفاقا كما سيأتي
و توزيعا فالمعلوم اقسام ثلثة الآن انها عند الاول معدوم وحال وموجود وعند الثاني منفي ومعدوم
فالمعلوم م

وموجود ٥ فمعدوم ممكن وممتنع وكتب ايضا ومنفى ٥ ان لم يتحقق ولم يثبت ٥ وان تحقق فثابت الظاهر ان يقال

ان تحقق فان كان له تحقق اه حتى لا يلزم اتحاد الشرط والجزاء ٥ في الاعيان اى بالاستقلال فقوله والا اى وان

لم يكن له تحقق في الاعيان بالاستقلال سواء لم يكن له ذلك التحقق او كان له ذلك لكن بالتبعية ٥ ويتم اى يثبت الواسطة

٥ اجتماع امور مترتبة مجتمعة في الوجود ٥ وانه محال وفاقا للحكماء ٥ على تقدير انتفاء الواسطة اى المنفى والموجود لا

بين المعدوم والموجود فليس المراد بالواسطة الواسطة بالمعنى المشهور فيما في الشرح يكون الشيء حجة على

قال بان للمعلوم اقساما ثلثة هى المنفى والمعدوم والموجود كما انما عاما في المتن حجة على قال بان

للمعلوم قسمين هما المعدوم والموجود وبهذا يندفع ما يقال ان بناء الكلام على تقدير انتفاء الواسطة فلا

لقول الشارح او بما يصدق عليه نقيض الحال تامل ٥ لان اللام ز الشارح ٥ فان كل وصف اه يعنى ان قولهم

ان كل مشتق يحمل على ذات يجب ان يكون مأخذ الاشتقاق امرا زائدا مخصص بما يحمل على الغير سواء ٥ يلحق الغير

اى يحمل على ما يخالفه اشتقاقا تامل ٥ اى بما لا يخالفه سواء كان مماثلا او عينا اذ لم يثبت النفية بعد تامل

٥ ولا اتصافه بطريق الحمل لهو هو وكتب ايضا فالملازمة ممنوعة ٥ بالنقيض اى الذى هو العدم وكتب ايضا

حتى يلزم محالا ٥ ليس نقيض الوجود بل هو نقيض الموجود ٥ فلو اريد الاتصاف بالنقيض الذى هو العدم

بطريق الاشتقاق اه ٥ فلا نسلم ٥ اى فالملازمة مسلمة لكن لا نسلم استحالته ٥ فان كل صفة سند المنع

٥ وعدوا المعدوم الممكن ٥ لان التميز لا يتصور كان الاولى ان يقول لان التميز صفة ثبوتية لا بد ان

يكون الموصوف بها ثابتا كما في شرح المواقف ٥ والا بالاشارة اى بامكان كون المتميز مشارا اليه ٥ وصف ثبوتى

وكل وصف ثبوتى ثابت موصوفه ٥ لم يكن الممكن ممكنا ولم يكن الممتنع ممتنعا تامل ٥ لعدم الفرق اى حين

كونه غير ثبوتى ٥ بالنسبة الى كل شىء فكان الامكان منفيا عن الممتنع بالاتفاق فكذلك لا بد ان يكون منفيا

عن نحو العنقاء وكتب الشارح عليه فلزم ان يكون الامكان وصفا ثبوتيا فلا بد ان يكون الموصوف به ايضا ثابتا

وان لم تكن مترتبة كان كانت معا كم او لم تكن مجتمعة في الوجود بان كان بعضها موجودا وبعضها معدوما لم يكن التسلسل فيها محالا على راى الحكماء بخلاف ما اذا وجد الترتب والاجتماع فانه يكون محالا بالاتفاق وهذا قاله الاستاذ المحشى ما هو محال وفاقا للحكماء سعيد الابجرى

واما اذا حمل وصف على نفسه كالوجود موجود والقيام قائم والوحدة واحدة فليس بزائد على نفسه اذ المعنى الوجود متصف بوجود هو نفسه والقيام متصف بقيام هو نفسه هكذا سعيد الكلابي

وجه الاولوية ان التمييز الذى ذكره الشارح لا بد ان يؤول بامكان كون الشىء متميزا مشارا اليه اذ التميز الخارجى لا يتصور على الاشارة بالفعل والايجاد سعيد

وهو الموهم

وهو المطلوب مبياً نتيجة لقياس الخلف الذي مقدمته الاستثنائية وقوله فلا بد اه نتيجة للقياس طويت كراه

وكان قياس الخلف مثبتا للصغرى لكن لا حاجة الى ذكر هذه النتيجة المعنى فثبت موصوف قوله للفرق الخ

رافع للشرطية التي ذكرها الشارح بقوله اذ لو كان منفيا لم يكن اه وقوله الخ والا لم يكن الممكن ممكنا دليل الرافع

وقوله فلا بد ان يكون الامكان اه نتيجة ورفع للمقدم لتلك الشرطية ولما فرغ انه تلك النتيجة من جودة الرافع

جعل تلك الشرطية علة لتقريبها منها وقوله لان المنفي في نفسه اه دليل الشرطية و والا لم يكن موجودا اشارة

الى ان لا في قوله امكانه لا لنفي الوجود لا الثبوت و والا لم يكن الممكن ممكنا او يكون الممتنع ممكنا كما مر

و اذ لو كان اه علة لكون قوله فذلك متفرع على الفرق المذكور اى انما كان الفرق المذكور مقتضيا لكون

الامكان امرا ثبوتيا ولم يجز مع ذلك كونه منفيا اذ لو كان اه و حاصل ايلزم بينا منافي الغلط و لان الصغرى

غير الثابت هذا في الحقيقة دليل الكبرى الا انه لما لم يذكر جعله دليلا لتقريب النتيجة و ان اريد

ان التميز اى في الذهن وكتب اليه حاصل هذا الجواب ان اريد بالتميز التميز الخارجي كما اريد بالثبوت

الثبوت الخارجي فالكبرى مسلمة والصغرى ممنوعة او التميز عند العقل فبالعكس فقوله التميز انما هو عند

العقل اشارة الى المناقضة وقوله المنتقض بالممتنعات اه اشارة الى النقض الاجمالي فالاولى ترك الا

تدبر و ممنوع هذا منع للكبرى على تقدير ارادة التميز الذهني من الاول و ان لو كان يجب الخارجية

اشارة الى منع الصغرى ان اريد بالاول التميز الخارجي و فتارة يعضها اشارة الى جريان الدليل في

الممتنعات مع تخلف المدلول و و يمكنه استطرادي لان الكلام في نقض الدليل الاول الا انه اشار الى ان الدليل

الثاني منقوض بالمركبات الخيالية ايضا فتغير و وان اريد ان التميز يقتضي الثبوت في الذهن وكتب اليه

منع لاستلزام الدليل للمدعى على ان يراد بالاكبر الثبوت الخارجي و بين نفي الامكان اى سلب الامكان وكتب اليه

لو قال وان الفرق بين لا امكان له وامكانه لا على تقدير كونه منفيا ثابتا لئلا يتوهم استدراك قوله على التقدير

كونه منفيا و على تقدير كونه صلة ثابت الآتي و ثابت ايضا وايضا ينتقض بالامتناع ... الممتنع ثابتا مع انه منفي ا

بان يقال الامتناع وصف ثبوتي والا لم يكن الممتنع ممتنعا لعدم الفرق بين امتناع لا ولا امتناع لم فيكون

الممتنع ثابتا مع انه منفي وفاقا و فقد لكم هذا منقوض من قبلهم ايضا لان المنفي في نفسه منفي بالنسبة الى الكل

بعكس النقيض ولذا قال ثم لكم و ثبوت شيء لشيء كان المراد بالثبوت هو النسبة التامة الخبرية في الموجبة لا نسبة

بين بين اذ الثبوت بهذا المعنى لا يقتضي ثبوت الثابت في نفسه لمكان السالبة و فرع ثبوته في نفسه اي ثبوتا خارجيا

و قلنا في جوابه و بمعنى حصوله للشيء اي بمعنى حمله على الشيء في الخارج قوله واما بمعنى الحمل على الشيء ا ه اي مطلقا ه

في الخارج او في الذهن ثم ان الحمل هنا ليس بمعنى ادراك الوقوع وهو ظاهر والا لم يكن معنى للثبوت بل بمعنى ه

الوقوع ولا يمتنع ان يكون بمعنى نسبة بين بين في الموجبة و واما بمعنى الحمل الايجابي و فلا اي فلا يكون

فرع الثبوت في نفسه ثبوتا خارجيا بل يكفي ثبوته في الذهن و الصادقة اي الثابتة للشيء و بعضها ثبوتية

في نفسها ثبوتا خارجيا و سلبية في نفسها و بين الموضوع والمحمول ثم لا يقع رابطة بين المقدم والتالي اذ لم

يوجد كانت رابطة ايجابيا و او بعدم اي رابطة سلبيا و كما في وجود زيد ا ه وهذا الوجود من حقوله انه

والاتي تدبر و ثم الحمل بمعنى ادراك الوقوع واللاوقوع و و يفتقر الحمل افتقار الكل الى الجزء ان كان ا

الحمل بمعنى الاتحاد في الهوية والتغاير في المفهوم او افتقار المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح ان كان

بمعنى الايقاع و بمعنى ان يكون ما يصدق عليه ا ه نعم لاتحاد الطرفين ذاتا لا اتحادهما هوية ايضا تأمل

و او الذهن هذا البيان مخصوص بالمحصورة مع ان كلام المصنف في مطلق الايجاب و في الموجودين ذهنا

او خارجا و مفهوما ذاتية وعرضية او كلية وجزئية كالانسان والناطق او اجمالا وتفصيلا كالانسان

والحيوان الناطق و عنوانا مفهوم بيانه و ان هذين المتغايرين فيه مسامحة فان الحكم بالاتحاد

الذاتي للمتغايرين بحسب المفهوم ذو الفائدة لا انفي الفائدة تأمل و في مثل الارض ارض بل في مثل

الانسان والغضنفر كذ و لكن لا يلزم بل لا يجوز و ثم الحاكم بمعنى الوقوع واللاوقوع و

ما في الواقع و ومعناه اي باعتبار انه الواقع يطابقه و وقد يخص فكذا اي ينحصر في نهذين القسمين

فلا واسطة خلافا للبعض حيث استدل بقوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة و وليس صدق الحكم اللام للاستغراق وليس برفع

الايجاب الكلي و طرفاه اي حاصل فيهما اتحادا و بما في الذهن خلافا للنظام حيث قال صدق الحكم مطابقته للاعتقاد

بقوله تعالى اذا جاءك المنافقون الى قوله ان المنافقين لكاذبون و مطابقته لا لما في الذهن كما هو عند

الى هذا وكتب الحبراتية و لما في نفس الامر هذا مذهب الجمهور و ومعناه اي ومعنى قولنا في نفس الامر و من قولنا اي

قولنا في نفسه في قولنا هذا الامر و اي في حد ذاته تقييد لقوله في نفسه او تفسير لما يفهم و ووجه اي بحسب الوجود

الظلي و متأخرة عنه اي بحسب الوجود الظلي وكتب اليه وكذا من نفس الماهية اي لا في هذا الاعتبار و اي المقارنة

للمعلوم اي لعارض فاللام ابطلت الجهة حتى يتم الحصر و ولا دخل في وجودها في الخارج وكتب مهملة

و اي الخالية عن العوارض سلب كلي و ولا توجد اه سلب كلي وكتب منها اعلم ان في الوجود المجردة في الاذهان عند القائل

بالوجود الذهني خلافا فقيل وعليه المص لا توجد لان الوجود في الذهن من العوارض بحسب نفس الامر وقيل توجد

لاقتدار الذهن تصور كل شيء حتى عدم نفسه ولا حجر في التصور فلا يمتنع ان يعقلها الذهن ويعتبرها

معراة عن اللواحق الخارجية والذهنية ويلاحظها كذلك وان كانت بحسب نفس الامر متصفة ببعضها الا انه

لا يمكن الحكم على المجردة مطلقا بانه يستحيل الوجود في الخارج وقيل ان شرط تجردها عن العوارض

الخارجية توجد في الذهن او العوارض مطلقا فلا توجد كذا في المواقف وشرحه و بالخارجية بالمعنى الاعم

و عن العوارض اللام للعهد اي اقامة المظهر مقام المضمر و اذ العوارض الذهنية اي بالمعنى الاخص لا بالمعنى

الاعم فهو ما كان موصوفه امرا ذهنيا فالخارجية المقابلة للمعنى الاخص اعم وللمعنى الاعم اخص

و قيد للشيء اي بعد انضمام الشيء اليه و من غير ان يعتبره اه بيان لقوله في نفس الامر و من حيث ذاتها مجردة لكن

ان هذا التاويل يقتضي ان يكون الخلاف بين القائل بوجود المجردة في الذهن وبين القائل بعدم وجودها فيه

اي تلك الماهية التي هي جزء للاشخاص موجودة في الخارج لا بوجود على حدة بل بوجود هو عين وجود الاشخاص

لا بشرط شيء عروض الكلية خلافا فالمشاؤون على انها موجودة في الخارج لكن بعين وجود الاشخاص لا بوجود
مغاير لها والاشراقيون كالمتكلمين على انها غير موجودة فيه حتى قال المتاخرون ان الاشخاص هويات
بسيطة في الخارج ينتزع العقل منها بحسب تنبهه للمشاركات والمباينات امورا كلية الآن ما
ينتزع من ذواتها يسمى اصطلاحا جزءا وذاتيا وما ينتزع منها بملاحظة امر خارج عنها يسمى عرضيا
كالوجود فانه ينتزع بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة من الشيء اذا عرفت ذلك فنقول ان كلام المصنف
هنا صريح في انه اختار الاول حيث عرف الماهية بما لا يصدق الا على الطبائع الكلية ثم بين
اعتباراتها الثلثة وحكم بوجود اثنين منها في الخارج ثم قال اذا اعتبرت الماخوذة لا بشرط
شيء معروضة للكلي فهو الكلي الطبيعي وانما يوجد منه المعروض اه ولا تلتفت الى ما قال المحشي في ا
لحاشية ان كلام المصنف هنا ظاهر في الثاني نعم كلامه في قسم المنطق ظاهر في الثاني فلا بد ان تحمل على ما هنا
و عند عروض التشخص وزوال الاتصاف بالكلية و وهي الافراد اي حصل المعروض مع تشخص الافراد
و واما الماخوذة لا بشرط فانه عديل لقوله فمعناه ان ما صدق هو عليه اه وكتب اليه اي الماخوذة لا بشرط
شيء مع اتصافها بالكلية و كالجزء الكاف للتنظير و وقد يقسم الماهية كان هذه قسم المخلوطة
السابقة يعني انها اعم من ان يعتبر زيادة ما يقارنها او لا يعتبر بخلاف مخلوطة ابن سينا و اي
يعتبر الامور اه يعني ليس المراد بالزيادة مجرد الزيادة بحسب نفس الامر بل المراد زيادتها بحسب الاعتبار
والملاحظة ايضا فظهر الفرق بين هذه والمخلوطة على رأي القائل بذلك و زائدة عليها اه
و بحيث لو لم ينضم اليها و ضرورة امتناع تحقق الكل في الخارج او الذهن و لانتفاء شرط الحمل كان ا
لمراد بالشرط الركن بناء على ان الحمل الاتحاد في الوجود والتغاير في المفهوم ويمكن ان يكون
المراد بالحمل ادراك الوقوع فلا حاجة الى تاويل الشرط بالركن و وهو الاتحاد اي اعتباره
وكتب عليه ايضا بناء على اعتبار زيادة ما يقارنها والا فالشرط متحقق في نفس الامر فافهم
و بشرط ان لا يكون معه النطق اي بشرط ان لا يعتبر اتحاده مع النطق كما سيعلم و بشرط ان يكون معه
النطق اي يعتبر اتحاده بوحدته قول الآخر وان يعتبر اتحادهما و لا بشرط ان يكون معه شيء اي للشرط

هذا بناء على ان المعتبر في البسيط ان لا يكون له اجزاء بالفعل متمايزة في الوجود بحسب الخارج ولا يعتبر
انتفاء الاجزاء بالفعل فكل من الخط الذي له طول فقط والسطح الذي له طول وعرض
فقط والجسم التعليمي الذي له الثلثة والبسيط العنصري كالماء والنار والبسيط
الفلكي كالنفوس والعقول البسائط بحسب الخارج لعدم تمايزها
في الوجود لعدم حصول الانفصال في تشخصها واعتبار ان هذا الطرف
من هذا السطح مثلا والطرف الآخر جزء آخر لا يقتضي وجوده

ان يعتبر اتحاده مع شئ ولا اتحاده مع شئ و ويعتبر ما يقارنه فيلزم الحيوان الاول و وان يعتبر اتحادهما
فيلزم الحيوان الثاني و ولا يحمل عليه اى لا يصح الحمل عليه و والثاني نفس ماهيته لان ولا يفيد الحمل
عليه و ثم الماهية بمعنى ما به الشئ هو هو و اما بسيطة بحسب العقل او الخارج و لا جزء لها متميز عن جزء
آخر وجودا و كالنقطة والخط والسطح والجسم التعليمي والبسيط العنصري او الفلكي وكتب ايضا
مثال للبسيط الخارجي واما مثال البسيط العقلي فكالاجناس العالية والفصول البسيطة
و واما مركبة بحسب العقل او الخارج و كالجسم ان كان مثالا للمركب الخارجي الحقيقي فالمراد الجسم المركب
من الاجسام المختلفة الطبائع او للمركب العقلي فالمراد الجسم المطلق الذي هو جنس متوسط او الجسم البسيط
بالمعنى المقابل للمركب و لان الواحد ان اراد بالواحد الواحد الحقيقي فهذه المقدمة ممنوعة لان
التكثر انما يقتضي ان يكون مبدأه الواحد مطلقا حقيقية او اعتبارية او الاعم من الحقيقي والا
عتباري فلا يفيد وكتب ايضا اشارة الى الكبرى والصغرى مطوية تقديره هكذا لان الماهية المركبة
متعددة بالفعل وكل متعدد كذلك مبدأه الواحد اى امر غير منقسم بالفعل فالماهية المركبة مبدأها
الواحد و ومبدأ التعدد اى التكثر بالفعل و لكان الوحدة دليلا للكبرى و ومبدأ الشئ عبارة عما
لو افق مبدأ العدد وهي اولى و قابلة الانقسام اى كما هو عند الحكماء للجزء اولا اى كما هو عند الـ
لمتكلمين القائلين بالجزء ثم ان هذا مخصوص بالاجزاء الغير المحمولة و من عدة اشياء اى متعددة بالفعل
متمايزة بحسب الوجود و بلوازم وآثار المراد بها ما لا يكون على مجموعها آثار تلك الاشياء ولوازمها بل
لوازم الوحدة الحاصلة بالتركيب فلا يرد ان المركب الاعتباري كالعسكر مختص بآثار ولوازم لا توجد
بغيره كذا قاله الدواني و بان يكون هناك عدة اى امور متعددة بالفعل ومتمايزة بحسب الوجود
و وان لم يكن واحدا الاولى مع انه ليس واحدا في الحقيقة تامل و ببعض الاجزاء المتمايزة في الوجود
و اى بعض قال قدس سره في حواشي شرح الشمسية هذا مسلم في الاجزاء الخارجية المتمايزة في الوجود
العيني واما في الاجزاء المحمولة فلا لان الاجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعا و في المركب

وحصول الاجزاء لا يكون الا بانتفاء الاتصال على انها في لا نقول اجزاء بل يكون اعدام شئ هو الجاد شيئين آخرين منه

كزيد المركب من الماء والهواء والتراب والنار المختلفة الطبائع اى الجسم البسيط العنصري كعنصر الهواء فانه بسيط في الخارج اذ ليس له اجزاء بالفعل متمايزة في الوجود لعدم حصول الانفصال في تشخصه ومركب في العقل اذ جوهر قابل للابعاد

لان الواحد اشارة الى الكبرى وطوى عنه الصغرى اذ هي ظاهرة بالتقابل تلك العبارة

لان الكلام في تشبيه بما هو معروف في الوحدة وما خوذ بنسبة الى الوحدات بالوحدة العارضة لما هو فيه بالنسبة الى الوحدات العوارض في المبدأ نعم وضعف التعدد لا يناسب ذلك

فالاشياء اللازمة لزيد كالضحك والمشي ليس مجتمعها آثارا العناصر بان يكون لعنصر بعض منها ولعنصر الهواء وهكذا حتى يحصل من اجتماعها مجموع الضحك لزيد

كالاجزاء المقدارية لزيد وهذا الجبل فان نزاع الحكماء والمتكلمين فيها لا في الاجزاء المحمولة كالحيوان والناطق لان الاولى فانها غير قابلة للانقسام اتفاقا

قال بالفعل لان الماضي في المركب هو تعدد الاجزاء بالفعل لا بالقوة والا يلزم ان يكون نحو السطح والبسيط العنصري مركبا

الحقيقي الخارجي والذهني و كالمركب من البسائط اه مثال المركب الخارجي و من الصور المعدنية يجوز ان يكون بها المزاج الذي
هو عرض كما اطلق الصورة على الهيئة فيما ياتي وان يكون بها الصورة الجوهرية التي يقال لها بحسب الوجود الذهني فصول
الاجناس السافلة تامل و فتحتاج الهيولى باعتبار الوجود الخارجي لا الذهني و ان بقاء الهيولى لا وجوده فان
وجوده مقدم على الصورة تقدما ذاتيا لكونه محلها و بخلاف المركب الذهني او الخارجي و فان قيل معارضة تقديرية تقريرها
بعض الاجزاء المركب الاعتباري هو الهيئة الاجتماعية كما ان بعضها الآخر هو الاجزاء المادية والبعض الاول اعني
الهيئة محتاج الى البعض الآخر اعني الاجزاء المادية ينتج ان بعض الاجزاء المركب الاعتباري محتاج الى بعضها
الآخر و لازم قطعا اشارة الى ان الكبرى ضرورية و قلنا الصغرى اه منع الصغرى المعارضة و بحسب
اعتبار العقل اي ليس من المركب الاعتباري و اذ ليس بها العسكر وكذا ليس من السرير الا الخشب و في الخارج
(يقصد صورة هيئة العسكر عند وجوده في الخارج فقد عرفت انه لا يوجد منه الا الافراد)
بهذا لا يجري في المركب الاعتباري الذهني و من العسكر او السرير و لم يكن العسكر او السرير و اختلف اي
المشائيون والاشراقيون و وفي تحريره اه اي في بيان ان المراد من المجعولية الكائنة في هذه المسألة

١٤ اقوال بين المتاخرين من المتكلمين احدها ان مراد المثبتين للمجعولية اعني الاشراقيين الاستلزام
والاستتباع ومراد النافين تصيير الشيء شيئا والثاني ان مراد الطائفتين الاحتياج الى غير الفاعل
(اي ان يلزم لفظ ... الجعل بمعنى الاحتياج الى غير الفاعل الماهية المركبة ... الماهية البسيطة)
فلا خفاء في ان الماهية المركبة محتاجة الى غير الفاعل اعني الجزء دون البسيطة والثالث المختار
للمصنف ان مرادهما الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي فعلى القول الاول مبنى الخلاف على ا
لخلاف في ان الوجود في الممكنات عين الماهية كما عند الاشراقيين والاشعري فيكون الجعل بمعنى
الاستلزام والاستتباع او غيرها كما هو المشائين فيكون بمعنى التصيير بخلاف القولين الاخيرين
(موضوع والثاني انه للاستلزام موضوع لا قول انه فانه يقول ا وضع اللفظ فيكون النزاع بحسب)
للتصيير و وما اختاره المصنف من هذه الاقوال كما هو الموافق و ولا خفاء اشارة الى ان الخلاف لفظي وكتب ايضا
(اي في الصورة لا في وضع اللفظ)
وكذا لا اختلاف و من لوازم الماهية اي الوجود الخارجي و من لوازم الوجود العيني لا من لوازم الماهية بل من

وبها الكيفية المتوسطة الحاصلة عند اجتماع عناصر المعدن العارضة عليه فيحصل معادنه كالذهب والفضة والحديد والرصاص الابيض والاسود ... فان المعدن ... عنصري ... في اجزائه ارضية ومائية ... الى التراكيب ... سعيد

حين الذوب ... فهذا كان وجوده الاول ... في الزمان الثاني محتاجا الى الصورة ... في الاول فتامل سعيد

وبهذا الهيئة في السرير عارضة فوق الاخشاب والالواح المتصفة على الاجزاء المتفرقة ... العسكر على الافراد ممنوعة سعيد الاكبر

... المهملة مجعولة ... لا سعيد
اشارة الى ان الاختلاف انما هو في بيع ... المسألة اعني مجعولية الماهية الممكنة لا في موضوعها اعني الماهية الممكنة ... انه المراد من ... سعيد الاكبر

اي ان الماهية الممكنة مستلزمة و ... والفاعل مستلزم و مستتبع بناء على ان الوجود عين الماهية ... غير التصيير لا ... فتصاديقه المنتقل والمنتقل اليه كان يكون الماهية متصفة بالعدم اولا ثم ينتقل الى الاتصاف بالوجود ونفس الماهية وجود فلا ... اتصاف ذلك الوجود بوجود آخر فيكون الجعل بمعنى الاستلزام سعيد الاكبر

ولا ... يكفي احد من الطائفتين ما عليه الآخر ان كان اللفظ موضوعا لما عليه سعيد الاكبر

من لوازم الوجود الخارجي و كتناهي الاجسام وحدوثها و غير متناه او قديما و لم يكن للنفي الفرق وجه ابعد كونه
لما دخل المجعولية الاحتياج الى الفاعل و تعين الشيء اي باي معنى من المعاني الآتية وكذا النفي اي تعين كونه
فيمثل الواجب تعالى على ما عليه المتكلمون من ان تعينه زائدا على ماهيته وان له ماهية كلية خلافا للحكماء من ان
تعينه عين ماهيته فلا يلزم ان له ماهية كلية يلزم تركبه مما به الاشتراك وما به الامتياز وهو محال و ووحدته
الشخصية و لان كل من هذه صغرى الشكل الثاني و مشتركا بينه معنى اشتراك الوجود والماهية والوحدة ان كلا
فرد من افرادها انما ينفرد عن فرد آخر منها بما ينضم اليه [illegible]
بتعينه و تضاف هي اليه بخلاف التعين فان كل فرد منه متميز عن غيره بنفسه لا بما ينضم اليه فكل فرد من افراد
الوجود مثلا نفي الفرد الآخر وانما يتميز عنه بما يضاف اليه فيكون مشتركا بينه وبين غيره بخلاف افراد
التعين فانه لا يكون شيء منها عين الآخر بل بنفسه الخ كان هذا في الوجود مبني على كونه
متواطئا كما هو عند المتكلمين او على ان معنى كونه مشككا ان مطلق الوجود مشككا بالنسبة الى وجود ا
لواجب و وجود الممكن واما مطلق وجود الممكن بالنسبة الى الوجودات الخاصة فمتواطئ والا فلا فرق
بين التعين والوجود وفي حال الوحدة بحث و بخلاف التعين اشارة الى الكبرى و ولذا يصدق اشارة الى
مضمون كل من المقدمتين و الكلي اي الكلي الطبيعي و موجود اي في الخارج بدون الاتصاف بالكلية وكذا ا
لمراد بقولهم وواحد انه بدون ذلك ان اريد بالوحدة الوحدة الشخصية بخلاف ما اذا اريد بها الوحدة النوعية
فيتجه على قوله ولا يصدق اه انه يصدق ان الامر الكلي متعين بدون الاتصاف بالكلية و ولا يصدق انه
متعين قد يقال ان معنى قولهم الكلي موجود ان الكلي الطبيعي بدون الاتصاف بوصف الكلية
موجود في الخارج فليصدق قولنا الكلي متعين بمعنى الكلي الطبيعي بدون الاتصاف بوصف الكلية متعين
و مفهوما كليا يعني ان كونهما مفهوما كليا لا يقتضي صحة حملهما على الكلي كما ان مفهوم الجزئية وا

فان بينهما تغايرا ذاتيا لا اعتباريا لعله

توضيح على ان اتصاف الكلي بالوجود الخارجي او الوحدة انما هو بدون الاتصاف بوصف الكلية فيجب ان يصدق ان الكلي الطبيعي بدون الاتصاف بالكلية متعين اذ المنافاة انما هي بين وصف الموضوع والمحمول لا بين ذات الاول ونفي الثاني سعيد

و في حاشية التلميذ حافظ ... وربما ينتهى العوارض ٧ وامتناع الشركة احوال ثلثة ما يفيد المهذبية ح
الى ما يفيد الهذية وامتناع الشركة كهذا الانسان وذكر بعض بالعوارض والتعين فيلى
المشخصة فهى وجودية والهذية اعتبارية وتميز الفرد عما
علاه وعدم قبول الشركة وكلاهما ليس عينه اولا

والجزئى كالامم انه لا يصح حملهما على الكلى فتامل و عمومها من وجه اى بحسب الحمل كما يظهر بعبارة الشارح او بحسب التحقق كما هو الظ
لعدم صحة حمل التعين باى معنى من معانيه الآتية على التميز فافهم و في الماهية النوعية او الجنسية و مثلا
اشارة الى الخاصة والعرض العام و متشخص الاولى متعين بل الاولى فان كلا منهما اى من التشخص نفسه
تعين وتميز و وبالعكس اى ولا تصدق على تميز الكلية بالعكس فقوله بالعكس خبر و فلابد من تحقيق انه ما هو
اى في تحقيق جواب السؤال عما هو لكن فيه تامل لاشعاره بان المفهومات الاربعة تمام الماهية للتعين و
من هذه الالفاظ الخمسة التى منها لفظ التعين و افراد النوع الاضافية و هو تلك الهذية يعنى عند انتهاء
العوارض الى ما يفيد الهذية والهذية نفسها وامتناع الشركة فالتعين عند بعض هو الاول وعند بعض آخر
هو الثانى وعند ثالث هو الثالث ولما كان امتناع الشركة محتملا لمعنيين احدهما المصدرى والثانى ا
لعدم الحاصل عن عدم امكان الشركة وقبولها صار المذاهب اربعة و لا يقبل الشركة اى الحمل على كثيرين
ايجابا و او العدم الظاهر لا يظهر ليه النسبة في العدم بهذا المعنى معنى بخلافه بالمعنى الاول فانه من نسبة
الموصوف الى الصفة و بالمعنى الثالث باضمائه فانه من نسبة المقيد الى المطلق و بالمعنى الاخير فانه نسبة الكل الى
الجزء وكتب الشارح كان المراد بالعدم المطلق العدم المأخوذ لا بشرط شئ لا المأخوذ بشرط لا شئ فحينئذ هذا
لا ينافى بينه وبين مطلق العدم فرق كما في مطلق الماء والماء المطلق فان الاول بمعنى الماء المأخوذ
لا بشرط شئ والثانى بمعنى المأخوذ بشرط لا شئ كما قالوا و المركب مع وجودى اى المنضم الى وجودى وكتب الشارح بمعنى ا
لموجود والا فقبول الشركة ايضا وجودى ما لا يدخل في مفهوم العدم و او غير المركب مع وجودى و
او المضاف اى الى المصدر لا غير فافهم و والعبرة بالمعنى الظاهر ان المراد ان العبرة فيما لا يدخل فيه العدم
بالمعنى فيقتضى ان يكون التعين عدميا بالمعنى الاخير للعدمى وليس كذلك على ما يقتضيه مقابلة العدم المضاف
بما يدخل في مفهومه العدم و ان المراد بالحقيقى ينبغى ان يقول المص وان الحقيقى ما له وجود خارجى.

اوله ثبوت في نفس الامر والاعتبارية بخلافه فان لكل من الحقيقية والاعتبارية معنيين والمعنى الثاني للحقيقي اعم من المعنى
الاول له والاعتبارية بالعكس و في العوارض وجودية اى ان كان الوجودي بالمعنى الاول او الاخير والا
فلا وكذا الهذية بالمعنى الاخير للوجودي اذ الهذية بمعنى اللفظ المشار اليه و والهذية اعتبارية في كون ا
لهذية وسائر معاني التعين اعتبارية بالمعنى الذى ذكره نظر لانه وان كانت اعتبارية بمعنى ما لا وجود له في
الخارج و عدمية اما الاول فبالمعنى الاول للعدمي او الاخير والا فلا واما الثاني فبالمعنى الثالث كالاول و
وجودية بالمعنى الرابع ايضا فافهم ولا تكن من القاصرين وكتب ايضا وكذا الهذية بالمعنى الاول للعدمي وكتب الاخ
ايضا لا يخفى ان هذا من قبيل تشبيه المشترك اللفظي فتامل و وايضا لا شبهة اه لا يخفى انه لا دخل للتلخيص السابق
في عدم الاشتباه هنا فليس لا شبهة عطفا على لا شبهة السابق فالاولى ابداله في هذا الكلام مجرد دعوى لا د
ليل عليه و اى التعين باي معنى كان و بانضمام الكلي الى الكلي وما قال عبد الحكيم في حواشي التجريد من انه يجوز
ان يحصل من اجتماع الوجوه الكلية وجه جزئي وقولهم ان ضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية ليس بكلي فانما
يتصور اذا كان المنضم والمنضم اليه خصوص من وجه في الخصر مادة اجتماعهما لا لجلب الخارج او الذهن في فرد
واحد وبهذا لا يكاد ان يعقل فتامل و من ان المفهوم اى الذى لحقه التعين وكتب ايضا هذا البيان يجرى
في التعين بمعنى الفرد بحيث لا يقبل الشركة و فهو اى تعين الممكن لا الواجب ايضا تامل و لا يمكن للعقل
ذلك فبانضمام الكلي للكلي لا يحصل التعين فلا يستند الى الانضمام و انما يستند الى الفاعل اى باعتبار
الوجود الرابط فيما عدا ما يفيد الهذية وباعتبار الوجود المحمولي ايضا فيما يفيدها و من الممكنات اى الممكنة
الموجودة بالوجود المحمولي والرابطي فافهم و واذا تحققتا اى كلاهما تامل و لا تقبل الشركة اى لا يمكن ان تقبل ا
لشركة و وانما تقبلها اى وانما يمكن ان تقبلها اه و فان قيل معارضة و ان لا يستند التعين مبنى السؤال
على ان طبيعة الوجود علة تامة للتعين ومبنى الجواب على انها علة ناقصة وان للخصوصية دخلا فيه
و لان الوجود اه صفته و امر واحد نوعي و ومقتضى الواحد اى النوعي او الشخصي و الاولى اى تخفيفا

اى شخصا قوله وجيه حاصله ان الخصوصية الوجود خلاف في التعين و لجب المفهوم واحدا نوعيا و متعدده
اى افراده الاضافية فيه والّا فافراده الحقيقية انما تتحقق بتحقق تعينات الوجود فتامل فيه قوله
عند الوجود الخارجى حاصله ان الوجود الخارجى ما يقطع بالله لتعين عنده مع قطع النظر عن جميع ما عداه
وكل ما كان كذلك فهو علة التعين فهذه الكبرى ممنوعة والجواب منع لها مع السند و من ان التعين اى
باى معنى من المعانى المارة قد يستند بلا واسطة فيما يفيد الهذية وبواسطة في البواقى فافهم و قد يستند
اى اما ان يستنداه و الى نفس الماهية اجزئها او لازمها مساويا كان كل منهما او اعم و فينحصر اه قد يقع
فليستند تعين السواد مثلا الى ماهيته التى يتصف افرادها بحسب الازمنة والامكنة وغيرها كما مرّ فلا ينحصر
نوعه في واحد و نوعها الاضافة بيانية وكتب الخ وكذا اذا استند التعين الى لازمها وكتب ايضا كما في ا
لعقول العشرة وهيولى الافلاك والكواكب التى من جملتها الشمس والعوارض المشخصة لهيولى العناصر
لكماليات دون الصورة الجسمية والنوعية المتوسطة لكل من الافلاك والكواكب فان تشخصها بالمادة كما في
في الشرح بالنسبة للافلاك وذكر انه لا فرق بينها وبين الكواكب وقد قال ان كلا من العلويات نوع منحصر
في فرد و والتعين بمعنى ما يفيد الهذية والا فلا يصلح ان يكون جزء للشخص الخارجى و علّتها اى بلا واسطة
وواسطة وهو ما يفيد الهذية و ولم يمكن اه اذ لو انفك عنها لا[illegible] لانهما متضادان و فتخلف اه
لكان المراد بالمعلول ما يفيد الهذية والا لم يكن احتياجا الى علة ما يظهر اثره فيه لانه واما لم يكن محتاجا الى ما
يفيد الوجود المحمولى لكنه محتاج الى ما يفيد الوجود الرابطى و و بهذا الاحتياج الى الاستدلال المذكور آنفا قوله
اذا كان تعين الماهية اى بمعنى ما يفيد الهذية وكذا بالمعانى الاخر فوله معللا بها بلا واسطة في الاول
وبواسطة ما يفيد الهذية في البواقى تامل و ممتنع في نفسها اه بقرينة المتعينة وفيه اشارة الى المتعينة
ليست ماخوذة من التعين بمعنى ما يفيد الهذية بل من التعين بمعنى امتناع الشركة والّا لقال واما اذا كانت

في الشخص الواحد لما ذكر الشارح المفارقة
ما يحقق اذا كان معلول الوضع
فانه لا يجب ذلك الانحصار سعيد
اى ان الشارح يصرح بان مادة الافلاك
متشخصة في نفسها علة لتشخص
صورتها النوعية و الجسمية ولكن
لم يصرح بمادة الكواكب كذلك
فقاس على مادة الافلاك اذ هى ايضا
من الاجرام العلويات التى كل منها
منحصر في فرد سعيد الاجاركى
ثم الفصل الذى صارت الافلاك
بسببه قابلة للابعاد فانه مشترك
وكذا الصورة النوعية سعيد

ق ان هذا اما بسيطة اى نفطة بها وكتب البه قوله ان هذا وكذا الهيئة اذا استعملت فى طلب التصديق

(٣٦)

الماهية تعينا فافهم و كالواجب تعالى بالكاف اى التعينات الخاصة فافهم و المتشخصة اى المتعددة اماه

و بالذات اى بالماهية و كهيوليات الافلاك وكذوات العقول بالنسبة الى صفاتها المتعينة فافهم و كتب

البه يعنى ان الصورة الجسمية كالكواكب السيارة اولا والعناصر ماهية نوعية لها افراد كثيرة جدا وكذا

لصور النوعية المتوسطة لكل احما ذكر والنوعية الحقيقية للعناصر لها افراد كثيرة فلا يصلح الماهية تعينها

الى ماهيتها والا لانحصر افرادها فى فرد بل بسبب كمال بها موادها بخلاف الصور النوعية الحقيقية للافلاك

والكواكب فانها منحصرة فى فرد تامل و متشخصة فى نفسها يعنى ان تعينها معلول ماهيتها و المتعينة فى نفسها

اى تعين بهذه العوارض مستند الى ماهيتها فافهم و فانها واحدة بخلاف هيوليات الافلاك وبخلاف

النطف الانسانية و تشخصها اظن ان التشخص منها اى بمعنى ما يفيد الهذية هى تلك الاعراض فلا

نفقر و باعراض متخصصة بالذات كما سبق من الشارح انفا لكن تلك الاعراض كما صرح به فى حواشى التلميذ كميات

وكيفيات واوضاع وغير ذلك وكل منها داخل تحت جنس من الاجناس العالية فكيف تكون متخصصة بالذات

لذلك قيل فى بعض الحواشى انه تتخصص الاعراض بمحلها الا ان يقال الاجناس العالية لتلك الاعراض عرض

عام لا ذاتى و العارضة للماهية موضوعة كانت او محمولة كما يظهر و اى الوجود اى والعدم كما سيأتى منا و

تحصل اى لكل من الهليتين الاتيتين ه من نسبة المفهوم موضوعا او محمولا الاول فى البسيطة والثانى فى ا

لمركبة و اى وجوده فى نفسه وكذا تحصل من نسبة المفهوم الى العدم فى نفسه او عدم لامر والتخصيص بالوجود

تحكم تامل و او مركبة لا يخفى ان تلك المعانى فى الصورة الاولى حاصلة من نسبة المفهوم الى الهلية مركبة ايضا لا

من جهة القضايا ان المطلوب فيها الوجود فقط لا مفهوم آخر اما بسيطة توصيف الدال بصفة ا

لمدلول وكذا قوله اما مركبة والمراد بالتركيب والبساطة هنا المقيد وعدم القيد فان الوجود فى المركبة منضم الى امر

موصوف به بخلاف الوجود فى البسيطة و قوله وجوده فى نفسه اى التصديق بوجوده فى نفسه و قوله وجوده لامر اى

اى التصديق بوجوده لم ثم انه كما يطلب بها الوجود ان كذلك يطلب بها عدم الشيء في نفسه وعدم شيء لشيء واختصاصهما بالكلام المثبت

لا ينافي ذلك ولذا صح ان يقال هل زيد قائم نعم او لا على ان دخولها على العدم في نفسه لا يخرجه عن الكلام عن الاثبات و لامر حصلى

اى للوجودين حصولا اصيليا و ولا ضرورة الوجود عطف على المضمر لا النفي وكتب من اقامة الحال مقام الجديد فكانه

قال ومكنا بالنفي و فيه يقع ما بالذات من الوجوب والامتناع و معنى الانقلاب المحال و وعدم اجتماع النقيضين فيه

فتأمل حيث لم يقل ولا وجود اجتماع النقيضين وكذا الكلام في هذه وعدم الاولوية وكتب ايضا فذلك لا فرق بين هذا وبين

عدم الاولوية فلا ريح فالاولى التمثيل بعدم شريك البارى تامل و كما اذا اخذ الكاف مقتضائية كنظر بها الآتي و او واجب الوجود

لشيء ويتم لم الوجود الرابطي و لكن كان الاولى ترك الكاف و هو واجب الوجود اى واجب الوجود لذاته او لشيء آخر حاصل وجوده

اى لذاته او لشيء وكذا الكلام في هو ممتنع الوجود حاصل عدم فالموصوف بالضرورة ايضا الربح اقسام و بمعنى سلب الضرورة فالوجود

ضرورية ذاتية وكتب ايضا لذاته او لشيء آخر وكتب ايضا وعبارة اخرى بمعنى سلب امتناع العدم وكتب ايضا السلب بمعنى اللاوقوعه

اى وقوع الضرورة للوجود وكتب ايضا فيه الامكان بهذا المعنى جهة السلب وقوله او بمعنى سلب ضرورة العدم فيلك جهة الايجاب

و عن جانب العدم الذى هو موضوع الامكان و فيقابل الوجوب او وجوب الوجود لذاته او لشيء آخر وكتب يقابل الايجاب والسلب

ولذا فيما يأتي فافهم و ويتم اى بالحمل و او بمعنى سلب ضرورة العدم لذاته او لشيء آخر وكتب ايضا وبعبارة او بمعنى سلب امتناع

الوجود و عن جانب الوجود الذى كان الامكان جهة له و ويتم اى بالحمل و وضرورة الطرف الآخر اى الطرف المخالف للطرف

الذى سلب ضرورته و وقد يعتبر الامكان اى الامكان الخاص و جواز وجود الشيء لذاته او لشيء آخر و او ذلك اى اعتبار الامكان

ممكن بالنظر الى الاستقبال دون حصوصا الماضي والحال و في مقابلة الضرورة اى ضرورة الوجود والعدم و و كما كان الشيء اخراج

اى من العلم بخصوص احد الطرفين اذ لا يخلو الشيء من الضرورة وكذا من العلم بمطلق الضرورة يدل على ذلك قوله اذ لا يعلم حال الشيء الخ

و من الضرورية الذاتية او الغيرية و من خصوص الوجود و قد تحقق فيهما احدهما اى العلم بخصوص احدهما ويجوز ان

يكون تحقق بمعنى تيقن و من الصورة الجسمية والنوعية مثلا وكتب ان كانت المادة هيولى و والاظهر ان كانت المادة

جسما وكتب ايضا اى والنفس اذ كانت المادة بدنا ق لانه يوجد اى لان كل تحقق منا الامكان بمعنى التهيؤ يوجد بعد العدم وه
انه كان النوع قديما فلا ينافيه ما قالوا من ان الاستعدادات غير متناهية ق قديمة بالزمان اى تلك نفسها وجزئيا فان ا
لبدن الذى هو مادة النفس ليس بقديم بل القديم هيولاه وكذا في موضوع الاعراض دون بعض كالافلاك للحركات
الحادثة فانها قديمة بمادتها وموضوعها عندهم كما سياتي ق فان الحادث قبل وجوده اه لو قيل هذا الاستدلال لولا ان
تخصيص كل حادث بوقته لو لم يكن لتمام الشرائط والاستعدادات الغير المتناهية عند ذلك الوقت وعدم تمامها قبله
لزم الترجيح بلا مرجح بناء على كون الفاعل موجبا لم يمكن رده بما ياتي وانما يمكن باثبات كون الفاعل مختارا وبهذا
يظهر ان بناء الخلاف في افتقار الحادث الى المادة القديمة وعدم افتقاره في كونه موجبا او مختارا قوله
ممكن اى بالامكان الذاتى بقرينة الدليل ق لامتناع الانقلاب اى من الامتناع الى الامكان وكتب ايضا ه
اللام داخلة على الواقع بتقدير القياس لانه لو لم يكن ممكنا بل كان ممتنعا لزم الانقلاب لكن الانقلاب ممتنع ه
ق وهو وجودى اذ التهيؤ بمعنى قوة حصول الشيء ق لكونه اضافيا اى بالعرض والا فالامكان الاستعدادى
من مقولة الكيف كما سياتي ق محلا موجودا اذ يستحيل قيام الصفة الوجودية بالمعدوم ق بل متعلقا به فكما ان الامكان
الى الحادث في قولهم كل حادث ممكن مجازى او ممكن حادث ق وهو المعنى بالمادة يعنى ان المراد بالمادة
المتعلق حتى يشمل الهيولى للصورة والبدن للنفس والموضوع للعرض ق الى مادة قديمة بها اى فيها ا
ق تعاقب الحوادث الغير المتناهية وكتب ايضا اى الاستعدادات يشهد بذلك عبارة المواقف ق انما تم قولهم اه
صنيعه ظ فانه لو سلم ان كل حادث ممكن بالامكان الاستعدادى يتم قولهم بالافتقار الاول وليس كذلك بناء على ا
لقوله بل في اقسام التقدم شتى لاحصر كما سياتي ق ولو سلم انه اه لو بها وفي غيره مما هو صيغة السند غير مستدل لانه
بل هو دال على انتفاء التالى لانتفاء المقدم فلا ينتج ان قولنا لكنه غير مسلم رفع للمقدم وهو لا ينتج رفع التالى ونظيره
قول الشاعر ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر ق ان كل حادث قبل وجوده ق لكنه غير مسلم حاصل
الرد انه اريد بالامكان في الصغرى الامكان الاستعدادى فهى ممنوعة والدليل غير مثبت لها او الامكان

الذاتى

الى المادة القديمة كما يتم قولهم بالافتقار الاول وصح

الذاتي فهي كالكبرى مسلمة والقصول بلغ الامكان وجوديا ثم ق ثم الحاكم بمعنى ادراك الوقوع ق باحتياج البانى الرابع

كالباء الاثنية ق في وجوده كل من الوجود والعدم اعم من المحمولي والرابطي وكبرا فى لا اعتبار المدخول ق الى المؤثر

اى الموقوف عليه مكانه ليعلم ق ترجيح احد طرفيه اضافة المفعول اى ترجيح ماهية الممكن احد طرفيه ق ولا ترجيح

بقدر تساويها ق ضروري في الاولية ق من غير افتقار اه تفسير لقوله ضروري كان الاعذب غير مفتقر موتكرمن قوله

مالا يقتضي ذاته اه تعريف لفظي لان حقيقة المشتق باعتبار المأخذ وهو هنا الامكان وقد مر ان تصوره ضروري ق ومعنى

الاحتياج ان كلا اه اى معنى الاحتياج الى المؤثر توقف كل من الوجود والعدم الى امر خارجي ق بل الارجحان وسيأتي انه

لكن الامر الخارجي في العدم سيما العدم الازلي هو عدم علة الوجود ق فان قيل لو قال المصنف وامتناع رجحان احد طرفيه

لم يكن لهذا السؤال بعد ذلك وجه ق وقوع الممكن لا لذاته اى وجوده خص [illegible] الكلام بالوجود لانه لا يتصور

لان عدم الممكن لا لامر خارجي هو عدم علة الوجود فافهم ق بلا مخصص اى اتفاقي ق والتخصيص اى عندنا

اذ الفعل اى السلوك باحد الطريقين مترجح على الترك اى على السلوك المتروك واما اصل الفعل فهو مترجح على اصل

الترك بمصلحة النجاة ق على تركه اى سلوك الآخر اى على السلوك بالطريق الآخر المتروك فلا يتجه ان المتساويين فيما

نحن فيه السلوكان لا اصل الفعل والترك وانه لا معنى لترجيح السلوك باحد الطريقين على ترك سلوك الآخر

فان ذلك السلوك والترك متحققان معا فالصواب ان يقول ان الهارب يرجح احد الطريقين مع ترك السلوك

الآخر على سلوك الآخر ق لا يلزم الفعل داع اى علة غائية وغرض واما النجاة في المثال الاول ودفع الجوع في

المثال فهو علة غائية لاختيار اصل الفعل على اصل الترك ق فان قيل من جانب المنكرين لكون الممكن محتاجا الى المؤثر

ق لا يخلو ان يكون اه اقول ما ذكره المصنف دليل مقدمة رافعه فالاولى ان يقول الشارح في الماتن ان يقول الخ فان قيل لو كان الممكن

محتاجا الى تأثير المؤثر لكان التأثير اما حال الوجود او حال العدم والكل باطل لان التأثير حال الوجود تحصيل

الحاصل وايجاد الموجود والتأثير حال العدم جمع اه وجواب المصنف عن هذا اختيار الشق [illegible] الاول بناء على ان

وهو ان التأثير في حال الوجود

بقوله قلنا المتنع تحصيل الحاصل بتحصيل آخر

لان ذكرها مشعر بان كلا من الماهية والوجود يحمل عليه الحدوث حقيقة
واستقلالا مع ان الحدوث صفة الوجود حقيقة فقولنا
الماهية حادثة اى حادث وجودها واما اذا لم
يذكر كلمة لا وجعل قوله ووجودها كالتفسير
للماهية يؤول الامر الى الحقيقة
من ان الحدوث صفة الوجود

على افعال المختار لانيا فى القول بكون الامكان محوجا فالحق عدم بناء الخلاف على ماذكره و اذ لاحظ العقل

اى الامكان وهو كون الشئ آه فهو من اقامة الحد مقام المحدود وكتب على قوله الشئ اى جعله حدا او وسطا

و لا يلتفت الى السبب خارجى اى متوقف على سبب خارج و وهو اى توقف الوجود والعدم على السبب لاحظ كون

فهو من اقامة المعرف مقام المعرف

الحدوث وهو كونه آه و اذ لاحظ الشئ ما يوجد آه اى جعله حدا او وسطا و حكم باحتياجه وطلب

لعله اشارة الى ما قيل ان الامكان لا يليق جهة للنسبة اذ كان

علة و لان كيفية نسبة الوجود او العدم تأمل و عن الوجود اى عن اتصاف الماهية بالوجود و المتأخر عن التأثير

الا وبقا
فى ذلك لسبب الى المتأخر الاحتياج موجب ولا يكون الذى هو عبارة عن النسبة لكنه

تأخر آه ذاتيا او آنيا تأمل و المتأخر عن الاحتياج تأخرا ذاتيا فى المعلول وزمانيا فى الحادث و متأخر

القديم

عن الماهية اى فى الوجود العلمى الظلى و و عن مفهوم الوجود بل و عن مفهوم النسبة و عن كون الماهية

لان القضية لابد فيها من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة واما تصور ما هو جهة النسبة فمتأخر عن الا

موجودة اى عن اتصافها بالوجود وكتب ايضا الا ان لا معنى لنسبة الوجود الى الماهية الا كونها

اى فى الخارج واما فى الذهن فمتأخر بل الا الثلاثة كما

موجودة واتصافها بالوجود وظاهر ان الامكان كيفية تلك النسبة وصفتها فكيف لا يتأخر عنها

ولهذا لانا نقول النسبة اما تأثيرية اى فعلية و الامكان كيفية النسبة الاولى و الثانى والاخيرة

لوجود الامكان عند اتصاف الماهية بالوجود فالثانى هو ذاك يجرى بجهة تلك فى القضية لا بمعنى سلب الضرورة

المذكورة هو النسبة التأثيرية بناء على ان المراد بالتأثير غير ما هو من جهات النسبة حتى لا يلزم تقدم ا

لامكان على الامكان و من ثم قال عبد الحكيم نقلا عن شرح المطالع ان القضية الممكنة ليست قضية

لان ثبوت ... والقضية لابد فيها ... قضية

حقيقية كان المطلقة العامة ليست موجهة حقيقية وان كانت الاولى قضية صورة والثانية

للانسان الحيوان بثبوت اى ان حيوان الان فقولنا السلب ذلك من وقوع

موجهة كذلك و ولهذا يوصف الماهية اى مجازا و و وجودها اى حقيقة على ما مر من ان الا

مكان صفة الهيئة البسيطة و ولا وجودها اى نسبة وجودها وكتب ايضا الاولى تركه لانه تأمل

و انما هى بحسب العقل يعنى ان الامكان والحدوث وكذا فى الاثبات ويرد عليه انه لو كان كذلك

لم يحتج الى بيان [illegible] لحوجه لما مر ان الحكم باحتياج الممكن الى العلة ضرورى فالحق

ماقررته من انه اقول فيه ان القائل بكون الامكان او الحدوث علة التصديق ان اراد انه

فى الاول كقولنا زيد قائم
فى الثانى نحو زيد اما آنى واحد
فى التأثير اما آنى واما تدريجى
اذ الاثر مع التأثير اولى لما أن ان
فيتخلف التأثير آنيا وقد مر سيما
فبان فيلزم آنيا ... الباري تعالى
كما فى صفات الحكماء
وكما فى العقول على زعم
فتأثير الصانع فيها اى
العلم محولا الى الماده آنا
فتأخر عن ... احتياجه
الى العلة بالذات لا بالزمان اذ لم
يمض زمان يحتاج به فيه الى
المؤثر ولم يتعلق بها التأثير
فتدبر كونه فاحتياجه فى الوجود
الى المؤثر قد يثبت فى الازل مع
ان التأثير يتخلف عن ذلك الاه
حتياج وتحقق فى وقت ما

اى ان قول المبطل نسبة الوجود الى الماهية
مع قول المجيب ان الماهية موجودة معناهما
واحد وهو اتصاف الماهية بالوجود
الذى هو عبارة عن النسبة فالا
مكان صفة هذه النسبة ومتأخر
عنها لان الصفة متأخرة عن
موصوفها فكيف يصح قول ا
لمجيب وليس الامكان متأخرا
عن هذه النسبة اعنى كون الما
هية موجودة حتى لا نقول
حاصل ان الامكان ليس صفة لكون
الماهية موجودة الذى هو نسبة
فعلية بل جهة للنسبة التأثيرية
فالامكان متأخر عنها ومتقدم
على الفعلية فصح قول المجيب ليس
متأخرا عن كون الماهية موجودة

علة التصديق بنفي الشيء محتاجا الا بنفي الممكن محتاجا كما يفهم من كلام الفريقين في الاثبات من ان الشيء المعقود

الامكان او الحدوث او هما والاحتياج اكبر فافهم و فيحكم بالاحتياج فعلى هذا معنى قوله والمحوج هو الامكان

ان ما هو دليل الجزم والحكم بان الممكن محتاج هو الامكان او الحدوث حتى يتم التقريب ولكن لا يلائم قوله

الآتي ثم اعترض بانه اه و يجب الخارج حتى يبقى الامكان والحدوث وكلامه و بان يتحقق اي تحقق ارتباطيا

وكذا التحقق الآتي و فيتحقق الفرع للترتيب الذاتي و بان الاحتياج ثابت ثبوتا رابطيا و في ازمنة

دونهما الى آخره ان يقول يجوز ان يكون ذلك الامر نفس الماهية دون الامكان او الحدوث كما ان علة الامكان

هي الماهية الممكنة فالوجوب هي الماهية الواجبة و وان فرض قدمه كما صفات البارئ عند الاشاعرة وهو

كتبه لكن معنى كلام المصنف ان ما هو علة في نفس الامر لاحتياج الممكن الى المؤثر هو الامكان او الحدوث ه

لا ما هو علة التصديق والحكم بذلك فان المقصود في هذا المقام بيان علة الحاجة لا بيان علة التصديق كما لا

يخفى و في الاثبات مغالطة فانه لا تقريب بين الدليل والمدعى و ثم اعترض من جانب المتكلمين لنفي الممكن

محتاجا الى المؤثر وهو على ما في شرح المواقف مخصوص بنفي لكون الامكان محوجا فقوله شرح المواقف

للتمييز او الحدوث ليس بتام و بانه اه بناء الاعتراض على ان المراد بنفي الامكان محوجا لكونه

علة لنفس الاحتياج لا للتصديق به و لوكان المحوج الى المؤثر في الوجود تاما و اما في الوجود اي ا

لابتدائي على ما يظهر من الشرح و واما في امر آخر اي في وجود غير اصل الوجود وبقائه بل في وجود

اعتبارا في ثانوية و عن الباقي اي باعتبار اصل الوجود وبقائه و فيلزم اه تفريع على الشقين

استغنائه حال البقاء و عن المؤثر هو ان الامكان الثابت له علة احتياجه الى المؤثر فيلزم الجمع

بين النقيضين و ولا حوج عطف على قوله لا حوج حالة البقاء يعني لوكان المحوج الى المؤثر في ا

لوجود هو الامكان لاحوج في عدمه ايضا لكن التالي باطل فالمقدم مثله و مع انه اه دليل المقدمة الاستثنائية

الاستنادية عند الممكن التالي باطل ق ولا يعقل له مؤثر فلا يصلح اثراً ق او توقف استمرارها كلام المشعر بان ذكر الوجود

الابتدائي وذكر استمرار العدم استطرادياً ق في وجود العلة اى وجودها الابتدائي في الوجود ابتداء او دوامها

في استمرار الوجود وكذا الكلام في قوله او انتفائها ق او انتفائها بحسب الابتدائي في العدم او استمراره

ق بمعنى امتناع اه قد يكون هذا المعنى اعم من التوقف لصدقه مع التلازم من غير ان يكون احدهما علة للآخر قوله

ليس الا وجوداً وكذا استمرار العدم ليس الا عدماً بالاضافة الى الزمان الثاني ق والحاصل ان عدم اه نشر على غير وفق

اللف ق لعدم العلة والمؤثر بمعنى الموقوف عليه والاثر بمعنى المتوقف والعدم وان كان نفيا محضا متوقفا على ا

لمؤثر بذلك المعنى ق على ان وجود الممكن سواء كان عرضا اوليا او لا ق ولا يعقل اولوية اه حاصل كلامه ان الا

ولوية الذاتية بمعنى نوعي الاقتضاء معقولة لكنها في نفس الامر منتفية وانما جوزها العقل اولا لان الممكن الخارج

عن القسمة كما في شرح المواقف ما لا يقتضي وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه كالواجب تعالى

ولا يقتضي ايضا عدمه كذلك كالممتنع ولا يلزم من هذا تساوي طرفيه لزوما بينا بل يحتاج في اثباته الى دليل

كيلا يلزم انسداد باب اثبات الصانع ق اذ لا يحكم العقل قبل البرهان ق لا الى حد اه بيان نوعي الاقتضاء ق

الوجود اى وجوب الوجود او وجوب العدم الذي هو الامتناع ق منتفية في نفس الامر ق لما تحقق الطرف الآخر

اى لا يمتنع تحقق الطرف الآخر لكن امتناع تحققه باطل لاستلزامه عدم كون الممكن ممكنا ق لاستلزام دليل

الملازمة ق وذلك لان وقوعه اه النظر الى جريان هذا الدليل فيما اذا كان الوجود طرفا اولى والعدم طرفا آخر

مع ملاحظة ما سبق من ان علة العدم عدم علة الوجود فان معنى كون العدم حينئذ بلا سبب كونه بسبب الوجود ومعنى

كونه مسببا انه بعدم سبب الوجود ق الا الطرف الآخر الذي ليس له الاولوية وهو الوجود في تصوير الشارح ق فيلزم

ترجيح المرجوح ولما امتنع وقوع المساوي بلا علة فوقوع المرجوح اولى بالامتناع ق بسبب يرجحه

اى اقوى من تلك الاولوية ق فيلزم وقوعه اه بالاولوية الناقصة ق الطرف الاولى اى الذي هو مقتضى

للاولوية ق على ذلك السبب فاذا توقف الوقوع على توقف الاولوية المقتضية له وكذا بعبارة اخرى فاذا توقف

المقتضي بالفتح توقف المقتضي بالكسر و والجواب مناقضة مع السند وكتب ايضا وهذا الجواب ليس في المواقف

ولا في شرحه اذ المذكور هناك بلفظ قوله ان قيل وقوعه اه منشأ الاولوية للطرف الاولى يتوقف على عدم

ذلك السبب ضرورة و من توقف الوقوع اى وقوع الطرف الاولى و على امر هو عدم ذلك السبب و لان المراد بها

سند و وقوع ذلك الطرف الذى له الاولوية و البتة اى على كل تقدير سواء تحقق سبب الطرف الاخر اولا و

حتى ينافيه وقوع الطرف اه اى سبب وقوع الطرف الاخر تامل و واقول اعتراض على قوله في الجواب وذلك

لا يقتضى ذلك الطرف فهو كلام على السند وهو جائز اذا كان السند مساويا للمنع وهنا كذلك لجواز تركيب الحقيقية

من السند والمقدمة الممنوعة بان يقال اما يلزم من توقف الوقوع على امر توقف الاولوية عليه اولا تقتضى الاولوية

وقوع ذلك الطرف وقوله الآتي هو رفع التالي قوله والا لم يكن اقتضاء وكتب ايضا الظاهر عندى ان قوله

واقول اه ليس اعتراضا على الجواب بل دليل ثان على انتفاء الاولوية ذكره لكون دليل المص مردودا بما ذكره

من الجواب بقوله والجواب اه ومحصل معنى قوله هو ان كون الاقتضاء ملزوما للوقوع باطل لان المطلق ان ا

لاقتضاء لم يصل الى حد الوجوب و معنى الاولوية بالنظر الى الذات و اقتضاء الذات احد الطرفين

اقتضاء ناقصا و اذا لم يمنعه مانع كالعلة التامة من الطرف المرجوح و ملزوم وقوع مقتضاه اولا

لزوم وقوع المقتضى بشرط انتفاء العلة التامة من الجانب الاخر كما افاده قوله اذا لم يمنعه مانع

غير الوجوب الذاتى المقابل للامتناع والامكان فانه كما عليه غير مشروط لا بشئ كما لا يخفى و والا

لم يكن هذا اقتضاء ان اراد انه لم يكن اقتضاء تاما فمسلم غير مفيد او انه لم يكن اقتضاء ولو ناقصا فم

ولو قال بدل هذا لزم ترجيح المرجوح او رفع النقيضين لم يتوجه ما ذكره و هو لان المطلق انه لم يصل الى

حد الوجوب و لما كان هذا الطرف الاولى و بدون سبب ينضم الى الاولوية و لزم وقوع الاخر لئلا

يرتفع النقيضان فلزم ترجيح اه و وان وقع بدون سبب و فكان الوقوع بها لا لازما ان اراد ان ا

لوقوع بها لازم وان تحقق السبب الاقوى في الجانب الاخر فالتوقع ممنوع وان اراد انه لازم بشرط انتفاء

السبب الاقوى والمساوى فهو مسلم ولا نسلم ان معنى الوجوب ذلك و سبق قد يقال ان الطرف الراجح هو الوجود فحينئذ

انه لم يقع بدون سبب ولا يلزم من وقوع العدم ترجيح المرجوح لان علة عدم علة الوجود وان كان العدم

فحينئذ انه وقع بالاولوية مع عدم سبب الوجود الذي هو علة العدم كما قرر ذكم بالسبب فقولكم بدون السبب بالنظر الى

كل من الوجود والعدم السبب الوجودي لا ما يشمل عدم سبب الوجود والا لكان المنافي مع توقفه بديهيا و وكم من ههنا الى قوله

وقيل العدم ليس في النسخة الجديدة و اذ نقول انه لو كان لاحد الطرفين اه و ربما يقال انه لو كان لاحد الطرفين اولوية

بالذات فاذا خلي الممكن وطبعه لزم وقوع طرف الاولى بالضرورة دفعا لرفع النقيضين وترجيح المرجوح فكان ذاته

لطرف الاولى واجبا يعارض بان الممكن على تقدير استواء طرفيه اذا خلي وطبعه يلزم رفع النقيضين ان لم يقع

شيء منهما والترجيح بلا مرجح ان وقع على ان لزوم الوقوع بمجرد ما ذكر غير كاف للوجود الذاتي المقابل للامتناع

للامتناع بل لا بد من وصوله الى حد يمتنع معه الطرف الآخر فلم يتحقق سبب المساوي او الاقوى و بالضرورة

والا لزم رفع النقيضين او ترجيح المرجوح و ورد بان الوجود اه حاصله ان عدم جواز البقاء ليس لكون

العدم اولى بالاعراض كما ظنه القائل بل لاقتضاء ما هيتها التجدد فمدار الرد قوله وما هية السيالة اه وقوله

بان الوجود اه توطئة الرد و الحاصل الوجود والعدم على انه لو كان الوجود على البقاء او مستلزما له

للزم منه اباء ما هية السيالة عن البقاء اباؤها عن الوجود فيلزم الامتناع و فالعدم اسهل اي الوجود

بالنظر الى العلة و وجود الممكن لنفسه او لغيره وكيفيته سواء صدر من المختار اولا و سابقه اي ذاتا

لاحد وهو فيما نحن فيه الوجود و طرفي الممكن اقامة المظهر مقام المضمر و لاحد الطرفين

وهو الوجود و اولوية اي بالذات او بعلة ناقصة وكيفيته اي اولوية كافية للوقوع و بلا

مرجح كان المرجح ههنا بمعنى المؤثر واما المرجح الآتي فبمعنى المخصص من الداعي

للارادة والمتساويان في الاول هما الوجود والعدم وفي الثاني الوقتان ولكن المرجح الآتي اعم منه

لازما له عند وجود العلة يحصل الوجود والوجود هو الآن الوجود متقدم ذاته على الوجود فكيف يتقدم عليه

اي الوجوب الحاصل عند وجود العلة التامة بلا مؤثر اذ لا علة ولا مؤثر ههنا

اي اقتضاؤه ناقصة كان بالذات او بعلة ناقصة

كان محالا عندنا لكنه عند غيرنا تأمل واما اذا كانت اى الاولوية الذاتية او المستندة الى العلل الناقصة يجوز اى مع تلك

الاولوية وكتب ايضا اقول اللازم من الاولوية الناقصة على تقدير انتفاء السبب في الطرف الآخر كما هو مفروض الكلام

هو وقوع الطرف الاولى كل وقت دفعا لترجيح المرجوح او رفع النقيضين لما اذا كان في احدى كفتي الميزان

ثقل ذاتي او عارضي فاترجح على الاخرى ضرورة ولزوم الوقوع لدفع [illegible] ذلك لا يصير به الطرف الاولى

واجبا والآخر ممتنعا وانما يصير ان به آيهما اذا لم يتحقق وقوع الطرف الآخر بسبب اقوى مع بقاء

تلك الاولوية كما في طرفي الواجب والممتنع بالوقوع والآخر بالعدم ترجيح بلا مرجح بالنظر الى الوقت

حين الوجود وبشرط الوجود واخذه معه باين الوجود المشروط لا ينافي الاختيار الاختيار هنا ه

وكذا في قوله الآتي لا ينافي الاختيار بمعنى التمكن من الفعل والترك والثلاثة الباقية بمعنى الارادة وتعلقها ه

والارادة تفسير يوصف اى فرداه [illegible] يحمل عليه مفهوم اشتقاقا بمفهوم مباينة على انه

حقيقته فيحمل ذلك النوع عليه بهذا الاعتبار مواطاة على انه صفته وعرض له فيحمل عليه اشتقاقا

فانه لو وجد لو ههنا وفي الامثال الآتية غير استدلالية والا لم يكن دليلا لصدق موضوع القاعدة بل

للحكم الآتي فيلزم مستدركا بما يذكره المصنف فافهم لو صح لحمل عليه القدم اشتقاقا بالقدم ولو

وصف بالقدم لحصل المطلوب وهو صدق موضوع القاعدة عليه والا لكان ذلك الفرد حادثا اى متصفا با

لحدوث مسبوقا بالعدم ولكنك اقام دليل الرافع مقامها ان القدم اه هذا دليل مقدم على الملازمة

الآتية فاذا كانت [illegible] اه كبرى وقوله المار والا لكان اه صغرى فيلزم حدوث تالى النتيجة وه

لحادث اى لوصف بالحدوث فالموصوف به اه دليل الرافع المطوية وكتب ايضا يجوز ان يكون تالى النتيجة

الاولى لكانت كثيرة والا لكانت واحدة فلم تكن الكثرة كثيرة لانها مركبة لا يخفى ان هذا اه

الدليل يفيد حمل الكثرة على ذلك الفرد مواطاة لا اشتقاقا بالنفسه اى الذى هو عبارة عن انتفاء الوجود

او ان كانت استدلالية كان رفع التالي في الملازمة منتجا لرفع المقدم في لا يكون دليلا لصدق موضوع القاعدة على كل المثال بل للحكم الآتي وهو تلك الامور اعتبارية فيلزم بهذا الدليل مستدركا بما اى بدليل وهو قوله والا لزم التسلسل بذكره المصنف فافهم سيد

الرابطي

الباطل لان انتفاء الوجود المحمولي فقط وبطل الملازمة الكبروية تامل ق واذا كان كبرى وتجويزان يكون دليل الرافعه

ق والتحقيق ليس بمعنى ما يفيدا لهذية فانه امر حقيقي لما مر ولا يجري فيه دليل الثاني لا يلزم من وجوده ان يكون له تحقق

بذلك المعنى بل بسائر المعاني فانه يجري فيها ذلك الدليل ق لو كانت موجودة اى لو اتصفت باصل الوجود عليها

اشتقاقا ق لكانت موصوفة اى لكانت محمولة عليها الوجود اشتقاقا ق بالوجود فيه مسامحة والمراد بالموصوفية

بالوجود فيجب ان يقال الموصوفية موصوفة بالوجود والاتصاف متصف بالوجود فانهما كالمترادفين فهناك

موصوفية اخرى صفة للموصوفية ومحمولة عليها اشتقاقا ق اعتبارات عقلية لكن الامتناع اعتبار اعقليا

ظ لانه صفة لما يستحيل وجوده في الخارج فلا يتصور لصفته وجود كذا في شرح المواقف ق لان وجوب

الوجوب قال شارح المواقف لعل المراد من عينية وجوب الوجوب ان ذلك الوجوب وما بعده من المراتب

اعتبارية فان وجود فرد من طبيعة لا يستلزم وجود جميع افرادها فلا يرد ان الوجوب نسبة فكيف

ه وقد يقال ان ذلك وان لم يستلزم وجود جميعها الا انه يستلزم امكانها فتامل ق هي نسبة اى كيفية نسبة

كما مر ق في الخارج حاصل الاعتراض انا قاطعون بان الخارج ظرف اتصافه تعالى بالوجوب والقدم

فيجب ان يكون طرفاه موجودين فيه لان ثبوت الشيء في اى ظرف فرع ثبوت الثابت كالمثبت له في ذلك

الظرف ق والجواب حاصل ان ظرفية الخارج لاتصافه تعالى بالوجوب باعتبار ظرفيته للاتصاف لحالة

هي منشأ انتزاع الوجوب فلا يلزم من ذلك الا وجوده تعالى مع تلك الحالة في الخارج لا وجود الوجوب ايضا

فليتصف به تعالى في الذهن فقط واجاب شارح المواقف بان ظرفية الخارج او نفس الامر للاتصاف بشيء

لا يقتضي كون ذلك الشيء متحققا في احدهما فان زيدا متصف بالعمى بحسب الخارج مع ان العمى غير موجود فيه

ق ان معنى كون الشيء ه اى معنى اتصاف الشيء بالوجوب في الخارج ق في الخارج او في نفس الامر بمعنى لا في ضمن

العلم انه في نفس الامر بحيث اه ق بحيث اى بحالة هي الصفات الذاتية تامل ق والحاصل انه عبارة الاولى

ان يقال وهذه الحيثية اعنى التى ذكرها المصنف حاصله لم قبلا اذ بها لئلا يتوهم ان الحيثية التى ذكرها الشيخ مغايرة

للتى ذكرها المصنف مع لا تغاير بينهما اصلا ق هو الوجود اى فى نفسه او غيره بل النسبة عند التحقيق فهما

من جهة النسبة تأمل ق واما الموجود وهو الموضوع فى الوجود المحمولى والمحمول فى الوجود الرابطى ق بهما العلم

فى نفسه او غيره ق اعم منه بالمعنى الثانى لكان القديم بالمعنى الثانى اعم منه بالمعنى الاول ق والمعلول اى اذ

ق بحسب الزمان اى صفاته تع ان تثبت كما هو مذهب الاشعرى حيث قال بزيادتها على الذات وفى ذكره

اشارة الى ضعفه والميل الى كونها عين الذات كما هو مذهب المعتزلة ق سبقا ذاتيا اى دون المعنى الثانى

ق سوى الله تع وفاقا ق سوى صفاته اى وذاته ايضا وكتب ايضا اى عند الاشاعرة ق ان يوصف

بالقدم مطلقا ق احوالا اربعة كانه لم يتعرض للمريدية والسامعية والمبصرية والمتكلمية لان الارادة

عندهم كما يأتى اعتقاد النفع والسمع والبصر عندهم هما العلم بالمسموعات والمبصرات والكلام النفسى

انكروا وجوده ق حميدة خارجة عن ماهيته تعالى لئلا يلزم التركيب فيه تع لكن يتجه ان ما يستدعى

عين الامر المشترك ق فى الذاتية اى فى امر ذاتى يجمعهم هو الذاتية ق لا توصف عندهم بالوجود اى

وفاقا كما لا توصف بالعدم على الاختلاف تأمل ق لكن الكلام اى النزاع ق الى المختار اى الى ما هو مختار

فى ذلك القديم ق صادرا عنه اى بالاختيار ق مسبوق سبقا زمانيا بالقصد الى الايجاد ق والقصد الى الايجاد

اه هذا فى قوة وكل مسبوق بالقصد مسبوق بما يقارن العدم وبه يرجع الدليل الى القياس المتعارف

ق يقارن العدم اى يقارن آخر العدم الازلى ق ورد الرد هو الامدى حاصله ان اراد بالحاصل

فى قوله ما ليس بحاصل الحاصل بتحصيل ما بق فمسلم وغير مفيد او الحاصل لا بذلك التحصيل فمم وكتب ايضا

حاصله ان اراد بسبق القصد السبق الزمانى فالصغرى ممنوعة او الذاتى فالكبرى ممنوعة ق ان يكون

تقدم القصد على الايجاد اه هذا ظاهر اذا كان المعلول قديما وكذا اذا حادثا وقد تعلقت الارادة به فى زمان

الحدوث

قوله لكونه مماثلا بالحصول الثانى اه واليه ذهب جمع قالوا حقيقة الاكوان هى الحصول فى الحيز واللبث ونحوه من الامور

الزائدة الخارجة عن الحقيقة وح لا يتم ما ذكر فى طريق الحصر بل طريقه ان يقال ان الحصول فى الحيز ان كان

مسبوقا بالحصول فى حيز آخر فحركة والا فسكون لئلا يدخل الحصول الآن الحدوث فى السكون وان ورد عليه انه وان

دخل فيه ذلك لكن خرج عنه سكون بعد الحركة اذ يصدق عليه انه حصول مسبوق بالحصول فى حيز آخر فيكون

حركة فالاولى ان يقال انه ان اتصل بحصول سابق فى حيز آخر فحركة والا فسكون فيدخل الحصول الآن الحدوث

والسكون بعد الحركة لكن يخرج الاكوان المتلاحقة فى الاحياز المتلاصقة اعنى التى هى اجزاء الحركة فلا

يصح ما قالوا ان الحركة مجموع سكنات فظهر ان اعتبار عدم الاتصال بالحصول فى حيز آخر هو مصحح

ادخال الحصول الآن الحدوث فى السكون ولكن هذا فى ذكره فانه دافع بما يأتى منا ثم قالوا اجزاء

الحركة سكنات مبنى على ما ذهب اليه البعض من ان الحصول الاول فى الحيز الثانى يماثل الحصول الثانى فيه فاذا هو سكون اتفاقا فكذا الاول فيكون هذا الزاما على من قال بتماثل الحصول الاول للحصول الثانى فى الحيز الاول

ثم اعترض عليه الآمدى بما ذكره الشارح بقوله ولذا يمنع التماثل اه وحاصله انا لا نسلم تماثل الحصولين فى الحيز الثانى

من الاول الصحول بكون الحصول الثانى فيه حركة كما ان الحصول الاول فيه حركة اتفاقا فالقائل به فان اجيب

عن هذا المنع بانه يمكن ان يقال ان الحركة قد اخذ فيها عدم المسبوقية بالحصول فى ذلك الحيز فهى يصدق على

الحصول الاول فى الحيز الثانى دون الثانى فيه نقول يمكن ان يعتبر فى السكون عدم الاتصال بحيز آخر فيصدق

على حصول الثانى فى الحيز الثانى دون الاول فيه فلا يتم القول بكون الحصول الذى هو جزء الحركة سكونا الا

حصول اول فى الاحياز المتلاصقة فظهر ان قول الشارح رحمه الله فان اجيب بان عدم المسبوقية الى

قوله قلنا اه هو هذا الذى نقلناه وهو بحث متعلق بالاكوان التى هى اجزاء الحركة التى جعلت سكنات

وليس متعلقا بالكون الذى هو فى آن الحدوث كما يصرح به صنيع الشارح فانه غير مستقيم اذ اعتبار عدم

الاتصال بالحصول فى حيز آخر انما يصير نقضا على عدة الكون الذى هو جزء الحركة من السكنات لا على عدة

الكون فى آن الحدوث سكونا بل هو مصحح لذلك كما سبق انفا فليتأمل ان قيل ان الحركة ضد السكون

فكيف يكون نفسه او مركبة منه اجيب بان التضاد بين الحركة الى الحيز والسكون فيه بل لا تغاير بينهما اما

التضاد بين الحركة والسكون فيه كما سيصرح به فلذا ترك الاشارة اليه فتدبر والله سبحانه وتعالى اعلم

من الحيزوم

و فيه نظر لان من جعلها من الكم لم يجعلها من الكم من حيث هو بل هو بشرط عادض التحديد و مراد القليدس

هو السطح الحاصل مادام محدبا فيجوز ان يكون بطلانها بالتنصيف لبطلان الشرط و لا نسلم ان الكم المشروط بقيد

لا يبطل بالتنصيف نعم الكم لا بشرط لا يبطل بل يزداد لكن الزاوية بانه هي الكم المقيد لا المطلق و الحاصل ان من

جعلها من الكم جعل كيفية التحديب لازمها الخارجي فيزيد الالازمها ترول و تبطل فلا اشكال و لا قطع

بشيء من المذهبين بل يوصفها الزيادة بخواص الكم الكثير يوصفها الزيادة بخواص الكيف فالكم

انها من الكم كيفية

الحدوث واما اذا تعلقت في الازل بايجاده فيما لا يزال فلا ق فانهما بحسب الذات ولا ينافي هذا التزام الشارح

وسبق التعلقات الغير المتناهية للارادة على تعلقها بايجاد شئ مخصوص كما يأتي لجواز القول بالسبق الذاتي لكل

من تلك التعلقات عليه ق مع المقصود زمانا كقصده تعالى افعاله ق وان لم يكن كافيا بلا احتياج بعده الى امر اخر في القصد

لانا نقول ق ولا يمكن عدمه اي عدم الطارئ كما لا يمكن عدم السابق ق اي عدم القديم ذاتيا او زمانيا في الضمير نوع استخدام

ق وامتناع عدمه اي بالذات ق او مستندا اليه انما يتم اذا اريد بالشق الثاني ان يكون مستندا الى الواجب تعالى بلا

او شرط امر ازلي وجودي او عدمي وجودي كما اذا كان سلب جسم في حيز مستندا اليه بشرط عدم احدهما لكن القول بامتناع عدم الاول

لا خير لم يخ انه لا يتم الحصر بعد عند من قال بان تقدم القصد على الايجاد يجوز ان يكون ذاتيا لبقاء القديم المستند الى المختار

ق وبهذا ايضا يمتنع عدمه اي بالعلة لا بالذات ق لزوم من امكان عدمه اي بالنظر الى العلة ق امكان عدم الواجب اي بالنظر

الى الذات ق مسبوق بالزمان وان كل فان اي معدوم بعد الوجود ملحوق بالزمان وبنوا على ذلك ابدية الزمان وبنوا ذلك المبني

عليه بان تأخر عدم الشئ عن وجوده لا يعقل الا بالزمان وبناء هذا البناء ايضا على ما ذكره الشارح وانما لم يتعرض الشارح لهذا

لان كلام المصنف في نفي القدم لا في نفي الابدية ق وبنوا على ذلك اه بان جعلوا من عمومهم كبرى الشكل الثاني هكذا الزمان

ليس وجوده مسبوقا بالزمان وكل حادث وجوده مسبوق بالزمان اما الصغرى فللزوم وجود الشئ حال عدمه واما الكبرى فلما

ذكره الشارح بقوله ق وبينوه بان اه او مقدمة شرطية في قياس الخلف هكذا الزمان قديم لانه لو كان حادثا لكان حادثا مسبوقا

بالزمان لكن التالي باطل اما الملازمة فلما مر في بيان الكبرى واما بطلان التالي فلما في بيان الصغرى تامل ق قدم الزمان على

على قولهم بوجوده ق بينوه الضمير للمبني عليه ق وبناء هذا البناء البناء هنا بمعنى ما به البيان تامل ق لا بالطرف ا

لعلية التامة وكتب بيانية ق ويكفي بينهما اقتران اي يكفي بين نوعيهما اقتران اه فلا يرد ان تقدم العلة المعدة من هذا

القسم مع انها لا تجتمع مع المعلول ق كتقدم الجزء اشار بالكاف الى تقدم سائر العلل الناقصة ق في الامور المحسوسة

ظرفية الموصوفية وكذا الآتي ق وضعا اي جعلا ق وتقدم الجنس على النوع لا يتم هذا مندرج في التقدم بالطبع لان ا

لجنس كالحيوان جزء من النوع كالانسان لانا نقول الحيوان الماخوذ بشرط شيء جزء من الانسان وما هو الجنس هو الحيوان الماخوذ
اى لا يعتبر اتحاد النطق معه

لا بشرط شيء وهو ليس بجزء من الانسان كما تقدم في مذهب ابن سينا في الماهية بشرط لا شيء ق لعدم الاقتران اى لامتناعه ق فيلزم قدم ا

لزمان اى فيلزم ان يكون كل حادث مسبوقا بالزمان فيلزم قدم الزمان ق ههنا قسم آخر محقق الوجود وكتب القوم لا يخفى ان
اشارة الى ان لا لتقسيم لا ينقض الا بفرد محقق دون مجوز

اعتبار هذا القسم الآخر يغني عن اعتبار التقدم الزماني ق لانه اذا كان التقدم بين وجود عيسى عليه السلام مثلا وعدم ا

لسابق واللاحق وبين وجود اليوم مثلا على تقدير وجود الزمان وعدم كذلك بالذات كان التقدم بين وجود عيسى عليه ا

لسلام ووجود موسى عليهما السلام وبين وجود الامس ووجود اليوم مثلا بالذات مقارنة وجود موسى للعدم السابق لعيسى

ومقارنة وجود الامس للعدم السابق لليوم او مقارنة الاخيرين للعدم اللاحق للاولين ق لعدم الاقتران وا

لاجتماع اى لامتناعهما ق ليس بالزمان ايضا اجاب الحكماء بتحرير المراد بالقسم الثالث وقالوا ان التقدم بالذات مندرج

في التقدم بالزمان [illegible] وليس فرد غير تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض لان المراد بالتقدم بالزمان التقدم الذي

يقتضيه ذات الزمان حيث اخذ في مفهومه عدم القرار وعرف بانه كم متصل غير قار فان اسند الى الزماني كان يقال موسى
اى الى ما هو مظروف الزمان

مقدم على عيسى عليهما السلام فاسناد التقدم اليه من اسناد صفة الظرف الى مظروفه وان اسند الى بعض اجزاء الزمان فاسناد ا

لتقدم حقيقة كما ان القسمة الوهمية اذا اسندت الى المحل الكم فاسنادها اليه من اسناد صفة الحال الى المحل واذا اسند الى
الآن من اسناد المقتضى بالفتح الى المقتضي بالكسر فقط لنا امس مقدم على اليوم بالزمان اى مقدم عليه بتقدم هو صفة ا

نفس الحكم فالاسناد حقيقة ونتيجة انه لما كان التقدم بين اجزاء الزمان مقتضى ذاته لما مر كذلك التقدم بين اجزاء سائر الا لزمان
كامس هنا

عراض السيالة لعدم القرار والاجتماع وكذا بين الوجود والعدم بل بين الضدين المتواردين على محل واحد ق اى عدم

الحادث ومنه الزمان على زعمنا ق على الحادث اى على وجوده ق لا يلزم ان يكون اه وكذا تاخر العدم اللاحق عن الوجود ا

السابق لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم ابدية الزمان ايضا ق في مفهوم اجزاء الزمان اقول هذه الشبهة ليست بشيء

فان التقدم والتاخر من مقولة الاضافة والزمان من مقولة الكم فكيف يكون احدهما جزءا من الآخر غاية الامر ان

لفظ الامس ولفظ القدم موضوع لمجموع امرين كل من مقولة على حدة كلفظ الملون الموضوع لمجموع الجسم الذي من مقولة ا

الجوهر والكون الذى من مقولة الكيف فكما لا يلزم ههنا من ذلك ان يلحق احدهما جزء من الآخر فكذا لا يلزم فيما نحن فيه ق بالنظر الى

نفس مفهوم ولا يجرى ههنا فى نحو القبل والبعد ولا فى اجزاء الامس والغد وكتب ايضا فيقتضى ذات الاول وماهية التقدم على

الثانى ق كذلك اى التقدم والتأخر داخلان فى مفهوم لكن لا يخفى انه لا يلزم مما ذكره ان يلحق التقدم داخلا فى مفهوم العدم

والتأخر فى مفهوم الوجود وههنا كلام دخولهما فى مفهوم الحادث والحق ان الوجود والعدم سواء كان سابقا او لاحقا انما يقتضى

تقدم احدهما على الآخر لا بان كلا منهما من الآخر وامتناع الجمع بينهما الا ان التقدم مثلا جزء مفهوم العدم اف

لازم له والآن الحدم اللاحق متقدما وان الزمان انما يقتضى تقدم بعض اجزائه على الآخر لكنه غير قار وغير

مجتمع الاجزاء لا لان فى مفهوم احدهما من الآخر ق سوى ما يلحق وجوده اه اى سوى ما يلحق عدم متقدما ووجوده متأخرا

ق حملهما على افرادهما مواطاة ق الا الوحدة اى وحدة الواحد اه ق اولى بالوحدة اى بحمل مطلق الوحدة عليها ق

من الواحد اى من وحدة الواحد بالنوع ق وهو اولى بالوحدة من الواحد اه ق فلان مفهومهما اى حمل مفهومهما على

كثرة كل عدد اشد من حمله على كثرة عادونه ق فيلحق جهة الوحدة اضافة السبب الى المسبب ق اتصف الكثير الحقيقى با

لوحدة الاعتبارية ق فتلك الاولى اى تلك لا محالة ذاتية ق وهو اى ذلك الكثير الواحد بالنوع ق واما تمام المشترك

فهو الواحد بالنوع ق فهو الواحد الجنسى اى ذلك الجزء الذى هو تمام المشترك الواحد الجنسى واما الكثير فهو

الواحد بالجنس فى كلام الشارح احتباك ق فهو الواحد اى الكثير الذى ذلك الجزء جهة وحدته الواحد بالفصل وا

ذلك الجزء فهو الواحد الفصلى وقس ما يأتى ق بالفصل بعيدا او قريبا ق وانما تغاير اى الواحد بالفصل قوله

الواحد بالنوع اى مثلا او المراد به النوع الاضافى ليشمل الفصل البعيد المغاير للجنس بحسب الاعتبار ق اما عرضيا

سواء كان خاصة او عرضا عاما ق للكثرة اى للكثير وكذا فى جميع ما يأتى ق اما بالموضوع اى والواحد بالعرض اما

واحد بالموضوع ق وكتب ايضا ليس المراد به ما هو مصطلح الحكماء اعنى معروض العرض بل المراد ما هو مصطلح المناطقة

اعنى مقابل المحمول ق موضوعة بالطبع ومحموله بالجعل ق فى الانسانية ذكر مبدء المحمول واراد المحمول لان الكلام

(الحاشية)

سلب الاحكام … والسبق والتقدم كما تره

مشروطا وجود اللاحق منه بانتفاء الجزء السابق منه سيد الاجل

والوجود بالتأخر مأخوذ فى التعريف

فى الوحدات العارضة للاشياء واما حملها على المعروضات بالاشتقاق فيقع بهذا واحد وذلك كثير ق

اى باى التقريبية لا بالفاء التفريعية اذ لا فرق بين المفرع والمفرع عنه كما لا يخفى سيد الاجل

حيث حذف فى السابق قوله فهو الواحد النوعى بقرينة قوله ههنا فهو الواحد الجنسى وحذف ههنا الواحد بالجنس بقرينة فهو الواحد بالنوع فالكلام بتقريبها لا انقطاع الكثير الحقيقى الذى هو افراد الانسان مثلا بالوحدة الاعتبارية كما ذكر سيد الاجل

يعنى ان قوله اما بالمحمول يرتبط بقوله الواحد بالعرض تكملة للتقسيم

فان وصف الابوة والبنوة متضائفان حقيقيان بينهما لزوم بالمعنى الاخص
لسببهما حالة اخرى حتى يقع انهما من حيث انهما متضائفان كل لكل نلاحظ
نفس الاب والابن فان كونهما متضائفين من حيث ملاحظة وصفا
الابوة والبنوة المندرجتين في مفهوميهما سبيل الاخارى

بوجود صانع العالم وكذلك فيما ياتي وهذا هو الذي يلائم قوله بل يطلب بالبرهان و وبعد اورد على الجامعية الخ
و بين المتضائفين اى المشهورين دون الحقيقيين والا فلا حاجة الى الحيثية و تجب العقل اى الوجود
النظري او تجويز العقل كما يجب لنفس الاب و ان لا يكونا متغايرين اى مع انهما من افراد المفهومين و
والتزموا ذلك منع لبطلان التالي ف وقالوا انهما سند في صورة الدليل و من حيث اه صغرى الشكل
الثاني و فالجزء الغير المحمول وكتب تفريع من قوله وقد نقض اه بالنظر الى المعطوف ظ واما بالنظر الى
المعطوف عليه فلا و وجود الجزء اى في التعقل اى مع قطع النظر عن حيثية الجزئية وكذا الكلام في قوله اى نفس
وجود الموصوف و وكذا الصفة مفارقة او لازمة حادثة او قديمة و يصح اى يصدق بحسب اللغة والعرف
لعام و الغير المحمولة صفة كل من الاجزاء والصفات و فانك علة العلية المشار اليه بقوله لذا لصحة
ما في الدار غير زيد و اذا قلت اه هذا حقيقة دليل الواقعية لبيان الشرطية التالية و وكان زيد
لقائم الاولى العالم او الكوكب فان القيام امر اعتباري و صادقا اى لغة وعرفا وكتب الخ اى بالنظر الى
كل من المنطوق والمفهوم والا فبالنظر الى المنطوق لا يحتاج الى التقييد بقوله وكان زيد القائم فيها
بان المراد اى عرفا و ثوب زيد عشرة او ان تكون كاذبا و وهو باطل وفاقا في عشرية الثوب فقط
وعرفا في كونه كاذبا و وكذلك الكلام في الجزء اه و على تقدير الصدق اى على تقدير ثبوت العشرة
بتمامها وهذا نظير قوله المار وكان زيد القائم فيها ليحكم اى ويكون صادقا وقوله المار كنت صادقا
اى ويحكم بثبوت القيام فيها ففي كلامه احتباك و بثبوت الخمسة قد يقع ان اراد الخمسة فقط فممنوع
او مع تمام احاد العشرة فمسلم وغير مفيد اذ ذكر هو العشرة تامل و لم يكن كذلك اى لم يحكم بثبوت
الخمسة فيها على تقدير الصدق و بان المراد اى عرفا و بتعدد القدماء في نفسها و غير الله بمعنى نقيض هو هو
وكتب الخ اى وكل منهما باطل و عن ذلك ان اراد انهم حاولوا التفصي عن تعدد القدماء نظ فممنوع او
تعدد قدماء غير الله فمسلم ولا يرد الاعتراض الاتي و بنفي اه وقد كان يمكنهم التفصي عن ذلك بان المحذور

اثبات قدماء مستقلة عن ذات الله تعالى في الوجود وهو لازم واللازم اثبات قدماء قائمة بذاته وهو غير محذور

وان كان كافرا بمعنى نقيض هو هو وبهذا الحل الاستغناء عن تكلفات ارتكبوها في المغايرة بالمعنى الذي

ذهبوا اليه وقوله والظاهر ان هذا اي القول بالمغايرة بذلك المعنى و فكذا بين الصفات فيه تأمل و تكثرها

في نفسها و لكنها متكثرة ومتعددة و اذ التعدد والتكثر ففي الكلام احتباك و انما يقال الا الوحدة

والعينية اي لا عدم الغيرية بالمعنى الذي عليه المشايخ و لوجوب الوجود لانه

هذا انما يصح في الاجزاء والصفات المحمولة و صاحب المواقف حتى لا يلزم الغيرية الا بمعنى نقيض هو هو

ولا يتحقق الواسطة بينها وبين العينية و لان كلامهم اي المشايخ و في اجزاء غير محمولة لا في اجزاء محمولة كا... والجسم و

الحيوان للانسان و هي مبادي اه قديمة او حادثة و لا يقبلها العقلاء و ما قاله عبد الحكيم من ان صفاته تعالى من

مقتضيات ذاته والذات مقتضية لها كاقتضاء الماهيات للوازمها وليس بمختار وموجد لها لعدم تأخرها عن وجوده

تعالى فلا يلزم كونه تعالى موجبا ومختارا بالنسبة فلا يلزم شئ من المحذورين فيه مصداق ما قيل ان لكل عالم زلة لان

الصفات عنده ان كانت واجبة فمحذور تعدد الواجب باق وان كانت ممكنة فاستغناء بعض الممكنات عن الموجد

لازم فالحق ان المقتضي علة تامة لمقتضاه كيف والعالم عند الفلاسفة من مقتضيات ذاته تعالى مع انهم اعترفوا

بانه ممكن ومحتاج في وجوده الى الموجد والمؤثر و اذ يلزم اما الكل اه اذ الايجاد لا اختيارا للزوم التسلسل

في صفاته تعالى وحدوثها لكن يدفع الحدوث بما مر من جواز القول بان تقدم القصد على الايجاد ذاتي

و موجبا بالنسبة وانما كان هذا شناعة لان الايجاب نقصان والاحتياج نقصان في حقه تعالى بالقياس الى بعض

مصنوعاته ودعوى ان ايجاب الصفات كمال وعدمها نقصان مشكل و فالحق ما قاله صاحب المواقف فعلى هذا

يلغو الكلام في الصفات القديمة ولا يلزم الغيرية الا بمعنى نقيض هو هو و المدلة اي دالها وكذا الكلام في قوله

اصلا ولكن يلزم على المشايخ نفيه الذي عليه الصفات غير الذات لقدماء والتحقيق بانها ليست عدم وانه حكم منفكة عنه وان تعدد بها اي ليست في الانيا انفكاكها لا النفي اي لعكان المغايرة لنفي غاية النفي صاحب المواقف ما ذكره صاحب المواقف بمعنى نقيض هو هو للغيرية الا عليه الجمهور الى ما عليه فيؤل كلام الشيخ الصفة القديمة ويلغى الجمهور بمعنى نقيض هو هو مغايرة للذات لانا قلنا انه اوجد عنده باختياره يلزم حدوث العلم العلم بالاختيار مسبوق بالعلم لان فعل المختار لانه لابد ان يلزم والتسلسل الخ والموجد عالما بتفاصيل الخالق والموجدة فيلزم ان يكون قبله ذلك العلم علم آخر فينقل اليه

و يلزمه فيه ثلثة امور اشار الى ان اللازم والاصل اذ يلزم احالة الواجب موجبا او تعدد الواجب اذا لم يكن الذات مؤثرة فيها وكانت قديمة او يلزم التسلسل والحدوث على تقدير كونه تعالى مختارا فيها لكن جعل بديهة امتناع هذا اللازم دليلا على امتناع الاول بعينه بعنوان ذاته تعالى بنفسه قائم مقام حقيقته

فيه ان قيد لذاتيهما يغني عن اختلاف الماهية ... العكس كما في السواد وا
لحلاوة [illegible] لانه اذا كان استحالة الاجتماع لذاتيهما عند لابد
ان يوجد الاختلاف فيهما وليس كلما وجد الاختلاف في يوجد الاستحالة
كما في السواد والحلاوة المجتمعين في الدبس سعيد
فانه وان سلم ان علم الله وعلم زيد مختلفين الآن ان ابائهما
عن الاجتماع ليس الا بمعنى لوصفيهما اذ القدم و
الحدوث لا يجتمعان في محل واحد سعيد

الآلة الدالة على معنى زائد فلا يوجد الكلام حادثا والتحيز والحدوث على المعنى الزائد والدلالة تقتضي المغايرة بين
والعكس غير محقق بينا منه
الدال والمدلول وقول ... ان المراد دلالة تلك الصفات على نفي الذات دلالة اللازم على الملزوم غير مطرد
تامة و على نفس الذات اي على معنى لا يخلو عنه الذات وان كان امرا عرضيا كالشيئية والوجود للجوهر فقوله
دون معنى زائد عليها اي دون معنى يتصور خلو الذات عنها و ولذا الاشتراك اشارة الى ان تعريف التماثل بقولنا كل
كل من الاشيئين يسد مسد الآخر تعريف باللازم الغير المحمول كما ان تعريف المتماثلين بقولنا اشيان يسد كل منهما مسد
الآخر تعريف بالخاصة و واختلف الواو ابتدائية وليست للعطف على يسد وهو ظاهر و وكان مبني قول المخالف
للزوم التغاير وكتب المص اي دون قول من قال بلزوم التغاير فيكون لفظيا ولا يبعد ان يكون مبنى القول الاول
على التخصيص فيعارض من قال بلزوم التغاير لا يكون بين الجزء والكل تماثل كما لا يكون بين الصفة والموصوف
وعلى رأي المخالف يجوز ذلك فيكون الخلاف معنويا و ونفي امتناع اجتماعهما والى الامتناع ذهب الشيخ الاشعري
وعلى الجواز اتفقت المعتزلة الاكثر منهم و لان تشخص العرض بهذا الايلام مذهبنا حيث مر في فصل
النفي ان التعين عندنا مستند كغيره الى القادر المختار ولو لا الدليل الا ... الايلام ... شرح المقاصد
و بعوارض وهي التي يقال لها ما يفيد الهذية و والى امر مفارقة كالقادر المختار و وهو ان المعنيين اي
لمختلفي الماهية و وبهذا يندفع الاعتراض الآتي ويتجه لو كان هذا مراد [illegible] احتاج الى قيد لذاتيهما ...
وبهذا يشعر بان علم زيد وعلم عمرو متماثلان وهو غريب ... وهو ... وظاهر التعريف يتناوله ...
و يتناول القديم فلا يكون مانعا وكتب المص وفيه ان القديم القائم بزيد كصفات الله تعالى عرضنا بقيد المعنى
ان معنى امتناع الاجتماع معنى ان الاجتماع عبارة عن وجود كل من العرضين في محل واحد معا والسلب المستفاد
من لفظ الامتناع متوجه الى الاخير اعني المعية فيؤول الى التوارد و انهما يتواردان على بدلا تجويز العقل
على محل واحد فيه انهما يجتمعان بقيد لذاتيهما سعيد

٧ و لا اثنين ما اصله يستحيل فينبغي تأخيره عن قوله بحيث الخ كما هو عند جمهور المتكلمين ص ٨ قوله مما يمكن اجتماعهما مع اختلاف

(٥٧)

باعتبار جميع المحال او بالفعل باعتبار بعضها و لان محل القديم قديم صغرى او بـ الكبرى اعني ولا شيء من القديم

بمتصف بالحادث مطوية ثم هذه الكبرى مسلمة عند المتكلم وممنوعة عند الحكيم لان الافلاك قديمة عندهم مع

اتصافها بالحركات الحادثة كالارض المتصفة بالاضواء الحادثة و فلا يتصف بنتيجة و وبالعكس اي محل الحادث

حادث فلا يتصف بالقديم و لان القديم لا يزول اه هذا يقتضي ان لا يكون القدرة بالنسبة اليه تتضاد والحق ما قرره

في ان المراد بالتوارد التوارد على سبيل تجويز العقل و والعلم بكونه هذا اذا كان العلم بمعنى الصورة الحاصلة والا فلا

تعدد اذا كان بمعنى الصفة ذات الاضافة كما هو عند الاشعري ولا وجود اذا كان مجرد الاضافة وعلى التقديرين نخرجان بقيد ا

لمعنيين و لكن لا لذاتيهما لانهما متماثلان والمتماثلان ليس امتناع اجتماعهما بالذات وهو عنده قال

بامتناع الاجتماع صرح به قد تكرره في جواب الاعتراض الآتي بالمتماثلين و لان اجتماع نقصوره اه و ونقول

سابق و ممكن عند غير الاشعري القائل بامتناع اجتماع المتماثلين و احتراز عن مثل السواد و وعن خروج مثل

بياض الروم وسواد الحبشي مما اجتمعا في الوجود لا في محل واحد كما يأتي في تعريف المتماثلين و احتراز عن خروج

مثل الصفرة اي عن الاطلاق والتعميم المخرجين لمثل الصفرة وعن التقييد بقيد آخر مخرج لذلك اعني من جهة متعددة

ثم اعترض بانهما اي اعتبارية لا ينبغي تقابلهما في المحدود ولا في الحد لخروجها بقيد معنيين

و على تعريف المتضادين اي المستفاد من تعريف التضاد او المراد على تعريف تضاد المتضادين فالمراد بقوله

بالمتماثلين بعدم اجتماعهما وكتب اي على ما نفيتم و بالمتماثلين اذا كانا معنيين و عند من كالاشعري

و بان اتحاد المحل ليس المراد بالاجتماع في محل واحد وهذا جلي وكتب ايضا اي التوارد على محل واحد

بحسب تجويز العقل شرط في التضاد قوي ولا تماثل الا عند اختلاف المحل هذا الحصر كيف وتوارد المتماثلين

على محل واحد جائز بل واقع كما في الاعراض المتجددة في محل واحد كالحركات و من معنى الغيرية بالمعنى الثاني

قوله على اصطلاح المتكلمين اي جميعهم في الاخيرين وبعضهم في الاول و سواء اشترك كالكل في الاشتراك

واللاشتراك بحسب الاعتبار فلا حاجة الى تقييد العرض بالموجود ق او عرض اى عرض موجود والا فلا يتصور الشق

الثالث ق متقابلان وليس للقسم الآخر من المتخالفين اسم مخصوص ولذا لم يذكره ق في محل واحد لم يقل في موضوع

واحد ليشمل الصور النوعية الجوهرية الممتنع الاجتماع في مادة واحدة ق المتلاقى ولذا لم يحتج هنا الى قيد

لذاتيهما المخرج لمثل التصديق بوجود زيد وبعدمه ق لان المتقابلين ولتخرج مثل السواد والحلاوة كما سبق في

تعريف التضاد على اصطلاح المتكلمين ولا يبعدان في كلام الشارح احتباك ق في الوجود اى في محل

باعتبار الوجود ففي في كلامه لاعتبار المدخول ق فان كانا شروع في تقسيم المتقابلين ق فان كان تعقل

احدهما الاضافة للاستغراق ق متضائفان اى تضايفا حقيقيا وكتب ولا بد في تحقق التقابل في هذا

القسم ان يكونا من مقولة الاضافة ومن نوعين منها وكان يعقل كل بالقياس الى الآخر لخلا وما اذا كانا

من نوع واحد كاخوة زيد لعمرو واخوة عمرو له فانهما متماثلان ولخلا فيما اذا لم يكن تعقل كل

بالقياس الى الآخر كالابوة والعمومة او الاخوة فانهما متضادان ق والا يكن تعقل احدهما سلب

كلى ق بالقياس الى الآخر وان كانا من مقولة الاضافة كالبنوة والاخوة ق وان لم يكونا رفع للايجاب

الكلى ق بل كان احدهما اه فيه اشارة الى انه لا تقابل بين العدميين لان العدم المطلق لا يقابل بنفسه

ويجتمع مع العدم المضاف والعدم المضاف يجتمع مع عدم مضاف آخر في كل موجود صغا بما اضيف

اليه ورد بان مفهوم اللااعمى اعم من ليدا انتفاء البصر او ليدا القابلية وبهذا يقابل مفهوم البصر فقد

التقابل بين العدميين نعم لو كان اللااعمى بمعنى سلب انتفاء البصر فقط لكان بمعنى البصر كذا قال قدس سره

ق بلغي الموضوع اى موصوف العدم ق واما بحسب شخصه اى لا وقته ق او بحسب نوعه اى او وقته ايضا

وكتب ينبغي ان يقول او بحسب صنفه كعدم اللحية عن الكوسج ثم يقول او بحسب نوعه وكتب ايضا

المراد بالاستعداد بحسب النوع او الجنس الاستعداد بحسب حصة منهما متحققة في ضمن ذلك الموضوع لا

لا الاستعداد في امر مشارك للموضوع في النوع او الجنس والا فالحاصل هو الوجودي بالفعل لا الوجودي بالقوة

ق ملكة وعدم فلا بد من تحقق الواسطة بينهما وهي ما ليس له ذلك الاستعداد بخلاف الايجاب والسلب

فانه لا واسطة بينهما لكونهما نقيضين ق وان لا يقيد كذلك وان كان موضوع مستعد للوجودي

باحد الاعتبارات السابقة فالعدم فيهما ماخوذ لا بشرط شيء بخلاف العدم في العدم والملكة فانه ماخوذ

بشرطه ق دون الحمرة والصفرة وبهذا ان كان بينهما [illegible] فيسميا متقابلين كما في شرح المواقف قوله

والعدم الاستعداد اي بحسب النوع او الصنف لا الشخص ق في ذلك الوقت صلة الاستعداد لا صفة الوجودي

يشهد بذلك عبارة المواقف والمراد بالاستعداد الاستعداد التام فلا يتجه ان الامرد له استعداد اللحية

وان لم يكن ملتحيا ما دام امرد ق عن الكوسج وكذا عن المراة ق بين الوحدة والكثرة بهذا لم يكن الوحدة

بمعنى عدم الانقسام والكثرة بمعنى الانقسام عما من شانه الترجيح والا فالتقابل بينهما ذاتي من التقابل

بالايجاب والسلب ق لتغايرهما اي لعدم تجويز العقل توارد هما على محل واحد ق موضوعيهما فعلى هذا

ينبغي ان لا يكون بين الجزئية والكلية وكذا العلية والمعلولية تقابل مع انهما متضايفان ق لان موضوع

الوحدة اي الحقيقية لا الاعتبارية فانه قد يتحد موضوعيهما كما مر ق وحدة الموضوع اي توارد هما

على موضوع بحسب تجويز العقل ق ولكن من المتقابلين كثيرة ق اما فيما اه اي اما عدم تقوم احدهما بالاخر

فيما اه وكتب بيانا الكبرى ق لان كلا من الوجودي والعدم اه ق متقوما للاخر ق متقدم تقدما ذاتيا

ق لا يجامع في الوجود بل يجامعه الجزء مع الكل ق من الامور العامة قد بينا قبل بان كونهما من الامور

العامة ينافي كونهما متضايفين لان الامور العامة عندهم امور اعتبارية خارجة عن المقولات صرح به

شارح المواقف في بحث تقسيم العرض الى المقولات التسع وكونهما متضايفين يوجب اندراجهما

تحت مقولة الاضافة الا ان يقال ان ما في شرح المواقف اغلبي ق وهي اما تامة بهذا القسم اعم من المقسم

اي والضد لا يجامع الضد في الوجود لكنه ممنوع لان الضدين قد يجتمعان في الوجود كثيرا في الحروف والسواد في الجسم الا ان يراد بالمجامع في الجزء والكل وعدمها في الاجتماع وعدمه في محل واحد سعيد

الموقوف وجه لما سيظهر من الشرح ق او امر خارج عنه محمول ق في الوجود اي الوجود في نفسه او في غيره ففي هذا التعميم

يلحق القوة والفعل حيث النسبة خلافا لما هو [illegible] في بحث النسا ففي زمان انهما قيل ان المحمول ق الا انه

بالقوة اي واما الوجود فبالنظر الى المادة يلحق بالفعل ايضا لكن لا مطلقا فرقا بين الوجوب والوجود وفي ذلك

ق في الجملة اي قبل لحوق الصورة لكنهما ح لا انها جزء ق وداخلة بالفعل او المادة مع قطع النظر عن الصورة

وفيه تامل ق بل علة الماهية البسيطة داخلة على المقصود كالبناء الا انه ق لان الشيء اه علة مصححة والبناء

امتياز بهما عن الاخر جميعا ق لا يعقل بالكنه ق ويعقل على الوجه فقط ق فتندرج في الاشياء اي في اهل الاتمام

الاربعة ق لكونهما داخلة دخول الجزء في الكل ق وسواء كان ذلك الشيء الذي هو العلة لا المعلول ق كالبسيط

الموجد اشار بالكاف الى المركب الموجد للبسيط ايجابا ق وعلل تعلق بهون استعارة المرفوع للمنصوب

ق كالبسيط اه الكاف في الكاف السابق ق للبسيط واما تعلق القدرة والارادة فمن تتمة الفاعل ق وقد

يلحق لغرض اشار باداة التقليل الى ان الارادة عندنا بنفسها مرجحة من غير احتياج الى داع ق كالموجد

بسيطا او مركبا ق او بدونها الموجد في الاول مختار وفي الثاني موجب ق مشتملة على المادة كما في القسمين الا

خيرين بخلاف الاولين ق لان جميع بمعنى الكل المجموعي ق اجزاء الشيء المادية والصورية ق نفسه ولا يتصور

تقدم الشيء على نفسه وان انضم اليها امر آخر ان ق وانما التقدم اي الذاتي فقط للصورة والهيولى

ايضا لما علاها ق ويجب تقدمها ذاتا ق بل العلة الناقصة مطلقا ق ان الموقوف بما يحتاج اليه وكذا الموقوف جميع

ما يتوقف عليه الشيء ليس بمعنى العلة التامة وان اريد به لازم الاعم التام واللازم ق ليس معنى العلة الا

ان ان يراد به ما يحتاج اليه نفسه او الى كل جزء من اجزائه في ذلك الموقوف هو العلة ق ويجب وجود المعلول

وفاقا للمتكلمين والحكماء ق لو جاز عدمه اي جوازا او وقوعا بواسطة فلو بعد ذكر تاما وكتب البعض كان

كان حاصل الدليل انه لو لم يجب وجود المعلول عند تمام الفاعل لوقع عدمه في زمان ثم وجوده في آخر وكلما كان

الامر كذلك لكن الترجيح بلا مرجح ويتجه منع الصغرى لجواز ان يقع الوجود دائما اي في الوقت الاول مع كون ا

لعدم ممكنا في نفسه ان يخرج من القوة للفعل لئلا يلزم ترجيح المرجوح فتامل ق ولكان وجوده اه لان الكلام

في الفاعل فلا يرد جواز كونه معدوما ابدا ق بلا مرجح اي بالنظر الى الوقتين ق وجميع جهات التأثير

ومنها جميع الحركات المخصوصة للنجار والبناء والادوات مثلا ق يجب وجود الفاعل لان المراد بالوجود في الموضعين

اعم من الابتدائي والبقائي ق لان الاحتياج دليل ملازم الشرط حقيقة ق الى المؤثر اي في الوجود الابتدائي

والبقاء وقد يقال ان ما هو من لوازم الامكان هو الاحتياج بالنظر الى الوجود الابتدائي واما بالنظر

الى البقاء فهو ممنوع ق فالملازمة في قوله فلو لم يجب اه مسلمة ان اريد بالوجوديين فيه الابتدائيان

والا فممنوعة ق في المعدات هي من جملة العلل الناقصة ق بعد البناء اي بعد الحركات للخشبات و ا

للبناء المعلولة لحركات البناء ق علة مؤثرة لا معدة لها ق لحركات الآلات فيه اشارة الى ان البناء

ليس علة معدة ولا محلا لها بل هو محل لعلة العلة المعدة واما محل العلة المعدة فهي الخشبات و ا

للبناء ق وتلك الحركات معدة لا علة مؤثرة لها ق وتلك الاوضاع باعتبار وجود ما الربطي

تامل ق الى علة قديمة اذا وضع لبنة فوق لبنة يحصل الوضع والهيئة وهكذا الى ان يتم البناء

ولا حاجة الى علة اخرى تفيد الهيئة لحصولها مع قطع النظر ثم ادعى الاحتياج فعليه البيان

تامل ق فاعلية هي المبدأ الفياض ق وانما يتصور اي وجود تلك الاوضاع ق بدون تلك الحركات

التي هي معدات ق ثم يفتقر بقاء الاشتعال اه قد يقال بتعدد الاشتعال ق لوجب بالاتفاق ق وحدة ا

لفاعل ولو كان ذا جهات ق ولا عكس عندنا اي بل عند الفلاسفة حيث قالوا ان وحدة الفاعل من

كل الجهات توجب وحدة المعلول ولا يخفى ان اطلاق العكس عليه مسامحة اذ ليس المراد بالوحدة السابقة

فيه تأمل لان السلب اي اللاوقوع لكون نسبة القضية في قولنا انه ليس بجسم ولا عرض
متوقف تصوره على ثبوت طرفيها في الذهن لان تصور النسبة يجب
ان يكون مسبوقا بتصور طرفيها كما تقرر في محله لكن لا يتجه اي يرد ح ان ا
لمعلل في قوله ثم فلو علل اه هو ثبوت الغير اه يقتضي ان ثبوت
الغير في الخارج معلول للسلب الذي هو شرط لعلية المبدأ لم
وان المعلل به اي ان علة ذلك الثبوت نفس السلوب اي الا

الوحدة في كل الجهات كما هو الظ وان قوله لاستنادنا الكل لا يوافق محل النزاع اعني وحدة الفاعل من كل الجهات لا توجب
لان المراد بها ههناك الوحدة لو كان مع جهات او لا معه
وحدة المعلول لان الواجب عند القائلين بالاستناد ليس واحدا من كل الجهات حيث اهو ثبتوا الصفات زائدة
يصح ان يقع جهات
قديمة فتامل ق يعني وحدة الفاعل من كل الجهات ق لا توجب وحدة المعلول اي بالذات وان كان متكثر الجهات
وهو قوله في لزم في كل ... جوابه اه
الجهات ق فيلزم اه لا فرق بين المفرع والمفرع عليه الا عند الكاذب ق على ما ذكروا اي لكن المقدم منتف لما
انتفاء الدالة على الاستدلالية لغير الا كلمة لو المستفاد ح بالانتفاء المجرور متعلق الجار او الاشارة الى ان
على ما ذكروا اه ثم هذا بناء على ان لو لغير الاستدلالية كما تقدم ق ليس فيه تكثر الجهات قديمة اه فاما ما يأتي انه لا
يعقل مبدأ اول لم يكن فيه تكثر الجهات اذ يعقل له الوجود والماهية والوجوب الذاتي فليسند اليه سلاسل تامله
ق امور قديمة فليسند الى العقل الاول معلولات اربعة بلا واسطة تامل ق وانما لم يجعل الواجب مبدأ اي
بلا واسطة ق بعد ثبوت الغير اي في الخارج ق فلو علل اي ثبوت الغير في الخارج ق ووجهه ان المراد
بثبوت الغير ثبوته في الذهن يتجه ان المعلل هو ثبوت الغير في الخارج لا ثبوته في الذهن وان المعلل به نفس
السلوب لا تعقلها او ثبوتها في الخارج يتجه الثاني وكذا منع لو فرض تعقل السلوب عليه ق
اي عن الواحد الحقيقي شيئان واما اذا صدرا عن المعلول الاول وبعده فيختار شق الدخول
(بين المصدريتين)
بالتزام التركب ق لان المفهوم استدلال بثبوت الغيرية لجعل الظل على ثبوتها بحسب الاصالة ق
(اي المصدريتين) (ذلك ح)
ثم ذاك فاذا ثبت التغاير بينهما ثبت التغاير بينهما وبين الواحد الحقيقي فلا يكونان نفسه
المفروض وهو خلاف ... تغايرهما بينهما ان لا يلزم والاباء عنه لو كانا
ق وذلك ظ ولذا ترك المص التعرض له ق ان يكون شيء منهما على سبيل منع الخلو ق بل كان الاول
او كليهما سواء كان احدهما ويؤيده قوله الآتي
بان كان تاما ق الواحد فقط اه نشر على عكس اللف ق فيكون له اي لكل واحد من الشيئين
ق الى مصدريته له اي لكل واحد من الشيئين اللذين هما مصدريتان ق او بحسب الذهن
فيكون التغاير بين المصدريتين وبين الواحد الحقيقي بحسب الذهن ايضا ق فلا مجال انظر
محذور ح
فلا استحالة

اشارة الى جواب ما يقال كيف يصح ذلك الحمل في النزاع
بالنظر الى صفاته تعالى
اي اذا لوحظ الذات علم الصفات
كان الذات ح واحد من كل الجهات
لاستناد الصفات
جهات صفات متعددة ...
سعيد الكلنبوي
لانتفاء المقدم لتالي المسبب
سعيد

ووجهه ان تلك الامور في المبدأ
الاول ... فلا وجود
للجهات سعيد وبهذا
العلة السلب الاصلي لا تعقله فلو
قيل ان السلب الذهني متوقف
على ثبوت الغير في الخارج وهو
على السلب الذهني يتجه الدور
يتوقف على السلب الاصلي
لا الذهني سعيد الاخاري
اي لا يتوقف السلب الذهني على ثبوت
الغير في الخارج بل يتوقف على
الذهن فقط سعيد فيه
ان التغاير بحسب المفهوم لا يلزم
دليلا على التغاير بحسب الوجود
الخارجي كما بين الناطق والانسان
لتغايرهما بحسب الوجود الذهني
واتحادهما بحسب الخارج سعيد
حاصله ان ههنا امورا ثلثة النفية
والتركيب والتسلسل والاول منتف
لوجود التغاير ولم يتعرض المص
لانتفاء النفية لظهوره
من الملازم واما
الاخران فمنفيان في

الاول ... الفصل والخروج وتركيبهما الظ
اي صورة وصورة ح
اي ... وصورة المصدرية
والتسلسل ... احدهما ولا
لان ... اولا
... تكرر ... الباء
سعيد الاناضولي

فلا استحالة فيه فافهم ق فى كونها نفسه اى نفس الواحد الحقيقى وكتب ايضا كما ان العلم عند المعتزلة عينه تعالى

بحسب الخارج مع كونه مغايرا له تعالى بحسب الذهن هذا اذا كان الكلام مبنيا على تسليم كونها امرا

(اى تشبيه ما ههنا بالعلم عند المعتزلة)

حقيقيا ويجوز ان يكون المراد بكونها نفسه ان الموجود فى الخارج نفس الواحد واما المصدرية

(اى موجودا فى الخارج كما ان العلم امر حقيقى اى موجود فى الخارج ومتحد مع ذات الواجب)

فباعتبار عقلى نظير قول الكثيرى ان الوجود فى الكل نفس الماهية كما مر تامل ق لا وجود لها اى بالوجود

(يحتاج الى العلة فى هذا الوجود ويتسلسل باعتباره فتامل)

المحمولى وان لها وجود بالوجود الرابطى ق توجد بها اى بالوجود المحمولى ق ولو سلم فنقول ان ورود النقض

(اى بهذا القدر مراد ههنا)

الاجمالى غير مبنى على تسليم ما نقض تفصيلا فلا دور لو تركه قوله ولو سلم اه ق انها امر حقيقى اى وان التغاير بحسب الخارج قوله

(اجزاء)

بانه يرد اه نقض اجمالى ق الواحد من الواحد الحقيقى ق مغايرة له اى بحسب الخارج ق بان الواحد لا يصدر اه

اى المراد بهذه الحملية التى فى قوة قولنا كلما توحد الفاعل توحد المعلول الشرطية بهذه الحملية فى قوة عكس نقيضها و

تلك الشرطية هى كلما تكثر المعلول اه ق تكثر المعلول بالذات ق ان فاعليته فيه تنفى مع المصدرية ق لذلك

فيكون الخلاف لفظيا ق واذا تكثر المعلول بالذات كان وحدة الفاعل بهذا مضمون الشرطية التى هى حاصل الحملية المذكورة

ق وبعيد عطف المفرد على [illegible] جملة لها محل من الاعراب صحيح نفس عبد الحكيم ق من امتناع تعدد آثاره قد يقال لا فرق

بين المبنى والمبنى عليه الا ان يقال المراد بالبسيط البسيط المخصوص وهو من جزئيات موضوع المبنى عليه

ق بلا اختيار لان هذا بناء على كون الخلاف لفظيا وتسليم الحكماء ان المصدرية امر اعتبارى غير قادح

فى البساطة وغير مستلزم للتسلسل ق فيكون علية اى مصدريته وكتب ايضا اى بناء على هذا القول

ق اعتباريا اى عند الحكماء كالمتكلمين ق لعليته اى لمصدريته ق الحقيقية ولا يستلزم التسلسل ايضا

ق والا اى وان لا يكون مضمونها اعتباريا بل كان امرا حقيقيا ثم هذا موافق لما قدمه فى بناء النقض

(اى وكان التغاير بحسب الخارج)

الاجمالى على تسليم ما نقض تفصيلا ق بحسب التعقل الاولى بحسب الخارج فافهم ق لان الفعل والقبول

(فكما انه سلم هنا كون التغاير بحسب الخارج فكذا هنا لان الكلام فى كون العلية امرا حقيقيا وفى كون التغاير بحسب الخارج كما لا يخفى)

بهذا الحقيقة دليل الملازمة فى الزعم ق انه فيه مسامحة لان الفعل تاثير والقبول تاثر لا يقال المراد

(ان)

اكثر تامل وهو ان يقع الاثر اى وهو ملزوم وقوع الاثر واللازم ففى العبارة مسامحة فلا يتجه انه اذا كان

اللاتناهى عبارة عن وقوع ذلك الاثر لكان امتناعه عبارة عن امتناعه مع ان التعليل يقتضى المغايرة بين

الامتناعين وكتب ايضا اى وهو ان يمكن ان يقع الاثر بتلك القوة فى الزمان اه قال عبد ح ووصفه باللاتناهى

باعتبار انه لا يمكن تحققه الا بعد حصول جميع الانقسامات الغير المتناهية وخروجها من القوة الى الفعل و لامتناع

ان اه بناء امتناع اللاتناهى على امتناع الحركة فى الآن رأى الفلاسفة فانه لو امكن الحركة فى الآن عندهم لكان

مراتب الشدة غير متناهية اذ لم يكن تلك الحركة خارجة من القوة الى الحصول لانه نفى الزمان عندهم الا الى

نهاية بخلاف امتناع اللاتناهى على رأى المتكلمين فانه بناء امتناعه على امتناع لاتناهى انقسامات الزمان لا على

لامتناع وقوع الحركة فى الآن فانهم لم يشترطوا التدريج فى الحركة و ان يقع الحركة اى بمعنى القطع واما

بمعنى التوسط فهى آنية و فى زمان قال اقول يجوز ان يقع الحركة فى زمان منقسم الى جزئين كل منهما زمان

غير منقسم بالفعل وان كان منقسما بالوهم والفرض ولا نسلم امكان الحركة فى شىء من الجزئين فيمكن ان يقع

الى ما لا يقف فوقه اشتداد لتسع الآن فى يوصف بالتناهى لا باللاتناهى فيلزم اللاتناهى ايضا ممتنعا فتامل

و للانقسام لا الى نهاية و اقتصروا لكن الدليل الذى ذكره المصنف على تقدير تمامه يدل على امتناع اللاتناهى

بحسب الشدة ايضا و معاوقته فى الفاعل و او تحريكه فى الفاعل و وهو دفع للقدم و بانقطاع الحل فيجوز

دوام تاثير قوة الجسم ثم على هذا التسليم لا يجوز ايضا ان يكون للجسم قوة ولا من قوة اقوى وازيد بمقدار

متناه لما مر و كالوحدة الاول مثال لما تنعدم بالانقسام بخلاف الثانى و والتسلسل اى فى ابطالهما

و لورودهما اى غالبا بالنقض الى الثانى و لتوقفه اى بعض ادلة ابطال التسلسل لا جميعها كما يتوقف عليه

و عليه اى على ابطال الدور بل على ابطال لازمه الكلى كما سيصرح به الشارح و ويلزمه لزوم الشرط الذى

الشرط تامل و توقف الشىء بلا واسطة و على ما يتوقف عليه بلا واسطة او بها و باللازم المساوى وكتب ايضا

الغير المعلول و فى جواز توقف الشىء به خلاف و لانه اظهر وجه الاظهرية اشتماله على ترتيب فيكون المساواة

و لتقدم الشيء اي لتأخر الشيء عن نفسه بالذات و لتقدمه على نفسه بالوجود فان التوقف بمعنى در نگ شدن

و ما يستلزم اي استلزام الاخص للاعم لتحقق تقدم الشيء على نفسه بدون في الدور فيما اذا اوجد الشيء

نفسه و للآخر لاصحاب جانب العلة لا المعلول والآحاد فان الشيء اذا كان معلولا لآخر كان متأخرا عنه

واذا كان الآخر معلولا له كان متأخرا والمتأخر عن المتأخر عن الشيء متأخر عن ذلك الشيء فيلزم متأخرا عن نفسه

ويلزم كونه متقدما على نفسه و لان بعض ما ذكره وهو البرهان الاول و استحالة التسلسل لتوقف اثبات الواجب تعالى

على استحالته فحسب و نفس مجموع الممكنات اي بدون الهيئة و موجود اي موجود تام و كيف الخ على تقدير الا

جتماع لا على تقدير التعاقب لانه ليس لمجموع الآحاد المتعاقبة وجود في زمن من الازمنة ثم قال في شرح المواقف

كلامنا في العلل المؤثرة المجتمعة مع المعلولات و ممكن فكما ان الكل من الآحاد مؤثرا مستقلا

فكذلك الكل اي المجموع بلا اعتبار الهيئة مؤثر مستقل في المؤثر المستقل اه فلو وجود نفسها قبلية ذاتية

و هو تلك الآحاد سوى كان لفظ الجملة حقيقة فيها او مجازا و لا يخرج عنها واحد كما لا يخرج فيها عن

تلك الآحاد حتى الهيئة و والا اوجد ذلك الجزء نفسه هذا اذا كان ذلك الجزء واحدا او متعددا محدودا

واما اذا كان لسلسلة غير متناهية كما عدا المعلول الاخير فيجوز ان تلك موجدة الكل الخ عن ان تكن موجودة

لنفسها بان معلولة لسلسلة اخرى كما عدا المعلولين الاخيرين وكذا هذه السلسلة تكون معلولة

لسلسلة هي ما عدا المعلولات الثلثة الاخيرة وهكذا لا الى نهاية و ما يقال ان السلسلة الثانية اعني ما عدا المعلول

الاخير اذا لم تكن موجدة لنفسها بل كانت معلولة للسلسلة الثالثة كان مجموع السلسلتين علة

للسلسلة العظيمة لا موجد السلسلة الثانية فلا تكون مستقلة في ايجاد العظيمة مع ان الكلام في ا

لعلة المستقلة فيندفع بان احتياج السلسلة الثانية الى الثالثة في ايجاد الكل من الاحتياج

الى الجزء لا الى الخارج وهو لا ينافي الاستقلال و لان اه علة الملازمة و موجد الكل المجموعي

لاجزائه اي الكل واحد من اجزائه و وذلك محال مقدمة دافعة و للدور على الكلام قوله ليس نفسها و

فلا جزء

فيه تعريض بالمقدم كما هو شأن العلة بخلاف التأخر فانه شأن المعلول

اي ترتب موصوفه العلية والمعلولية الى لا نهاية لا مطلق الترتب كذا ذكر [illegible] لان الكلام في تسلسل العلل و معلولاتها فيلزم اجتماعها في الوجود كما اذا كان زيد معلول العقل الاول وهو معلول للعقل الثاني وهكذا

يعني ان المراد بلفظ الجملة ذلك المعنى سواء كان حقيقة فيه او لا

حاصل هذه الحاشية ان البرهان الاول على ابطال التسلسل واثبات الواجب مطعون ومدخول فيه

وقوله ولا جزء منها الا الاخير فقط ا ه لانه لو كان يتوقف الكل على الجزء لكن لم يتوقف الجزء عليه فما قال الشارح في الحاشية

انتهى ه فينقطع الاولى ترك هذا الفاء وجعل فاء فاذا منها ه من اجزاء الجملة قالوا ان هذا البرهان مختص

بالتسلسل في جانب العلل واعترض عليه بان خلاصة البرهان جارية في معلولات كل منها علة من وجه ومعلول

من آخر بان يقال كما ان لكل منها معلولا لكن للمجموع معلول لانه عبارة عن آحاد كل منها علة فمعلوله اما نفسه

او جزؤه فيلزم تأخر الشيء عن نفسه واما خارج عنه والخارج عن السلسلة كل من آحادها علة ومعلوله معلولا له

معلوله لم فينقطع السلسلة واقول يتجه عليه ان ذلك المعلول كما لا يجب ان يكون جزءا اخيرا من السلسلة لما مر

من لزوم تأخر الشيء عن نفسه كذلك لا يقتضي لانقطاع السلسلة بركما اذا فرضنا ان مجموع السلسلة المتنازلة

لآحاد الاول علة لآحاد متناهية اولا ومع ذلك كانت غير متناهية على سبيل الاجتماع او لا من غير

ان يكون تلك الآحاد علة لشيء على ان ما ذكره يقتضي ان يكون التصدي لامكان الجملة ووجودها وعدم

دخول الهيئة مستدركا لانه يكفي ان يقال كما ان لكل من المعلولات علة كذلك للمجموع ولا يجوز ان تكون

نفسه او جزؤه فتكون خارجة والخارجة تكون علة لا علة لها فتنقطع السلسلة ه جملة بنقصان فيكون

كلا والجملة جزء ه الا بواحد كما صورة المصنف ه لزوم اشتمالها من جانب اللاتناهي ه تحقيقا على العلية

مدخول مدخول لما لجوابه ه ولا نحرك المعلول هذا ايضا اذا كان في جانب العلل واما اذا كان في جانب

المعلول المحض فيقال نزل العلة المحضة ونجعل ا ه ثم نطبق ا ه فيلزم بالضرورة تأخر عن العلة زيادة ا

المعلولية بواحد فتتناهيان ه فيحصل جملتان متساويتان وعلل لا معلوليات وعليات تامة ه ثم نطبق

بين الاولى ثم نطبق بين سلسلتي العلة والمعلول وكذا جعل كلا من الآحاد متعددا وكذا الاولى ان يقول

زيادة العلة وجه لا يرد ان المصنف اقام المظهر موضع المضمر بلا نكتة ه العلية والمعلولية اقام المظهر

مقام المضمر ه وكل منهما كبرى اولى ه اقل فزوجه ه لان كل عدد اشارة الى الكبرى الثانية الا انه

خصوصا اذ كان كليا التركيب فيه نع كما ان الموجود في الممكن يشارك نع في الوجود ويمتاز بالتركيب بذلك ف والباطنة

الاولى تركر الحواس الباطنة لانكار المتكلمين لها وهذا التقسيم على رائهم ف والحركة الاينية فانهم لا يثبتون

الوضعية وغيرها ف بالحواس الظاهرة لم يتوقف لمدركات الحواس الباطنة مع التوقف لادركاتها سابقا لان المدرك

الاصلي للحس المشترك هو المدرك الاصلي للحواس الظاهرة والاصلي للواهمة امر اعتباري كالعداوة والصداقة و١

المحبة وليس للبواقي غير ماللهما فتامل ف في الوجود الاصلي ف الجوهرية دون العرضية ف دون الوضعي تفسير للجزء السلبي

في الحصر ف الى المحل فان تشخص الصور بالمحل كما مر انفا ف اعم من الموضوع ف عرضا وصورة بمعنى آخر ف مادة بمعنى

داخل في المركب ضمنا ام وجود الشيء بالقوة ف موضوعا ومادة بمعنى آخر ف ٩ او باكثر قيام العرض الواحد بالتشخص ف فان

الوحدة عرض واحد بالتشخص ف فان الوحدة عرض واحد بالتشخص ف ان الترتيب واحد بالتشخص ف المتحدة اي نوعا

ومثل الابوة والبنوة فانهما متحدتان جنسا ومختلفتان نوعا ف بل متعدد شخصا ومتحد نوعا ف زوال لا

عن وجوده في نفسه ف زوال الاعم وجوده في نفسه ف فتامل اشارة الى ما في شرح الموقف بعد ما قال صاحب الموقف

● تعريف العرض عند الحكماء ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ومعنى وجوده في كذا ان يكون وجوده

هو وجوده في الموضوع من انه قد يتوهم من هذه العبارة ان وجود السواد في نفسه مثلا هو وجوده في الجسم

وقيامه به وليس بشيء اذ الصحيح ان يقال وجد في نفسه فقام بالجسم ولا يخفى ان امكان ثبوت شيء في نفسه عن امكان

ثبوته لغيره ف انه بعينه اي المنفصل ف ثم الافاضة اي افاضة المثل ف من المبدأ الفياض ف اذ لا خلاف

اي خلافا بعيدا بل والا فالهذيلي قائل بانه تعالى مريد بارادة حادثة قائمة بنفسها تامل ف الوارد لا

حاجة الى هذا ف في معنى القيام اي القيام بالنفس وبالشيء كما هو مقتضى الاطلاق الا ان ضمير انه

راجع الى قسم هذا اعني القيام بالشيء ف المراد به معنى القيام ف اي معنى القيام اي القيام بالشيء

والا فمعنى القيام بنفسه هو الاستقلال في التحيز فعلى رأي المتكلمين لا يتصف القيام مطلقا الا في ذات التحيز

كالتعريف وجميع عليها التركيب في المادة بصحة الخطاب
لانه امر اعتباري لا يليق من التركيب صاحب الحاشية

وبناء في الوجود الذهني فيحتاج الى الذهن
لان الصورة قائمة بالذهن

لان الموضوع ما يقوم به والمحل اعم من المقوم وغيره

عارضا كما لا يخفى

وهو الهيئة الحاصلة في القابل لا بمعنى الاخر في المركب وجودا لشيء بالفعل كمطلق السواد واما العرض الخاص بالنوع واحد فيقدم بالشيء محل اوت للهيئة لا بمعنى

وهو الامر القابل للهيئة وهو جزء الشيء لا داخل في المركب بالتفقه

فكلامه مشعر بالاتحاد بين العرض

عند هذا الشيء كما قال صاحب
وليس بشيء في الواضح

لا يقال ان الحرارة لها وجود في نفسي مع انها لا يمكن ثبوتها للماء مثلا فالتغاير بين الامكانين يستلزم التغاير بين الممكنين

لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

ثم ان الاختلاف جار في معنى القيام بالنفس وفي معنى القيام بالشيء اي بالغير اما في الاول فقال بعضهم انه الاستقلال في التحيز فعلى هذا لا يقال له شيء القائم بنفسه لانتفاء التحيز فيه وبعضهم

ولا في صفاته ق تبعا للتحيز واعترض بان التحيز لكونه صفة للجوهر قائم به وليس متحيزا تبعا لتحيزه والا لكان مشروطا

بنفسه ان قيل بالاتحاد او تسلسلت بالتعدد وليس لكان تقول انه اعتبار عقلي لا اعتراف المتكلمين ه

بوجوده ق الموصوف المستقل في التحيز ق بالتبع لا بالذات فكيف يجعل الغير متحيزا ق فليس كونه

اي لان العرض المقوم به لثالث اي لما هو ثالث بالنظر الى الجوهر ق اولى من كونه اه فلو جعل ا

لثاني متبوعا للثالث يلزم الترجيح بلا مرجح ومنع بان الثاني قائم بالجوهر والثالث قائم بالثاني لا انه حال

فيه لا بالجوهر لانه لم يحل فيه الا بتبعية الثاني ومتحيزا بالذات فلو لم يجعل الجوهر متبوعا للثالث يلزم

الترجيح بلا مرجح ومنع بان الثاني قائم بالجوهر والثالث قائم بالثاني لا انه حال فيه لا بالجوهر لانه لم يحل ا

فيه الا بتبعية الثاني ق ومتحيزا بالذات فلو لم يجعل الجوهر متبوعا للثالث يلزم ترجيح المرجوح ه

وجوابه يعلم مما ذكرته آنفا ق وهو يختص كانه تعريف لفظي فلا يرد انه تعريف الشيء بنفسه تدبر ق

كاختصاص السواد وكاختصاص الصورية بالمادة الجوهرية ق والقيام بالشيء ق وكتب ايضا ان كونه ا

الشيء قائما او مقوما به لا يختص بمطلق المتحيز سواء كان متحيزا بالتبع اذ كان قائما او بالذات اذ كان مه في قو

مقوما به قوله فضلا عن ان يختص بالمتحيز بالذات اي بالمقوم به المتحيز بالذات الاولى ان يزيد او

يختص بالمتحيز بالتبع اي بالقائم المتحيز بالتبع ق عند المتكلمين اي الاشاعرة ق مما لا نزاع اي فيما

يعتد به والا فالنظام والنجار من المعتزلة ذهبا الى ان الجوهر مطلق اعراض مجتمعة كما صرح به في المواقف واوائل

الجواهر في المقصد الثاني من المرصد الاول وكتب والافتيلم وجميع الاعراض لا في محل ق لا يجب محلا

وكتب ايضا اي بلا واسطة ق واجاب المتكلمون حاصله منع قيام العرض بالعرض بمعنى الاختصاص الناعت

في الخارج لا منع الجواز العقلي والا لكان الخلاف معنويا ق ليس غرضنا ليس لنفي المقيد فقط اذ لا ه

ينكر المتكلمون اختصاص الامور الاعتبارية بالعرض ق قائما اي بمعنى المختص بالاختصاص الناعت قوله

ق الى المؤثر يعني ان سبب قولهم بامتناع بقاء العرض ان الحدوث عندهم علة الاحتياج الى المؤثر دون الامكان فيلزم استغناء العالم عن الصانع لو قيل ببقائه ثم لا يخفى ان هذا يدل على ان المراد بعلية الحدوث للاحتياج العلية بحسب الخارج وكونه واسطة في الثبوت لا

(٥١)

اى بيان لسبب القول بامتناع بقاء الاعراض منهم

ق من الاعتبارات لانها بمنزلة الحركة وضعفها ق زمانين اى آنين ق وبقائه اى ان بقائه ق مشروط
او الشدة والضعف او ان اعتبار زمانا
قد يقال اذا كان بقاء الجوهر مشروطا ببقاء العرض الممتنع البقاء وكان ما يفيد هذه الجوهر العرض يلزم
القول بعدم بقاء الجوهر ايضا وانه في الآن الثاني شخص مغاير بالذات لما في الآن الاول فافهم ق ف
بقائهما لا ... يخفى ان بقاء العرض كما صرح به الشارح آنفا بمعنى تجدد الامثال وبقاء الجوهر بمعنى استمرار الوجود
ونسبته الى الزمان الثاني والثالث فلفظ البقاء اما مشترك او حقيقة ومجاز مع ان الشارح جمع بين معنييه
فتأمل ق مع ان علة الاحتياج الى المؤثر ق اي عن عدم البقاء اى زمانين ق عارضا وهذا يشعر بان التحاب
لا يبقى زمانين مع ان الفورة فاصية بخلافه ق عن عدم الدوام بل عن الحدوث والطريان ق هو البقاء اشارة
الى ان الاضافة في كلام بيانية ق خاصة ولا يلزم الانقلاب لان الممتنع ما يقتضي ذاته العدم مطلقا لا في وقت
من الاوقات ق احد الضدين المسبوق بوجود الآخر تاما ق بزوال الآخر اى زوال المتقدم ق في زمان
واحد مع عدم التقدم الذاتي لشيء منهما وكتب ايضا مع التقدم الذاتي للزوال بالنسبة الى الطريان ق وليس حال
فيجوز اسناد الزوال الى طريان الضد وكتب ايضا وما قيل من ان رفع الطارى للباقي ليس اولى من رفع الباقي للدليل
هذا اهون فيلق اقرب ... من الرفع الى الوقوع فالزوال لا يكون بطريان الضد للزوم ترجيح المرجوح مدفوع
بان الطارى لقربه من السبب وبعد الباقي عنه اقوى فلا ترجيح للمرجوح ق فيلزم اشارة الى المقدمة الشرطية
ق ولا يصلح اه اشارة الى المقدمة الرافعة ق وفيه منع للمقدمة الرافعة ق وهو حادث اى باعتبار وجوده في
غيره ق الى محدث مفيد للوجود في غيره ق ولو سلم تسليم للمقدمة الرافعة ومنع للملازمة الشرطية ق ان لا يكون
الاجسام اه او تكون باقية ولا تفنى ابدا ق ان لا يوجد ابتداء ق شيء من الاجسام او لا تفنى اصلا ق عرض غير
اه رسم ناقص فان الاجناس العالية لا تحد اصلا بناء على عدم جواز تركبها من امرين متساويين ولا تحد ربما
تاما ق لا يقبل الكم المتصل اى ليس الكم المتصل مستعدا للقسمة الفعلية وكتب ايضا لكن لا يقبله المنفصل ق على ا
لجسم الطبيعي ق الاول خطا كان او سطحا او جسما تعليميا او زمانا ق كما ان آخران لم يكونا موجودين
قبل ق نعم اى لكن وهو استدراك من قوله لا يقبله المتصل المفيد لنفي الاستعداد فانه توهم منه اذا لم يكن
الا لكن
مستعدا لم يكن معدا فعلى هذا يلزم استدراك قوله لكن لا يلزم اه ق ... لقبول الانقسام الفكي ق عند
حصول بل يلزم بقاء المادة عنده غاية الامر انه زال الامر المتصل الذي هو العرض اه ق لان حقيقة المنفصل
والتعريف المستفاد من التقسيم اعني كم لم يكن لاجزائه حد مشترك رسم ق سوى ذلك فيلزم المنفصل والعدد

اى ليس بمعنى تجدد الامثال المختص بالعرض بل بمعنى ما يعم العرض والجوهر
وهو استمرار اه
وجه ان البقاء هو استمرار اما للشخص كما في الجوهر او للنوع كما في العرض فالمراد بتجدد الامثال بقاء النوع في ضمن الاشخاص منهم

لا الفاعل المختار فانه لا يلزم منه القول ان يكون حقيقيا للعلية ... لانتفاء التشخص ... انتفاء التشخص ما يقبله ... لكن التشخص الآن الثاني غير ما في الآن الاول ... المشترك او الحقيقة والمجازي في اطلاقه ... حد وهو غير جائز

حيث البقاء ... الفعلية بحسب العقل وكونه واسطة في الاثبات ...

بينهما منفصلة ... ٢٠٦ ... الانفصال ...

مترادفين تامل ق ومتصل جنسيا فى بالنظر الى الزمان وجنسي متوسطا بالنظر الى المقدار وكذا المقدار ان كان الخط
المستقيم والمنحنى والدائرة انواعا للخط والمثلث والمربع انواعا للسطح وقس على ذلك الجسم التعليمي ق فلا
يكون بداية صفة كالنقطة للحد المشترك ق ان قبل القسمة الوهمية ق وكان الخلاف كان الاوضح اى يقول
وكان الخلاف من الفلاسفة في كون العدد اعتباريا على اثبات الوجود الذهني والا فهم لا يجعلونه؟ تامل ق
والا فلا خلاف بينهم لان الفلاسفة اه ق فلا اتصال فيحتمل ان يكون المراد به الاتصال الجوهري وهو الصورة
الجسمية ق امور عدمية بعضها نهاية للجسم الطبيعي وبعضها لاجزائه المفروضة التي كالقضيات ق ومنطبق
عليه لهم ان يقولوا ان الحاضر غير منقسم بالفعل فلا يلزم اجتماع اجزاء الزمان لكنه ينقسم بالوهم فلا
يلزم الجزء تامل ق كان بعض اجزائه صغرى ق مقدما في الوجود ق وتقدم اجزائه اه اشارة الى الكبرى ا
لاولى اى لو كان بعض اجزائه مقدما على الآخر لكان تقدمه بالزمان والكبرى الثانية اعني لو كان تقدمه
بالزمان يتسلسل مطوية وقوله فيتسلسل تالي النتيجة ق للزمان زمان ولك ان تقول انا ننقل الكلام
الى الزمان الذي هو ظرف المتقدم والزمان الذي هو ظرف الزمان المتاخر فان الظرف الاول متقدم على الظرف
الثاني وهكذا ق ولانه لو وجد صغرى ق ولكونه اى البعدية فالتذكير بتاويل التاخر ولذا قال في الجواب
بان بعدية العدم اه ق زمانيا وهذا الدليل ايضا الزام لان البعدية عندنا ذاتي كما سبق ق واذا
امتنع اشارة الى ان الفاء في قوله فيلزم فصيحة وملحوظها تالي الكبرى ويجوز ان يكون ملحوظها تالي
النتيجة بان يكون الكبرى مع مقدم النتيجة مطوية ق مع تركيب رفع لتالي النتيجة ق ورد حاصله
ان قولكم لا وجود للماضي والمستقبل مسلم وقولكم فوجود الحاضر يستلزم وجود الجزء مسلم ق بان
الماضي اقول لو قررت الدليل الاول بان الزمان اما ماض او حاضر او مستقبل ولا وجود له متصفا
بالماضي والاستقبال وهو ظاهر ووجوده متصفا بالحضور مستلزم لوجود الجزء لم يرد الدليل بهذا
ق غاية الامر بيان منشأ الغلط ق في الحال كما لا وجود لها في الماضي ولا في المستقبل ق والعلم في ا
الحال وكذا في الماضي والمستقبل ايضا ق فان قيل اثبات للمقدمة الممنوعة بادعاء البد[illegible]ية
ق ثم فكذا الملازمة التفريعية ق فان قيل في جانب المتكلمين ق اما منقسم اى بالفعل ق
فيلزم اجتماع اه كان بناء السؤال على ان الموجود ما كان بجميع اجزائه موجودا ولذا فرع لزوم الاجتماع

على الانقسام

على الانقضاء ق وبناء الجواب على ان الموجود قد يطلق على ما كان بعض اجزائه متصفا بالوجود وان كان بعضها الآخر متصفا بالعدم
فعلى هذا لا يطابق بين السؤال والجواب فالحق ان يحمل جواب الشارح على اختيار الشق الاول على تقدير ان يراد بالموجود
في الجملة المعنى الثاني وعلى اختيار الثاني على تقدير ارادة المعنى الاول ق قلنا منقسم اى بالفعل ق ولا اجتماع اى
لا اجزاء الزمان بل بينها ترتب وتعاقب في الوجود وكتب ايضا فيرد ههنا مثل ما اورد على كون الحاضر منقسما وغير مجتمع
في الوجود من انه يلزم ان لا يكون الماضي بتمامه ماضيا لاتصاف بعض اجزائه بالوجود وكذا المستقبل تامل ق لان معنى
لا اجتماع في الوجود ق والمعية في الوجود ق لجواز الانقضاء بالوهم اى ولا تمّ اجتماع الاجزاء الوهمية للزمان محال ق
بالفعل على ما مر من ان القسمة الفعلية من خواص الكم المنفصل ق لكنه ليس بزمان آخر حاصله منع الكبرى الاولى ان اريد
بالتقدم بالزمان التقدم بزمان آخر ومنع الكبرى الثانية ان اريد به التقدم بزمان هو نفس المتقدم ق لان التقدم
الزماني اه سند المنع ولما اورد المنع والسند بصورة الدعوى والدليل اورد المنع على مقدمة من السند بقوله الآتي ×
ولعلك اه ق بالنظر الى ذاته اى لا بالنظر الى ظرفه حتى يكون اسناد التقدم مجازا ق ولعلك قد يقال ان هذا الرد على وفق
مذهب الحكيم وهم لم يقولوا بالتقدم الذاتي [illegible] فليكن مراد المحشي ان التقدم زماني لكنه عارض لذات الاجزاء
وليس اسناده اليها مجازا كما كان كذلك في غير اجزاء الزمان فتامل ق ان امتناع الاجتماع الذي هو مقتضى التقدم
ق بالذات بل بالزمان فعلى تقدير الوجود يلزم التسلسل فليس الوجه الثاني مردودا بما ذكره المحشي لكن الذي يقتضيه
قوله الآتي والحق ان المراد بل بواسطة الوجود والعدم فعلى لوجوده الزمان لا يلزم التسلسل حقيقة ق اى ذاتها
ومفهومها ق في الذات والمفهوم ق بواسطة وصف الـ[illegible] في الامس والماضي وكتب ايضا ومثله خارج عن مفهوم
اجزاء الزمان وان لم يكن خارجا عن مدلول لفظ الامس والماضي والحاضر واليوم ونظيره ان الاولية
خارجة عن مفهوم لفظ الخط وان كانت داخلة في مفهوم لفظ الطول ق والحصول في اليوم والحاضر ق
وعدم السابق واللاحق ق على عدم الطارى ق بانه بعدية العدم اه منع للصغرى ق والقطع الزمان
فعلى هذا التقدم والتأخر الزمانيان لما يكونان صفتين لنفس المتقدم والمتأخر حقيقة كما في تقدم امس على ا
ليوم او لزمانيهما كما في تقدم موسى على عيسى عليهما السلام او يكون الاول صفة لنفس المتقدم والثاني لزمان ا
لمتأخر كما في تقدم امس على عدم الطارى كذلك يكون الاول صفة لنفس المتقدم والثاني للآن الذي هو ظرف التأخر
ق ولعله بناء على ان الظرف الذي هو الآن ليس بزمان وقد سبق ان التأخر اذا كان غير اجزاء الزمان لا يكون
الا في زمان ق فامتناع العدم منع للكبرى ق لا يقتضي الوجوب فان الواجب ما اقتضى ذاته امتناع العدم
مطلقا لا امتناع العدم بعد الوجود بنظيره ما مر في مبحث بقاء الاعراض ان الممتنع ما اقتضى ذاته العدم
مطلقا لا العدم بعد [illegible] الوجود ق ما اضيف اليه اه لا اولى ما اضيف هو اليه تامل ق ويلحقه التقدم
وهذا لا يناسب القدماء من الحكماء الآتي بيانه ق لا يصير قبله اى لا يصير بالذات جزئه القبل مجتمعا جزئه

ليقدره

لبعد وبالعكس واما غيره فيلحق قبلا ولا يجتمع مع بعد بواسطة الجزء القبل من الزمان ويلحق بعدا ولا يجتمع مع القبل بواسطة الجزء البعد منه ق يقدر به اى بشيء قليل منه شيء كثير من حركته بناء على تقدير الكثير بالقليل كتقدير دورة منها بساعة اربعا وعشرين مرة او شيء ما ومنها بناء على تقدير المساوى بالمساوى كتقدير دورة بزمان دورة اخرى ثم انه اشار بقوله الى ان الاضافة في المتن اضافة المقدار الى المقدر ويجوز ان يكون اضافة العارض الى المعروض ق حركة الفلك اى لا نفس تلك الحركة ولا نفس ذلك الفلك خلافا لمن ذهب الى [illegible] الاول او الى الثانى كما سيأتى فى الشرح الاشارة اليهما ق لتفاوته اى وجودا وعدما وبهذا يتم تفسير الشارح بطريق العطف لكن فيه نشر معكوس ق واللامساواة اى بالذات ق لان التفاوت علة العلية وفيه اشارة الى الكبرى المطوية فى المتن ق لا ينتهى الى ما اجزاء ق لان هذا علة الملازمة ق ولعدم استقراره بهذا الدليل لا يثبت ما سلفه الشارح من اضافة [illegible] المقدار الى الحركة من اضافة المقدر الى المقدر ق والا بان كان مقدار الهيئة قارة ق ولو كان على الحركات كبرى المتن ق قلنا الشيء الخ منع الكبرى المطوية ق اثبات اجزائه المحولة او الغير المحولة يدل عليه التمثيل ق وبهذا الخ يتصور الزمان عند غير ارسطو ومتابعيه ق على اصول الفلاسفة ومما يدل على ضعف هذا التصور ايضا ان ذلك المقدار الذى هو امر محقق عندهم ممتد بقدر امتداد حركة الفلك عارض لها مسمى بالزمان ان قالوا بوجود امور كذلك لسائر حركات الافلاك كالكواكب الا انها لا تسمى بالزمان فينتقض حصر الكم الغير القار فى الزمان لان كل منها كما متصلا غير قار ايضا وان لم يقولوا بعروضها لها لا يجب الوهم منع عروض الامر المذكور لحركة الفلك الاعظم الاجب ايضا فلم لم يقولوا بلحوق هذه الحركة زمانا مع كونها امرا محققا ق هو امتداد الخ اى امر اعتبارى كانه اشارة الى الاعتراض الذى شارح المواقف وكتب ايضا فان المراد انه امتداد موهوم لتجدد ومعلوم يقدر به امتداد متجدد موهوم وظن ان الامتداد امر اعتبارى ففى كلامهم مسامحة ق واذ لا حقيقة للموهومات ففيه المصنف واما حقيقته بمعنى واما تفسيره الخ ان يكون حقيقة اولا بان يوجد فى الخارج ق مقارن الكل للجزء ق انه واجب الوجود الخ بذاته الخ فانهم لم يقولوا بتعدد الواجب ق ولا بعده وكل ما هو كذلك فهو واجب الوجود ق وعدمه السابق او اللاحق ق الا بالزمان الذى هو ظرف العدم لا موصوفه وموصوف الوجود لا ظرفه تامل ق فان كان اى الزمان الذى هو ظرف العدم ق لزم التسلسل لانا ننقل الكلام الى ذلك الزمان ونقول انه واجب الوجود ايضا لعدم امكان عدمه السابق او اللاحق لان التقدم والتأخر بين وجوده وعدمه ليس الا بالزمان الى آخر الكلام وهكذا ثم انا نسلم بالنسبة الى العدم السابق فى الامور الماضية المتعاقبة الموجودة بالفعل وبالنظر الى العدم اللاحق فى الامور المستقبلة الغير المتناهية بمعنى لا يقف عند حد وهذا

جائز وفاقا

(بالمقدمات م)

جايز وفاقا والاول باطل عند المتكلم ومن وافقهم و بعد تسليم المقدمات كان المراد قوله اذ لا يمكن عدمه لا قبل الوجود
ولا بعده اذ هو في الحقيقة قضيتان فالمراد بالجمع ما فوق الواحد و بان علم امتناع عدم [illegible] الامتناع (اى ب)
الذاتي للعدم بعداه وكتب ايضا والحاصل ان العدم المطلق له ثلثة افراد عدم قبل الوجود وعدم بعد ١٢
الوجود وعدم مستمر و امتناع الاولين لا يستلزم الوجوب لجواز الثالث وانما المستلزم للوجوب امتناع
الثلثة باسرها و وان لم يوجد جسم سلب كلي وكتب ايضا انتفاء الجسم يستلزم انتفاء الحركة المستلزمة لانتفاء
مقداريها و ولا حركة وكل ما يقطع بوجوده عند انتفاء كل وحركة ليس بجسم ولا حركة ولا مقدار لهما ففيه
رد على ثلثة مذاهب و حتى لو فرضنا تنبيه على الصغرى وفيه اشارة الى ان مراد المصنف بعدم وجود [illegible] الجسم
وحركته العدم الذي يتقدم الوجود او يعقب الوجود لا العدم المطلق و كان معدوما فهي معدومية وهي
المعدومية حركته ومقداريها و ويتقدم اه لا يبعد ان يكون من عطف السبب على المسبب و وتاخره عنه
وكل من التقدم والتاخر زماني على ما مر و فلا يكون فلكا اه اشارة الى ان في تعيين حقيقة الزمان ١٢
مذهبين آخرين احدهما انه الفلك الاعظم واستدل له بانه محيط بكل الاجسام المتحركة والزمان ٥
محيط بها ايضا والثاني انه حركة الفلك لانها غير قارة والزمان ايضا غير قار ورد بان كلا من الاستدلالين ٥
بموجبتين من الشكل الثاني فلا ينتج على ان الاوسط غير متكرر في الاول لان الاحاطة في المقدمتين مختلفة اه
معنى وان الحركة لتوصف بالسرعة والبطوء حقيقة بخلاف الزمان و من عوارضها و يعارض بالنظر الى من قال ٥
بامكانه بانا لو فرضنا ان ذلك الجوهر المجرد كان معدوما فوجد ثم فني كنا قاطعين بوجوده وبتقدم ذلك ٥
الجوهر اه بخلاف من قال بوجوبه لان فرض عدمه محال والمحال جاز ان يستلزم المحال و [illegible] الى ١
المتغيرات لا الى الامور الثابتة و ثم لا يخفى منع للصغرى و لا خفاء كان فيه ردا على المتكلمين و ولا
يتبع حصر اى جزءا الذي يشغله الجسم و الى اقسام انا حل و اورده عقب الزمان ههنا امران احدهما
انه ذكرهما بلا فصل بينهما والثاني انه اخر بحث المكان عن بحث الزمان والدليل الذي ذكره دليل لاصطلاح
لا للثاني ايضا و البعد اى البعد الطول العريض العميق والا فلا ينحصر في الجسم التعليمي واه
لمكان و في الجسم الطبيعي و لا يقوم بمحل ولا يحل في الجسم بل يحل فيه الجسم و قائم بذاته لا يخفى
ان هذا الجوهر له عرض وعمق وطول فينتقض به حد الجسم الطبيعي اي (الاصح) يقال ان تحديد الجسم بهذا
الحد على رأي ارسطو وهو لا يقول بوجود ذلك الجوهر و ليتوارد عليه لكونه قائما بذاته وكتب ايضا
اى لا يمكن تواردها تامل و حاضر عليه اى على اداء الشهادة على وجوده و لا يقبل لا وكلا
بين قبول الاشارة الحسية وعدم قبولها فالمراد التوسط بين نفي الجواهر المجردة والاجسام
الكثيفة و المتوسط بينهما الجسم اللطيف فكانه قال كان جسم لطيف والاثار بجميعه ١٢

فان الاحاطة الاول بمعنى الشمول وعلى الحر[illegible] والثانية بمعنى المقارنة في الوجود [illegible] عنه ١٢ علم م

التمسك في الضعف لانه لو كان جسما لكان متمكنا لان كل جسم ولو كان لطيفا عارى (متمكن) اصحاب البعد قوله
والامارات في التصنيف بالامارات اشارة الى ضعف كل وسيشير اليه الش قوله مساواة المكان اشارة الى
الصغرى اعني المكان مساو للتمكن واذا ضممت الى شيء من السطح المذكور بعينا قوله ينتج من الشكل الثاني
لا شيء من المكان بالسطح المذكور وكذا قوله وعموم لكل جسم اشارة الى الصغرى اعني المكان لكل جسم واذا
ضممت الى ليس السطح المذكور بعام لم ينتج منه النتيجة المارة الا ان كلام الش مشعر بان الامارتين (عام) مقدمتان
كالاخيرة الاوليين قوله لان المتمكن يجب ان يملأ اجزاء المتمكن بقدر اجزاء المكان من غير زيادة قوله مشار اليه
اى ذو مشار اليه بالوقوع فيه فتجى قوله والمشار اليه اى نفسه فالقياس غير متعارف ورجوعه الى المتعارف بان
كل جسم ذو مشار اليه بهنا وهناك وكل ذى مشار اليه بهما هو ذو المكان فكل جسم ذو المكان قوله لوى الطير في
الهوا اشارة الى رافعة الاستثنائي والتفصيل لو كان المكان السطح المذكور لم يكن الطير في الهواء المتحرك ولا
الحجر في الماء الجارى لكن الطير والحجر المذكورين (ساكنان) ساكنان فلم يكن المكان السطح المذكور قوله ان التمكن
اى مع ان المتمكن بحاله لم يزدد قوله حكاياته فلا يكون المحيط بالكل محيطا بالكل بعض قوله لم يكن المكان عاما او
للانه باطل قوله تبدل السطوح وليس الحركة الا ابتدال السطوح قوله والجواب الجواب منع للملازمات
على تقرير الش والاول منع للكبرى والثاني للصغرى بمنع كبرى دليلها على تقريرنا الثاني قوله واحد (ابتناء)
على ان المقدار من المشخصات فيتبدل المتمكن بتبدله قوله في الاشارة اى الى الاجسام بهذا و ذاك والى ما
به التمايز بهنا و هناك تامل قوله الذى به هذا التوصيف مستدرك تامل قوله يمتاز المشار اليه بهذا او ذالا
او ذو المشار اليه بهنا وهناك تدبر قوله وان الحركة اى وان الحركة هي انتقال المتحرك من سطح الى سطح آخر
لا مفارقة سطح عن المتحرك واتصال سطح آخر به فعلى هذا يكون السلوك بالنسبة الى الحجر والحركة بالنسبة الى بعضهم يكون
شرح تجريد قوله مستمرة اى تارة وهي المسماة بالحركة بمعنى التوسط قوله غير استبدال المكان بل بينهما عموم من وجه
لاجتماعهما في طير يطير وافتراق تلك الحالة في بيضة في بطنها ودرة في الحقة المنتقلة وتحقق الاستبدال
في الطير الواقف في الهواء المتحرك وكتب اليه هنا ان السطح الذى تحت الحجر لم يتبدل قوله على ما يمنع يقتضى اطلاق اه
المكان على الخيط الذى علق به نحو حجر وهو بعيد قوله دون الهوا اى السطح الباطن له قوله فان قيل كان حاصل السؤال
ان الخلو وان كان سلبا للشغل الا ان القضية مركبة لكونها ممكنة خاصة والمركبة تقتضى وجود الموضوع مع ان الموضوع
معدوم عند من يجعل المكان نفيا صرفا وحاصل الجواب ان الحكم بالخلو عند من ذكر حكم على الجسمين حقيقة فلا
محذور قوله ان يكون الجسمان يعنى امكان الخلاء عن امكان كون الجسمين بحيث آه فالخلاء هو ذلك الكون ثم عبارة
المواقف صريح في ان الخلاء بمعنى كون الجسمين هو مكان المتكلمين قوله قيل نعم هذا مذهب المتكلمين و بعض

اى يجب م

بعبارة م

لقائلين

القائلين بان المكان هو البعد شرح طوالع ق اذا فرضنا الخ صغرى مقدمها الى قوله نصف قوام الاول وتاليها فيلزم الخ

وقوله ولتكن ساعة ولتكن ساعتين في قوة العطف على فرضنا اى فرضنا كونها ساعة وكونها ساعتين فهما نتيجة

المقدم والكبرى اعني وكلما كان زمان الحركة الاخيرة ساعة يلزم تساوى الزمان مع وجود المعاوق والزمان مع

عدم مطويتين وقوله الشرح فيلزم تساوى زمان الخ تالي نتيجة هذا القياس ق فيما اذا كلمة ما اما كافة والمعنى

بيان الملازمة حاصل في هذا الدليل اعني اذا فرضنا الخ او موصوفة والمعنى ان حاصلا في دليل حاصلا في ضمن

هذا الدليل حصول العام في الخاص ق ولتكن اى تلك الحركة اى زمانها ق اذا الحدث صغرى ق فيهما

كلما كان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المعاوق يلزم زمان الحركة الاخيرة ساعة ق اعني الجسم المتحرك في

وهو ما اى جسم ق اذا كان متحركا ق ما اعترض منع للملازمة الصغروية في القياس الاول بمنع كبرى دليلها

ق على نسبة المعاوقين اى من لزم نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المعاوق الى المعاوق فان كانت النسبة

الثانية بالنصفية كانت الاولى كذلك وهكذا ان يلزم زمان قليل المعاوق ساعة حتى يلزم تساوى الزمان

عدمه ق باذاء المعاوقة فقوله فيلزم ساعة وهم بل يلزم ساعة ونصفا ق لزم انتفاء فيه اشارة الى ان

كلا من تلك الامارات تلزم في الاستدلال مقدمة رافعة وانها من المشاهدات ق على سائر اى ما عدا الكم قوله

يعم الماديات باعتبار الكم المنفصل وكتب ايضا عبارة شرح المواقف لما مر من انه يعم الخ ولما لم يسبق ذلك

في كلام الشرح اسقط ما في قوله لما ايضا فيلزم ما في كلامه كافة ق فان قيل المجردات ومنها الواجب

تعالى تامل ق حضورية على ان العلم لا يعم جميع الماديات ق زاد اى ان الحكم باندراجهما تحت

مقولة الكيف كما نقل شارح المواقف عن المباحث المشرقية في بحث المقولات [١ انحصار] في التسع قوله

الاقسام الى الذاتية والا فالكيف يقتضي الاقسام العرضية كما في العلم بالبسيط ق ولا يخرج

بيان لفائدة قوله لذاته ق من التعريف اى التعريف الذى لم يزد فيه ذلك [٧] ايضا بالنظر الى العلم

بالمركب ق حيث علة للنفي لا للمنفي ق الى المتعلق لا الى الذات ق واعترض قد يقال ان هذا الاعتراض

لا اعتراض انما يتأتى اذا ذكر المصنف هذا بدل قوله ولا يتوقف تصوره على تصور الغير فافهم وجهه

ان النسبة معرفة بما يتوقف تصوره الخ فذكر بما ذكره ... ق على تعقل شيء فكما يخرج الاضافي

النسبية بقوله ولا نسبة كذلك يخرج ذلك ق بانه اى بان ما ظنه المعترض توقفا ق بخلاف ...

النسبيات والحاصل ان ما ظن موقوفا عليه في نحو العلم تعقله متأخر بخلاف الموقوف عليه في النسبيات

فان تعقله متقدم عن تعقلها ق وذلك لكونه قضية الدليل ان النسبة اذا كانت عرضية لها الخ

٧ زيد فيه قيد علم اقتضاء الاقسام بالنظر الى العلم بالبسيط والتعريف الذى صح

لم يكن تصور لى بعد تصور الطرفين وليس كذلك ق او داخلة هذا مبنى على ان المقولات النسبية داخلة تحت جنس واحد هى النسبة وعدم كونها اجناسا عالية ثم لا يخفى ان كون النسبة عين حقيقة الاضافة مستلزم لكون الاضافة داخلة فى سائر المقولات النسبية وكونها [illegible] لها وكم يقل به احد ق ثم انواعا اى انواعه الاضافية ق المساحة اشارة الى وجه تقديمها ق قيل اشارة الى ضعف لان عموم القوة اللامسة وخصوصه سائر القوى انما يفيد اولية تلك [illegible] القوة بالنسبة الى سائر القوى لا اولية الملموسات بالنظر الى سائر المحسوسات والكلام فيها الآن يقال ان اوليتها باولية القوة المدركة لها مجازا ولان العموم فى الصورة لغوى بمعنى الشمول وعدم الاختصاص ونحو الكبرى اما عرفى بمعنى الحمل الخاص علىٰ كليا وسلب الخاص عنه جزئيا فلا يتكرر الاوسط على ان العام بالمعنى العرفى انما يتقدم على الخاص اذا كان ذاتيا له تامل ق لتبوتها للبسائط هذا انما يفيد لو تلك الاربعة اصول [illegible] للمركبات فعليه ان يقال اضافة الاصول اليها من اضافة الجزء الى الكل لان اضافة الاصل الى الفرع تامل ق والحادثة لم لم يتعرض للحادثة بملاقات الاغذية والادوية بالبدن ق لانه مفهوم اى الحارة والتذكير باعتبار الخبر لانخلاع معنى الوصفية عنه ق واحد وحدة جنسية ق المحققة المخصوصة ق متخالفة فهى انواع والحرارة جنس لها ق فافهم اشارة الى جواز كون مفهوم الحرارة طبيعية نوعية فتلك الحرارة متخالفة بالصنف قوله فى الحارة هذا مشعر بان الحار مشترك لفظى هذا وعندى ان اطلاق الحار على ما يحدث الحرارة مجاز كما قال الاشاعرة ان المتكلم بمعنى خالق الكلام مجاز ق قد يقال حقيقة عند الش ومجاز عندى ق كما يقال اى حقيقة ق نارية وهذا مختار الامام الرازى ق عن مزاجها عبارة المواقف عن مزاجها وهو اولى ق وقيل وهذا يحكى عن ارسطو كما فى القسطنطينى ق لان العناصر اى غير النار تذبحه ق مبنى يكرر كما ترى من اقامة المظهر موضع المضمر بناء على ان الروح هى الطبيعة اى بسبب تحريك الطبيعة اياها اى تلك الحرارة الغريزية لا جزاء فمه ق وبثبوته وعليه المعتزلة وكثير من الاشاعرة ق ضرورى مرد على الاعتماد اى [illegible] الحاق الاسفرائنى واتباعه ق [illegible] صاعدة من المركز ق نازلة الى المركز ق بمعنى ما على ما فسره ابن سينا ق بمحسوس فضلا عن الملموس ق بحسب الحركات اى انواعها ق متكثرة بحسب اجزاء الجسم المركب من اجزاء لا يتجزى فتركب ق وبالجملة الاظهر ونكون الطبيعى تامل وكتب ايضا اى الحاصل بمجموع ما ذكرنا سهل ق الطبيعية يعنى ان طبيعية الاعتماد بطبيعية الجهة بخلاف طبيعية الميل عند الفلاسفة فعلى هذا

جنسا عاليا بايهم

الاعتماد الارادى والقسرى وغيرهما الى كل واحد من الفوق والتحت طبيعى عندنا الان في تسمية الكل مثلا بالثقل والخفة
بعيد ق ويمكن ان يقال ان الارادى والقسرى عندنا ليسا داخلين في المقسم فالمراد بقوله المصنف المدافعة الغير الارادية
والقسرية مذبذب ق الطبيعى مايلزمه فحواه ق متضادان تضادا حقيقيا ق فانما هو بل انما هو على اصطلاح الا
لمتكلمين فان طبيعة الميل بطبيعة الجهة كما مر ق المبصرات سواء كانت اصولا او فروعا كما هو الظاهر لكن لا يخفى ان من
الفروع ما ليست داخلة تحت مقولة الكيف فضلا عن الكيفيات المحسوسة ومنها ما كانت داخلة تحتها لكن كانت
مباينة للكيفيات المحسوسة ق التى صفة كاشفة ق بالذات احترازا عن الواسطة في العروض فقط ق برؤية الضوء
فان الضوء واسطة في الثبوت دون العروض ق مالا يعلم سواء لم يكن من مقولة الكيف اصلا او كان ولكن لم يكن
من الكيفيات المحسوسة ق مبصرة اى عند الحكماء لا المتكلمين ق اولا اى حقيقة لا مجازا ق ثانيا اى مجازا ق بالسفينة
فان الحركة قائمة بالسفينة فقط ومستندة اليها حقيقة والى الراكب مجازا فتلك السفينة[٧] في العروض ثم هذا
بناء على ان يكون الحركة تبدل السطوح واما اذا كانت الحالة المستمرة فهى مستندة اليهما حقيقة ويكون السفينة
واسطة في الثبوت ق لم يتكلف ولذا اختلف في وجودها اما الاوضاع والمقادير فظاهر حيث لم يقل بوجودها
المتكلمون واما الكيفيات المختصة بالكميات فلانها قائمة بالكمية وهى غير موجودة عندهم والاكوان الاربعة
فقد اختلف في كونها محسوسة بل في كونها موجودة ايضا ق الوجه حقيقية ق بخلاف الضوء رفع للايجاب
الكلى ان كان كل من الضية والنور او الشعاع والبريق كما سيأتى اسما لنوع من الضوء والا وهو الظاهر فسلب كلى ه
ق الشفافة عبارة المواقف للاجزاء الشفافة ق لاحقيقة له وفاقا ق الزجاج [illegible] بتثليث الزاء ق
حقيقة وفاقا ق عدم ملكة لم يقل عدمه بل اقام المظهر مقام المضمر لئلا يتوهم ان التقابل تقابل الايجاب
والسلب ولم يكتف بذلك بل ذكر لفظا صلة للعدم ليعلم ان المراد بالملكة ههنا هو الضوء ق والفعلى
وكذا المشتقات احدهما في المتن والاخر في الشرح وكذا معمولا ان في شرح كالعكس ق ما ثلا ق
اى لموجوديتها ق للخارجى اى لكونها موجودة على زعم الخصم ق لو قيل منع للملازمة المتن مع السند ق لم
لم يفرق ق في المواقف ان المتفرق رق غير الضوء ق بالطبع للاجسام المتعددة المتماثلة كحركة الجسم الواحد
الشخصى والا فالضوء عند المتوهم اجسام لا جسم واحد فلا منع للكل بعضها متحركا بالطبع الى العلو وبعض
اخر الى غيره من سائر الجهات ق قيل القائل الشيخ ابو على سينا كما في شرح الطوالع والكثير من الحكماء
ق فان الالوان هذا ما استدل به ابن الهيثم ق في الحس اى في محل القوة الحاسة او في وقت الحس وقوله الى ا
لصماخ من اقامة المظهر على الاول ق عند وصول الهواء المتموج يعنى ان الهواء المتموج لا يعرضه الا اذا وصل

[٧] والسطوح

ق ولم اى بعد الحكم بوجوده خارج الصماخ ق تردد اقول التردد على ما يا خذ من كلام المواقف فى انه هل يتوقف الاحساس على
وصول الهواء الحامل الى الصماخ اولا يجوز بل ان يدرك المسموع الصوت القائم بالهواء الخارجى فقط فعلى هذا كان على ا
الشم ان يقول ولهم تردد فى ان المسموع هل هو الصوت القائم بالهواء الواصل فقط او بالهواء الخارجى فقط
فاختار المصنف ما هو الحق اعنى كون المسموع كليهما تدبر ق اذ اوصل الهواء الحامل للصوت وكتب المحشى
اى بتموجه لا نفسه تامل ق ايضا هذا وقوله الآتى وانه ليس المسموع اه مشعر بان كلا من هذين الامرين دال
على تعلق الاحساس بالصوت القائم بكل من الواصل والخارجى وليس كذلك فان ما نحن فيه مما يدل على التعلق با
لخارجى واما الدال على التعلق بالواصل فالامران الاخيران فتامل ق ادراك جهته رافعة للقيل الذى
ذكره الشم وكذا قول المصنف والتميز اه ق ولم يكن الاول او ق لما ادركنا بالضرورة ق لانا اذا سمعناه قد يقال
ان فيه مصادرة ق ولم يتعلق الاول او بوصول الهواء اى وصول تموجه ق اى بين صوت آخر معروض لكيفية اخرى
يكون بها مثله اه ق يماثله واذا امتاز عما يماثله فيهما فبطريق الاولى يمتاز عما يخالفه فيهما ق
والثقل او بجمعها او وكتب المحشى اى فقط لا مع الكيفية العارضة اذ لا يمتاز الصوت المعروض ق
للكيفية التى بها يكون دالا عن صوت يماثله فى تلك الكيفية بل عن صوت معروض لكيفية بها يكون حرفا آخر
ق احتراز عن الحدة اى عن الصوت المعروض للحدة والثقل لوجوب كون المحترز عنه من جنس الحروف اعنى ق
الحرف وكذا الكلام فى قوله الآتى احتراز عما ليس كذلك ق فيمتاز بها اى يتميز فى المسموع والا فيخرج
بما يخرج به الغنة والبحوحة هذا لكن الفرق تحكم كما صرح به القوشجى ق عما يشاركه فيه تفنن قوله
فى نفس المسموع وهو مجموع العارض والمعروض كما صرح به قدس سره فى شرح المواقف ق بان يختلف
اى لا يكون ما به التميز مسموعا فانه غير لازم وكتب المحشى قوله بان يختلف اى المسموع باختلافه اى باختلاف ~~مع لا بان~~
ما به التميز اعنى الكيفية قوله اذ قد يختلف الصوت فيهما الصواب اذ قد يختلفان او قد تختلف
بارجاع الضمير الى [illegible] لغنة والبحوحة هذا هو الموافق لعبارة شرح التجريد وشرح المقاصد
ومقتضى الثانى للشم ان لم يأول ان المستتر فى ان يختلف للصوت والضمير فى باختلافه للمسموع
فتامل ق عما ليس كذلك اى عن صوت معروض لما ليس كذلك ق والبحوحة والقصر والطول والطيب
وعدم الطيب ق اذ قد يختلف الصوت اى كيفيته تامل ق والمسموع واحد اذ الغنة والبحوحة
لا يتعلق بهما السمع ق اما مقصود اى امر مقصود تامل بل الظاهر ان يقول وهو اما اه ق فالى

الفا الفتحة اى فى امالة الحرف الى الالف تحصل الفتحة وهكذا ق والى صامت ومقابله المصوت ق وسميا اى القسمان المذكوران والصمت السكوت فالالفاظ بعضها صامت وبعضها مصوت فهما حقيقة اسماء الالفاظ ثم اطلق الثانى على سبب التصويت اعنى الحركات والمدات والاول على المسكوت عنه ق اى من الحروف المراد به ما فوق الواحد ق مطلقا اى سواء كانت الحروف مقاطعا او صامتا ومصوتا او سواء كان المؤلف مفيدا اولا ق بما يفيد ظاهره وان لم يتألف من المقاطع كق امرا ق من المقاطع المراد به ما فوق الواحد ق مثل ق امرا فانه كان مؤلفا من حرفين صامت ومصوت وكتب الف ولا كالانيغى ق لفظا فيلزم ما بين اللفظ بهذا المعنى والكلام بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه ق من مقولة الكم اى الكم المنفصل فعلى هذا يلزم الكم المنفصل ينقسم الى قسمين فان هو العدد وغيره فان هو القول اذ يقله اشارة الى الصغرى اى اللفظ ذو جزء يقدر به ق وقوله الخ وكل ما هو كذلك فهو كم كبرى وقول المحشى ورد منع للصغرى ان اريد التقدير بالذات وللكبرى ان اريد بالتبع ق فان اجزاءه دليل للصغرى ق بل راجع الى تقدير المساوى بالمساوى بقرينة قوله الى ذراعين حيث لم يقل الى ربع مثلا ق من جهة الكثرة التى هى من الكم المنفصل ق مشروطا بالمس مع ان الذوق فاعله لبعض الملموسات كما يصرح به الخ ق والجاد يعنى ان الاختصاص واضافه تحت الكيف فيلزم الاختصاص حقيقيا ق هو القوة اه هذا مذهب ابن سينا وكتب الخ هذا رد على من زعم انها قوة الحس والحركة الارادية والتغذية ق من غير اغتذاء وزيده صاحب المواقف بانه لمفقود فى العضو المفلوج هو الفعل اعنى الاحساس والحركة الارادية وذلك لا يدل على فقدان قوة مقتضية لهما لجواز ان عدم الفعل لوجود المانع لا لعدم المقتضى وفى العضو الذابل هو التغذية وذلك لا يدل على فقدان قوتها ق والمراد من القوة اشارة الى دفع اعتراض ذكره صاحب المواقف على دليل ذكره ابن سينا على كونها غير قوة الحس والحركة وقوة التغذية لكن لا يخفى انه لا يثبت به المقدمة الممنوعة تدبر ق فلا تنفك هى هى انتفاء الضد وانفصل من القوة لا يستلزم القوة فلا يتوجه عنه قوله فلا تنفك هى هى ق ولا بوجود البنية على اشتراط هذا يغنى عن علام اشتراط الاول بخلاف العكس ق وعند المعتزلة اى عند متاخرى المعتزلة كما سيأتى فى الجواهر فى فصل احكام الجزء ق يتولد من بخارية المبادر من سلسلة العبارة ان الروح غير البخار المتولد من الاخلاط ق عرفت عبارة عن جسم وخرج التجريد فى بدل منه ق بمعنى الايجاد اى افادة الوجود المجهول ق فيما له وجود محمولى ق على عدمها اى بدون اعتبار الاتصاف بالفعل بها ق صفة المدرك فهو صفة من صفات النفس ق والتميز ونحوه صفة المدرك فلا يكون من الصفات النفسية ق عند المدرك فيكون من الصفات النفسية ق اضافة فيصير بعينه

ينقول لم وليس فيه قوة الحركة والعقل من غير اغتذاء مثلا منه

ينبغي ان يعلم وقت ذلك ميل الى ٢٧ م الرازي القائل بتعلق العلم التعلق مع التغاير بوجود الصورة ..

تفسير جمهور المتكلمين المنكرين للوجود العقلي كما ياتي ق هو الصورة الخارجية كما في العلم بالنفس وصفاتها والذهنية كما في غيره وكتب ايضا اقول لم يقل او الصورة الحاضرة حتى يشمل العلم الحضوري اشارة الى ان المصنف انما ذكره استطرادا اذ ليس من الكيف فضلا عن الكيفيات النفسانية تامل ق والتميز والظاهرة ق الا على القول بالشبح فانه عليه لا حاجة لكونه كيفا عارضا للنفس الى اعتبار قيد الحيثية بخلافه على القول بالوجود الذهني فانه لكونه متحدا مع ما في الخارج لابد لكونه كيفا من اعتبار قيد الحيثية ق صورة مغايرة حقيقة على القول بالشبح او اعتبارية على القول بالوجود الذهني ق شاهدة اى بالامكان ق مشاهدة اى بالامكان ق او بصورتها اى الكلية او الجزئية ق كما في الماديات اى حال الاحساس او بعده تامل او بصورتها الكلية ق والمعدومات وكذا الماديات قبل الاحساس ق اى الصورة والمراد بها هنا ما هو معلوم وذو صورة في المعدومات خاصة عند البعض وفي الكل عند البعض كما سيظهر لا ما هو على في الاه لضميرها تامل استدلالهم ق مع كونها مغايرة اقول المناسب ان يقوله لكونها مغايرة اه او مع كونها ماويتها تدبر ق فيها الا ظهر الصافي التقديم للحصر ق فان الهوية صغرى الشكل الثاني ق بخلاف اه اشارة الى كبراه ق الصورة الذهنية ق ليس حصولها اى الذى يقتضي الارتسام وكتب ايضا صغرى الشكل الثاني وال كبرى مطوية والتقرير ان الصورة ليس حصولها في الذهن كحصول العرض والموجب للاتصاف ما كان حصوله كحصول العرض فالصورة ليست موجبة للاتصاف ق كحصول العرض التحقيقي لم الاتصاف والقيام ق بالمدرك حتى يلزم الذهن والمدرك حارا بتصور الحرارة وباردا بتصور البرودة واسود بتصور السواد وابيض بتصور البياض الى غير ذلك ق ولان الاتصاف علة لتفريع لا يوجبها قبله فان قيل كانه نقض اجمالي لدليل عدم ايجاب الاتصاف باستلزامه محذورا هو عدم صحة كون العلم عبارة عن تلك الصورة ق فكيف يلزم منتجة القياس من الشكل الثاني اشارة الى الصغرى بقوله واتصاف الذهن بالعلم اه والى الكبرى بقوله واذا لم يكن حصولها فيه حصولا اتصافيا فنظم القياس هكذا العلم حاصل في الذهن حصولا اتصافيا والصورة ليست حاصلة فيه حصولا اتصافيا ينتج ان العلم لا يكون صورة ق قلنا الصورة حاصل الجواب منع القضية القائلة بان الصورة ليست حاصلة في الذهن حصولا اتصافيا ان اريد بالصورة الصورة من حيث الحصول وتسليمها والتزام النتيجة مع منع لزوم المحذور ان اريد بها الصورة من حيث الذات والاتحاد مع الخارج فتامل ق فانما بها كما يظهر بر المصنف في العلم بالمعدوم ق موجودا عينيا او العلم عبارة عن هذه الصورة ق من حيث ذاتها ومن حيث اتحادها مع الخارج ق عن الحصول في ا

اشارة الى ان هنا وجها اخر علة اخرى لعدم اتصاف المدرك بالمدرك لا انه علة لقوله ليست حصولها اه وانه ليس هنا موقع ان التاكيدية لعينيك

(المعلوم ب)

الذهن ف صورة موجودة بالوجود الظلي والعلم وبهذا بما المختلف فظ عند بعض وفي المعلوم عندنا المحقق وكتب ايضا موجودة في ضمن الصورة الاولى ولذا قال عب حـ في حواشيه على شرح الشمسية ان هنا وجودا واحدا للعلم اصالة وللمعلوم ضمنا ف ومن انكر الوجود اي الوجود العقلي المتحد مع الخارجي على ما يأتي من قول الشـ في الحاشية لكون القائلين بان العلم هو الاضافة لم يكونوا نافين للصورة او المطلق مثلا او غيره على ما يشعر به قول الشـ ولم يثبت غيرها بما يعول عليه ف مجرد اضافة وتعلق وكتب ايضا لا يخفى ان على ما سيأتي اول مقولة الاين من ان الحكماء اثبتوا المقولات النسبية والمتكلمين انكروها الا الاين ينبغي ان يكون العلم عند جمهور المتكلمين القائلين بانه مجرد اضافة من الامور الاعتبارية وما مر او ان الاعراض من جعل العلم من اقسام الموجود مبني على كون العلم صفة ذات اضافة ف على ظاهره لكن ليس لادراك التميز بالصورة المنتزعة او الحاصلة ابتداء وهو ظ ف وهذه الاضافة المسماة بالتعلق عند المتكلمين ف ولم يثبت غيرها اي لا من الصورة المتحدة مع الخارجي ولا من الشبح ولا من الصفة الآتية وبهذا تبين دفع ان جمهور المتكلمين نافون للشبح ايضا فالاشكال الآتي غير مندفع بما ذكره الشـ وانما يندفع بما ذكره عب حـ في حاشية شرح المواقف من ان التعلق العلمي يكفيه التعدد والتكثر في المفهومات في انفسها ولا يستدعي الثبوت في الخارج او الذهن انتهى بلفظه وكتب ايضا حتى يجوز اطلاق الادراك والعلم عليه لم نقل حتى يلزم اذ على تقدير ثبوت الغير لا يجب القول بان الادراك هو ذلك الغير دون التعلق والاضافة وذلك ظ ف ولم والاعتراض على منكري الوجود العقلي ف بان التعلق كان الاعتراض مختص بالشق الاول والا فالمتعلق بالكسر في الشق الثاني الصفة والمتعلق بالفتح النفس وهما متغايران بالذات نعم يرد اعتراض آخر وهو لزوم اتحاد العالم والمعلوم فان كلا منهما هو النفس لان العالم هو الصفة والمعلوم هي كما لا يخفى فيجري ما ذكره الشـ ف فاشكل عليه اي على منكري الوجود العقلي ف فلزم اطلاق الادراك على تلك الصورة دون الاضافة من غير لزوم وكتب ايضا بخلاف القول بان العلم والادراك هو تلك الصورة دون التعلق والاضافة فانه حينئذ لازم ف اذ علم انه اي الادراك ف غير الاضافة اي بحسب الجواز ف وحالة نوعية من حيث قيامها بالذهن لا من حيث الحاصل مع الخارجي ف اختلاف افراده بان يكون بعض افراده صورة وبعض آخر غيرها على تقدير كون الادراك عبارة عن الصورة في المعلوم او بان يكون احد طرفيه في بعض الصور صورة وفي بعض اخرى غيرها على تقدير كون الادراك عبارة عن الاضافة في المعلوم ف مندفع بان الاضافة لو لم يكن قولها كما اشرنا اليه في باب الامور العامة وكذا تفسيره في الحاشية ما نصه

فعلى هذا ينبغي ان يكون الـ القافية تامل فيها فد يكون القضية لو ... منه

فيجوز

بعض

جزء كي

لقلت مراده بهذا الكلام على ما ذكره عرج ثم ما نقلنا سابقا بان يكون المراد بالامتياز التكثر والتعدد في نفسها
و على الامتياز كلامه في الحاشية مشعر بان الامتياز بالمعنى المصدري و يجوز ان يكون بمعنى ما به الامتياز
الشئ اعنى الشبح والمثال وكتب ايضا لا يقال الاضافة هو التميز ولا فرق بينه وبين الامتياز
فكيف يتوقف عليه لانا نقول الاضافة هو التميز عند المدرك على مامرّ والمراد بالامتياز التميز
في نفسه ولا شك ان الاول مترتب على الثاني والمراد بالاضافة هو [illegible] لتميز لا التميز فافهم ق
على وجود المتمايزين لا في الخارج ولا في الذهن وكتب ايضا وجودا حقيقيا بل انما يتوقف على الشئ
والمثال ق وحصولها على حذف المضاف اى وحصول ذيها اى ذى الصورة ق اى الوجود الغير المتاصل
هو الاقرب والا فيجوز ان يكون عائدا الى ما يعود اليه ضمير حصولها في الاحاجة الى التاويل مع ٥
ان الوجود الغير المتاصل هو الصورة الماخوذة بالحيثية الثانية فلا يجعل امرا آخر كما بيناه ٥
وبين الماخوذة بالحيثية الاولى تامل ق وحصولها فيه حصولا انضماميا ق معلوم فالعلم هو
الصورة الماخوذة بشرط شئ من ملاحظة القيام والمعلوم هو الصورة الماخوذة بشرط لا شئ
من ملاحظة القيام وان شئت قلت ان العلم هي الصورة الماخوذة بشرط لا شئ من ملاحظة
الاتحاد مع الخارج فالمعلوم بشرط شئ من ملاحظة الاتحاد واما الصورة المنقسمة اليهما
فهي ماخوذة لا بشرط شئ ق وذو صورة فقد يقال يجوز ان يكون المعلوم وذو الصورة ٥
في المعدوم ماهية المعدوم مع قطع النظر عن كونها في ضمن العلم ق فان العلم والصورة
والمعلوم وذا الصورة ق ما في الخارج وليس المعلوم في الكل معنى واحدا حتى لا يجوز اختلاف
افراده ق احساس بالحواس الظاهرة [illegible] ق للشئ من الاعراض ق وهو ادراكه مع الهيئة ١٥
كان المدرك هنا عند [illegible] هو الحس المشترك قياسا لحال غيبته على حال حضوره فقط
وهو ادراك المعاني والمدرك هنا عند الحكيم هو الواهمة ق غير مختصة باحدى الحواس ا
لظاهرة ق من حيث هو هو اى بشرط لا شئ من الحضور والهيئة ق ولكون المدرك جزئيا اى ماديا
ق اى الادراك بالباصرة ق كما عليه الجمهور من المتكلمين ق ا[illegible] الجازم اى الجازم متعلق والمراد
وبالجازم المجزوم به ق جهلا مركبا ومنه تقليد المخطئ ق اعتقادا اى تقليد المصيب وكتب
ايضا اقول ان الاعتقاد اعم من تقليد المصيب اذ يجوز ان يكون لنا تصديق جازم مطابق
غير ثابت من غير ان يكون مستندا الى تقليد وقد جاء الاعتقاد بمعنى مطلق التصديق ق
والجهل المركب ومنه تقليد المخطئ ق وبالجملة توطئة لقول المصنف واما الشك ا٥ ق في ا
العلم بالمعنى الاخير المرادف لليقيني ق لان غير الجازم اى وانما اختص التصديق في المذكور
ولم يشمل الشك لان ا٥ ق عبارة عن نفي التردد كان المراد انه عبارة عن ادراك النسبة على

شنده الحكيم صح

فالابصار صح

سيلاك

على سبيل التردد تامل و ملاحظة الطرف لا الحكم بد حتى يدخل في التصديق و عند العقل فكيف يقال انه لا حكم في الشك و بمنزلة قولك آه لان الباء في قولكم الشك هو الحكم بتساوى الطرفين داخل على المجمل ومرادنا بالشك ان يلحق النسبة موجبة لا لان يلحق الشك طرفا للنسبة و الى زوالها بان لم يبق في الحافظة كما لم يبق في الحس المشترك و مضادكم اى للعلم بالمعنى الاخير المرادف لليقين والاقسم من التصديق (ملخص منه)

وكذا العلم في قوله علم ملكة للعلم ولم يجز ان يلحق في الضمير استخدام وكتب اليه الجهل المركب جهل منضم الى جهل آخر فالتركيب بمعنى الضم فالجهل الاول عبارة عن الصورة اللامطابقة و الجهل الثاني عن عدم العلم بان تلك الصورة لامطابقة عما من شان العلم به ذلك فالجهل الثاني (عبارة) المنضم اليه جهل بسيط و وقيل القائل كثير من المعتزلة كما في شرح المواقف و فان العلم بمعنى اليقين

و والنسبة خارجة وفيه ان اللازم خروج المطابقة واللامطابقة عن الاعتقاد الجازم و متعلق لا خروجهما عن حقيقة العلم و الجهل المركب عن حد نظيره ان الناطقية والناهقية خارجتان عن تعريف الحيوان داخلتان في تعريف الانسان والحمار و وهو الاستعداد ا ه هذا مرتبة اولى من العلم و للعلم التصوري والتصديقي وكتب اليه النظري والضروري و للعلم الضروري التصوري والتصديقي و يلحق بالحدسي كلام ككلام شارح التجريد مشعر بان الاستعداد للعلم الاولي كقولنا الكل اعظم من الجزء يلحق بالحدسي اليه مع انهم اطبقوا على ان الحكم في الاوليات لا يتوقف الا على تصور الطرفين والنسبة و لحصول الضروريات بلا واسطة او بواسطة و اما اجمالا اى العلم الاجمالي مرتبة ثانية من العلم و اى تفاصيل الاجزاء والجزئيات و كمن علم اى كمن له ملكة استنباط مسئلة لما يفطن من كلام ولم يسوق و فيسئل اى ففعل عنها ثم يسئل عنها كما في شرح الطوالع قال قدس سره في حاشيته واما قبل السوال فليس العلم بها الا بالقوة القريبة من الفعل و او تفصيلا العلم التفصيلي مرتبة ثالثة من العلم و الى اجزاء المعلوم او جزئياتها و بالاتفاق من المتكلمين و في الجواز اى في جواز وقوع الانقلاب بالنظر الى الذات في الكل على آه و ومنعوا اى حكموا بامتناع الوقوع امتناعا بالغير و فصح على الكل فيه اشارة الى ان دعوى هذا البعض كلية اى يجوز انقلاب كل ضروري الى نظري و ورد الآمدي و ومنعه بعض و آخرون وقالوا لا يجوز انقلاب شيء من الضروري الى ذلك لاديته الى جواز خلو العاقل عن ضروريات بلزوم والتالي باطل وحاصلها اعتراض الح منع الملازمة ان اريد خلو من هو عاقل عما هو ضروري بعد الانقلاب ومنع بطلان التالي ان اريد خلو من هو عاقل عما هو ضروري قبل الانقلاب وكتب اليه من متاخرى المتاخرين و وانه صح اشارة الى المقدمة الواقعة و وفيه [illegible] عنى مذكور في شرح المواقف كانه انما لم يتعرض له لانه لا يتمشى على رأي من قال ان العقل علم بالضروريات

اذ يلزم ح ان لا يبقى العاقل عاقلا فضلا عن ان يكون ناظرا في العلوم فتامل وكتب اليه منع للمقدمة ا
لواقعة و ان الخلو اى خلو العاقل الناظر و لا يبقى بهذا الوصف فلا يلزم خلو العاقل عما يستحيل
العاقل عنها اذ بعد انقلاب جميع الضروريات نظريات لا لا يوجد عاقل بمعنى عالم ببعض ا
لضروريات حتى يلزم ... خلو الجاهل ... عما يستحيل انفكاك العاقل عنها و هو جائز بل واقع
و الحادث اى بخلاف العلم القديم فانهم اتفقوا على عدم تعدده بتعدد المعلوم بناء على انه
الصفة ذات الاضافة عندهم تقليلا للقدماء ما امكن و لئلا يلزم العلم القديم من الصفات
الاعتبارية بخلاف ما اذا قيل انه الصورة الحاصلة او الاضافة فانه ح تكثير القدماء بما
لا ... يتناهى على الاول و لا يكون صفة حقيقية بل اعتبارية على الثاني و دلت اى دلالة
قطعية فافهم و بل الوضوح لا بالمعنى السابق في مسئلة اشتراط الحيوة بالبنية فانه مشترك
بين الحيوانات و لا كلام ان اراد انه لا كلام منا للحكماء في ذلك ففيه ان القدماء منهم
على استقلال الحواس في ادراك الجزئيات و القائلين بالنفس لطاهم الافراد كما هو المناسب
بالسياق ففيه ان النفس عندنا مستقلة في ادراكها و لذا جوزت الشريعة ادراكها
لها بعد المفارقة كما سياتي كل ذلك في بحث النفس و القوة و هي التي يقم ان العقل ...
... و ببعض المعلومات التصورية او التصديقية و اذا احست بالحواس الظاهرة
او الباطنة و ارتسمت ... السبب و صورها الجزئية و نسبة بعضها وقوعا
او لا وقوعا و استعدت قد يقال ان القول بارتسام الصور في الالات و باستعدادا
لنفس و الفيضان مذهب الفلاسفة و الكلام في مذهب المتكلمين تامل و و احكام
كلية ايجابية او سلبية و بحيث تمتاز بهذه الحيثية الى ان القوة المذكورة لا تفسير
مناط التكليف في ابتداء الحصول بل لا بد من كمالها و النظريات التصورية او التصديقية
و الحسنة و القبيحة لان المراد بالحسن و القبح العقليان لا الشرعيان فالمراد بالمميزة المميزة
بالفعل و البهائم قد يقال ان العلم ببعض الضروريات الكلية كاف لعدم توجه التكليف الى ا
لبهائم كالصبيان و المجانين الغير المميزة و ان لم يكلف للمميزة و يسهل معرفتها ضمير معرفتها و
تعريفها للارادة و سائر الوجدانيات او كلمة في للتعليل فلا يرد ان وجه الشبه لا بد ان يكون
مشتركا بين الطرفين و وحدانها عطف على انها في المتن و في الوجود اى بين ارادة

لا عطف م

اى بين الارادة والشهوة عموم من وجه بحسب التحقق فيكون بينهما مباينة كلية بحسب الحمل ق فهذا اى لان الارادة
متعلقة بالقوة الادراكية وكون الشهوة متعلقة بالقوة الطبيعية ق ايضا اى كمفارقتها للشهوة في
الوجود ق لان نسبة القدرة الخ اشارة الى قياس من احدهما مثبت لكون القدرة ليست بارادة
والثانى مثبت لكون الاعتقاد هى الارادة تقريره الاول ان نسبتها الى الطرفين على السواء وكل ما هو
كذلك ليست بارادة او الارادة ليست كذلك فالقدرة ليست بارادة وتقرير الثانى ان اعتقاد النفع يرجح
احد الطرفين وكل ما يرجح احدهما ارادة فاعتقاد النفع ارادة ق يترجح اى به ق ذهب بعضهم اى
المعتزلة لما ذهبوا اى قدمائهم واوائلهم ق موجب بالذات لكون الايجاب كما لا بزعمهم ق فزعموا
اى اوائلهم وكبرائهم الاولى وزعموا وفي كلامه نشر على وفق اللف ق وعما ذكر لا يخفى ان دفع ا
لشناعة انما هو بحسب اللفظ الايرى ان القدماء انهم لا ينفون عنه العلم ق بمعنى العلم لا يبعد
التعميم في العلم بحيث يشمل سائر الحيوانات كما في اعتقاد النفع ق لانها اى ترجيح الارادة على حذف
المضاف ق او ميل يعقبه حتى يقع انها عين اعتقاد النفع او ميل يعقبه كما في التفسيرين السابقين
ق فان الهارب من السبع ق احدهما النفع الخ فالعلم بمصلحة النجاة انما يرجح الذهاب على عدمه لا
لذهاب باحد الطريقين على الآخر فعلم من هذا انه ينفك الارادة عن العلم مع ان الشارح سيصرح بانها تابعة للار
والعلم بالمصالح عند الاصحاب ايضا فان قيل العلم بالنجاة في كل من الطريقين كاف لتبعية الارادة قلنا
للمعتزلة القول بمثل ذلك فلا يدل هذا الدليل على بطلان مذهبهم ق لانا لا نسلم هذا لا دليل في
كلام المصنف لان حاصل اعتراض المصنف ان اصحابنا عدلوا عن التعريفات السابقة الى هذا التعريف لان
الارادة عندهم ليست من جنس الاعتقاد والميل مع انه لا يعلم بهذا التعريف انها ليست من جنسهما
فالظاهر ان يقول بل لانه او على ان لانه ق وجود صفة كذلك بل هو ممتنع لانه اه ق وينقل الكلام
فنقول انه تساوى نسبته الى الطرفين فيحتاج الى مخصص آخر او لا فيلزم الايجاب وهلم جرا ق او التسلسل
في الارادات او تعلقات ارادة واحدة ق او لا لا بما يتم انه يجوز ان يكون لها اولوية لاحدهما كافية
للترجيح غير واصلة الى حد الوجوب فلا يلزم الايجاب وانما يلزم لو تعلق بالجانب الآخر وان حصل
له داع اقوى من تلك الاولوية ق فيلزم الايجاب اى ولا يجرى هذا في التفسيرين السابقين وكتابيه
واجيب باختيار الشق الاول وبالتزام التسلسل في تعلقات ارادة واحدة لكونها امورا اعتبارية
وهو الذى ارتضاه بعض المحققين لكن لا يخفى انه على هذا لا يكون تعلق الارادة ترجيح الازلية الا
على القول بان تقدم القصد ذاتى فانه يمكن القول بمثل ذلك في تعلقات القدرة مع استواء
نسبتها الى طرفى المقدور فلا دليل حينئذ على عدم كون القدرة ارادة بان يكون شئ واحد باعتبار التأثير
قدرة وباعتبار الترجيح ارادة ق قلنا حاصل الجواب اختيار الشق الاول وتسليم الاحتياج الى

القدرة ٢

فالقدرة ب

اى الطرفين

الى مخصص آخر حتى يتسلسل او يدور وعدم تسليم لزوم الايجاب حتى يكون المريد موجبا فافهم ق تابعة للادراك اه
لتصورية لانسبته الى الطرفين على السواء ولا التصديق بالوقوع لكونه تابعا للارادة لا متبوعا لها اه
بل المراد به العلم بالحكم والمصالح وكتب ايضا هل المراد بالادراك العلم بالحكم والمصالح حتى لا يبقى بين اه
التفسير الاخير والتفسير الثاني فرق في ورود الاشكال بالهارب فحينئذ كل صفة تابعة للادراك فافهم
ق مع ضد الآخر والكبرى اعني لو جاز اجتماع كل منهما مع ضد الآخر يلزم جواز اجتماع ارادة الشيء مع
ارادة ضده مطوية ق هو العرض مثلا وكتب ايضا وكالحلاوة المخالفة للسواد تجتمع مع ضده الذي
هو البياض مثلا ق فلم اه هذا تالى النتيجة ق مع ارادة الضد كما لزم جواز اجتماع كراهة الشيء
مع كراهة الضد لان ضد ارادة الشيء نفس كراهة ذلك الشيء ولم يتعرض لهذا لعدم كونه محذورا اه
فيما اذا كان للشيء ضدان فاكثر كالقيام فان له ضدين اعني القعود والاضطجاع فان مريد واحد
من الثلثة كاره لكل من الآخرين دون العكس ق لان ضد كراهة الضد اه كما ان ضد ارادة الشيء
نفس كراهة ذلك الشيء ق نفس ارادة الضد اقامة المظهر مقام المضمر العائد الى المضاف المضاف
اليه لكراهة في ذكر ذلك الضد ق واجيب منع للصغرى ق متلازمين اي يكون كل منهما
ملزوما للآخر ق مع ضد اللازم وبالعكس ان كان اللازم مساويا كما فيما نحن فيه ق ثم لا يخفى معارضته
ق وفق الارادة اي تعلقها ق غير مؤثرة عندنا فكلما دخل في شيء من التوقيفي مؤثر فالقدرة
ليست مما دخل في شيء منهما ق قلنا جواب بتحرير المراد من التأثير حاصله منع الصغرى ان اريد
التأثير بالقوة ومنع كلية الكبرى ان اريد التأثير بالفعل وكتب ايضا هكذا اجاب المصنف في
شرح المقاصد تبعا للآمدي وقال عصام في حواشي المواقف بعد نقل هذا الجواب عن شرح
المقاصد لكن اثبات القدرة الحادثة في شانها التأثير دون خرط القتاد كيف وقد
قام البرهان على امتناع تاثيرها انتهى ق بمعنى انها اه اي فيكون التعريف بمعنى انها اه ق
اذ هي صفة للموصوف ق للتغيير اي لتغيير صفة ق في آخر اي غير الموصوف ق من حيث اه
والحاصل في الشيء هو آخر في الجملة ق الاعتباري ليشمل قوة النفس الناطقة اذا عالجت نفسها اه
ق قال بعض الافاضل افاد بهذا النقل ان اطلاق لفظ القوة على هذا المعنى الكلام اطلاق اه
مجازي او عرفي من قبيل اطلاق اسم الشيء على اثر من سببه فهو مجاز بعد مجاز او عرف بعد عرف تامل
ق من الافعال الشاقة وتركها بالارادة ق والانفعال لربما فيكون اللازم مساويا للملزوم ق وبهذه
الحيثية فيكون اللازم اعم ق الى اللازم فيكون مجازا بعد مجاز او عرفا بعد عرف ق القوة النباتية
فانها مبدء الافعال مختلفة كالتغذية والتنمية والتوليد المثل ق المسماة بالقدرة يرد عليه ان

(حاشية: ...الارادة ... المطلق... — على الهامش الايمن)

(حاشية: وكذا — على الهامش الايسر)

اطلاق

ان الطلاق الوارد على النساء مخالف للعرف واللغة ق على التفسير الثاني ومن ههنا ظهر ان بين التفسيرين عموما
من وجه ق مع التفسيرين بل الفقهية العنصرية مادة الافتراق للتفسير الاخير عن التفسير الاولين ٭
ق ثم القدرة ويقال لها الاستطاعة وكتب ايضا هذا عند الشيخ واصحابه ووافقهم في ذلك كثير من المعتزلة ٭
كالنجار ومحمد بن عيسى وابن الراوندي وابن عيسى الوراق وغيرهم كذا في شرح المواقف ق مع الفعل ٭
اى معية آنية لا زمانية حتى يشملها اذا كانت القدرة في آن والفعل في آن آخر لذلك المحذور ق ولا نفلت
هذه صغرى والكبرى اعني ولو انعدمت يلزم وجود المقدور بدون القدرة والمعلول بدون العلة
مطوية ق لامتناع اه علة الصغرى ق فيلزم هذا ناف النتيجة وقوله وهو محال رفع له فينتج رفع
مقدمتها ق ولا يرد النقض الاجمالي ق بانه يجري للكبرى المطوية اى انا لا نم انها لو انعدمت لزم وجود
المقدور اه لم لا يجوز ان ينعدم الفرد السابق ويوجد فرد آخر حال الفعل ق مما هو قبل الفعل
ضرورة واتفاقا وكتب ايضا ومن المعلوم ان علمنا بصدور فعل بعد ساعة وارادتنا له موجودان بالضرورة
قبل الفعل ولو بتجدد الامثال فكذا الحكم في القدرة اذ لا فرق ق وفيه وهذا الاعتراض بعينه هذه العبارة
مذكور في شرح التجريد ق ان وجود المقدور ابطال السند ق فهو المط ولا يخفى ان هذا مبني على
تسليم وجود القدرة قبل الفعل واستمرارها بتجدد الامثال وان المط ليس مجرد وجود القدرة مع الفعل
بل هو مع عدم وجودها قبله فكيف يحصل المط ق اى المعتزلة اى اكثرهم ق الا ٭٭٭ مع وجود الفعل ق لم تتعلق اى
بخلاف ما اذا كانت القدرة قبل الفعل فانها لم يجوز ان تتعلق بالفعل قبله قبلية آنية حتى لا يلزم تخلف المعلوم
عن العلة اذ الممتنع وقوع الآن بينهما لا وقوع العلة في آن والمعلول في آن عقيبه ق الا حال وجود الفعل
اى آن وجوده ق ايجاده فيه ان تعلق القدرة غير الايجاد الاترى ان الاشاعرة قائلون بان قدرة
العبد متعلقة وغير موجودة للفعل وانه لا حاجة الى القول بالاتحاد فانه اذا كان وجود القدرة وتعلقها
حال وجود الفعل كالاتحاد والمتاخر عنهما ٭٭٭ حال وجوده ايضا وان تغايرا فيلزم ايجاد الموجود
ق ولزم ايضا لو قال الشارح ههنا وكذا لو لم يكن القدرة الا مع الفعل فكان الفعل قبل وقوعه غير مقدور
ولو كان قبل وقوعه غير مقدور للزم ايضا امتناع التكليف لم يتجه عليه ان صنيعه يوهم ان الملازمة
الثانية في المتن فثبت بالقياس الذى اشار اليه لاثبات الملازمة الاولى فيه ق قبل حصوله بالاتفاق
ق فاذا كان الفعل اشارة الى كبرى القياس المثبت للملازمة الثانية في المتن ق وهو باطل اى وقوع التكليف
بما لا يطاق كما اشار اليه بتوصيف التكاليف بالواقعة باطل اى منتف بالاتفاق اذا كان مستحيلا عقليا
او عاديا لا علميا فلا يرد المنع على دعوى الاتفاق على البطلان تأمل ق بانه مبني منع الملازمة الكبروية
ق وهو ممنوع يتجه ان قدرة العبد وان لم تكن مؤثرة الآن تعلق قدرة الله وايجاده مشروط ٭
بتعلق قدرة العبد عند الاشاعرة القائلين بكون العبد كاسبا فاذا كان وجود قدرة العبد وتعلقها المتاخر
عنه حال وجود الفعل كان تعلق قدرته تع المتاخر عنها حال وجوده بالطريق الاولى فيلزم ايجاد
الموجود ولا تقتضي عنه الا بما اجاب به المص ق بانه مبني منع الملازمة الكبروية ق فيما سبق منع اه

وجه ان في هذا ينبغي ان يقول ان الاستثناء
في كلام المص بمعنى عدم الوقوع بطريق
ذكر الملزوم وارادة اللازم منه

الرافعة لتالي النتيجة تارة والملازمة اخرى ق بانه يكفي منع للكبرى التي اشار اليها الشارح ق في الجملة وجودا او تركا ق ان يكون
وجود الفعل ق حال التكليف بل يكفي ان يكون تركه مقدورا ق اصلا لا وجودا ولا تركا ق الممنوع كالمريد لفعل
بعد ساعة الغير الممنوع منه لكنه قادر على الترك ق لا يكون قادرا اى على الفعل كما لا يكون قادرا على الترك وكيف
وسيعلم انه ليس عاجزا بالاتفاق ق وهو عاجز غير قادر عليه وفاقا ق لا ينافي القدرة فيجوز اجتماعهما
في محل واحد ق الافعال المختلفة هذا شامل للقوة النباتية فالاولى تقييد الافعال بالحيوانية ق
انضمت اليه الارادة يخرج القوة النباتية ق توجد ولا تنافي المنع فيكون الممنوع قادرا ق وقبله ويمتنع
ان تتعلق بمقدورين بقرينة قول الشارح فيما ياتي ويمتنع تعلقها بمقدورين ق للتاثير وارتفاع الموانع
ق ويمتنع وتنافي المنع ق غيرها لذلك الا يرى ان الارادة هذا غير الارادة ذاك ق اشارة الى جواز
ان يكون ذلك مبنيا على استمرارها بتجدد الامثال مع القول بامتناع بقاء الاعراض ولكن لا يتعلق القدرة
الواحدة بالشخص ح بمقدورين على سبيل البدل ق قيل وعليه اتفاق الاشاعرة وجمهور المعتزلة
كذا في شرح المواقف ق ضد القدرة من جهة التعلق ق للقطع اللام داخلة على الرافعة والتقرير لو لم يكن
وجوديا ضد القدرة لما وجد في الزمن معنى لا يوجد في الممنوع لكن وجد فيه معنى كذلك قطعا ق في ا
لممنوع سواء كان في الممنوع معنى آخر مضاد له من القدرة كما هو عند المعتزلة او لم يكن فيه ذلك كما
ليس فيه العجز كما هو عند الاشاعرة ق في عدم التمكن لكن التمكن من الفعل معدوما في الممنوع ح على راى
الاشاعرة فانه اذا لم يوجد فيه القدرة لم يوجد مسببها الذي هو التمكن على ما مر واما على راى المعتزلة فلوجود
المانع مع ان وجود السبب محقق فيه فتامل ق فلا يتعلق ظاهره التفريع مشعر بان علة عدم التعلق
بغير الموجود هو كونه ضدا للقدرة فيعلم منه ان القدرة ايضا لا يتعلق الا بالموجود لا يقال ان القدرة يتعلق
بالترك كالفعل لانا نقول المراد بالمعدوم ما كان منتفيا عن صاحب القدرة والعجز ولهذا مثلوا
بالاتيان بالمثل فافهم ق لان تعلق الموجود دليل الكبرى المطوية حقيقة واشار الى الصغرى بالموضح عليه
والتقرير لانه موجود وكل موجود لا يتعلق الا بالموجود لان اه ق الموجود اى في الذهن ق
المعدوم اى في الزمن ق ورد بانه اى الخصم رتعلق الموجود على الموجود بعد تسليم اشارة الى منع
الصغرى ق مكابرة منع للكبرى ق بالمعدوم اى في العاجز ق كالعلم والارادة فانهما يتعلقان
بالمعدوم في العالم والمريد كما يتعلقان بالمعدوم في نفسه نعم يمتنع تعلق القدرة بالعدم الازلي ق
بالعدم الطارى ايضا على القول بان العدم لا يكون اثرا اصلا ق بالمثل المعدوم اى في المتحديين ق وقيل
القائل ابو هاشم في آخر قوليه كما في المواقف ق للقطع اى لانه متعلق بالمعدوم وكل متعلق
بالمعدوم معدوم اما الصغرى فللقطع اه واما الكبرى فلما مر من ان تعلق الموجود
بالمعدوم خيال محض ق بالمثل المعدوم اى في المتحديين ق وعدم الاتيان الموجودين في المتحدين
ق بين المعنيين حتى يكون الخلاف لفظيا ق والقدرة بمعنى صفة تؤثر على وفق الارادة
لا بمعنى مبدء الافعال اه يشعر بذلك فكم استغنا وعن رؤيته ق بسهولة اى بالايجاب لا بالاختيار
قوله

سا متقن لم

يدل عليه قوله الآتي ولا يلزم صالحا يقع به الترفان ق لا يلزم خلقا سواء صدر بسببه عن النفس افعال اختيارية فيلزم
مضادا للقدرة او اختيارية فلا يلزم مضادا لها ق افعال الجوارح او افعال النفس بفكر وروية قوله
بسهولة اي وان كان مضادا للقدرة ايض ق تضاد احكامهما قد يتوهم ان السهولة داخلة في حقيقة ا
لخلق كالسهولة اعني الارادة في ماهية القدرة فتضادهما لذاتهما فتامل ق بعض الافعال الكثيرة ان
كان غير متقن والقليل ان كان متقنا ق وامتناع البعض وهو الكثير [illegible] لمتقن ق الى انه مقدور له
اي وان لم يكن له علم به والاستدلال بثبوت قدرته على ثبوت علمه كما يأتي في الالهيات انما يدل على ان
كل من له قدرة له علم وارادة لا ان كل ما يتعلق به القدرة يجب ان يكون معلوما ومرادا قاله عب جي قوله
لا يضاد القدرة اي وان ضاد العلم ق بالتضاد وبان فعله انما يصدر عن الطبيعة بحسب وضع العمل رض
واتفاق اتفاقي لا مكتسب ولا مقدور لان الكسب تعلق القدرة على وفق الارادة ولا ارادة فيه ولا شعور
كذا في عب جي ق بادراك الملائم وعندك ان المراد بالملائم في المنافر الامر اللذيذ والكريه كالحلاوة والمرارة والمراد
بالمدرك في عبارة الشارح ذلك ايض والمراد بالاصابة والوجدان في كلام المصنف و التكيف والنيل في كلام الشارح
واحد هو الوصول الى ذات المدرك اعني الامر اللذيذ لا الى شبحه ومثاله وكان الاستاذ انما حكم بان المراد
بالملائم التكيف وفسر المدرك في كلام الشارح به لزعمه ان التكيف في عبارة شرح المواقف مثال للملائم [illegible]
وليس كذلك بل هو مثال للادراك الذي بمعنى الاصابة والوجدان فيما ذكرنا ظهر ان الادراك
الاول في اللذة والالم العقليين ليس بلذة والم اذ هو وصول الى شبح ومثال بل هو الامر اللذيذ
كالحلاوة وانما اللذة والالم الادراك والوصول الى ذات ذلك الادراك ق واللذة اي في الشيء الذي
يكون ملائما من وجه دون وجه ق من الادراك اي العلمي ق على احتمال اي لا على سبيل التنصيص بل على ما قاله
استاذي القرلجي كتبا ايض وفي حواشي شرح المواقف انه لا بد في تحقق كل من اللذة والالم في قسم الحسي
والعقلي من ادراكين سابق للحاسة في الحس وللنفس في العقل ولاحق للنفس فيهما فاذا ادرك
الذائقة حلاوة فادراك النفس لذلك الادراك وملاحظتها له هو اللذة الحسية واذا ادرك النفس
صورة مطابقة فملاحظتها لذلك الادراك هو اللذة العقلية والادراك اللاحق في القسمين
ادراك علمي ولذة او الم والسابق فيهما هو الذي يحتمل ان يكون بمعنى الاصابة والوجدان
ومقتضى كلام المصنف ان الادراك واحد وانه يحتمل ان يكون بمعنى الاصابة والوجدان لا يقال هذا
انما يتم اذا كان الملائم بمعنى الامر اللذيذ لا التكيف وهو ممنوع لجواز ان يكون المعنى بادراك النفس
لتكيفها او تكيف الحاسة بالامر اللذيذ او الكريه فيوافق ما مر من لزوم تحقق الادراكين
لانا نقول حمل الادراك المتعلق بالملائم على الاصابة والوجدان يابى عن حمل الملائم على التكيف
فانه لا يقول احد ان ادراك النفس المتعلق بالتكيف بمعنى الاصابة ق ان يراد اي من المعنى
لا من الفاهم ايض بناء على ان المراد انهما نوعان من الادراك العلمي ق والوجدان فعلى هذا لا يكونان
نوعين من الادراك ق الى ذات المدرك اي الامر اللذيذ والكريه كالحلاوة والمرارة في الحس والصورة

المنفس لم

اي يقتضي كلام المصنف بادراك العلم صح

المطابقة في العقل وهذا مماشاة مع المتن وتقريره والاقرب ان هذا الوصول شرط لا نفس اللذة و الالم وكتب ايضا
كان فيه مسامحة اذ المراد ذات المدرك الموصول اليها يشعر به تمثيل الش للحسي من اللذة والالم بالتكيف لكون
بغي شيء وهو ان التكيف من مقولة الانفعال لا يكونان من الكيفيات النفسانية فتامل ق لحصول ما يساوي
اي لحصول صورة تساوي اللذيذ من الحلاوة والمرارة مثلا في الحس ومن الصورة المطابقة في العقل
ق قد يحصل اللذة حاصله ان اللذة حاصلة في مصادفة المال ومطالعة الجمال والخروج عن الحالة الغير
الطبيعية ليست حاصلة فيهما فاللذة ليست خروجا عنها ق كتكيف العضو الحاس بكيفية الـ
لحلاوة او المرارة ثم ان الاتصاف لا يتصور في الباصرة والسامعة وكذا اللامسة بالنسبة الى الخشونة والـ
ملاسة والثقل والخفة تامل ق كان يتمثل في العقل تصورا او تصديقا بناء على جريان المطابقة واللامطابقة
في التصورات فاعرف ق ان هذا الكمال خير الاولى كمال وخير فاعرف ق فان زيد ركه كان الاظهر
الاظهر ان يقول واذا ادركه اي وصله يلتذ بادراكه ق ويدركه حصوله هذا الكلام انما يناسب
ناقلا عن حواشي شرح المواقف من لزوم تحقق الادراكين في حصول اللذة ولم يقل ويدركه ادراكه
بل قال ويدركه حصوله كما اشاره الى ان الادراك السابق بمعنى الحصول والوصول وفرع على ذلك قوله
لاني والالم العقلي هو ان يحصل له الحي ق بادراكه هذا الكمال هذا مشعر بان اللذة غير الادراك
الآن ان يكون الباء للتحقق ق لان العقل يصل اه هل يجري هذا الدليل في الالم العقلي ق لا يدرك
اي لا ينال تامل ق الا ما هو اه انظر في هذا ق التابعان له لم يقل اللذان هما عينه لان هذا الا
دراك وصول الى المثال والشبح واما اللذة والالم الوصول الى ذات هذا الادراك و
هذا الوصول متاخر وتابع في الوجود ق فان قيل الحس اي بالحواس الظاهرة والا فالحس بالحواس
الباطنة لا وجه لعدة من الكيفيات المحسوسة ق من الكيفيات المحسوسة مبنى السؤال ان نسبة اللذة
والالم الى الحس من نسبة المدرك الى المدرك بالكسر ومبنى الجواب انها من نسبة المتعلق بالكسر الى مدرك
المتعلق بالفتح ان كانا من جنس الادراك و النيل والمشروط الى مدرك متعلق الشرط ان كانا مشروطين
بذلك ق هو الكيفية القائمة بالشيء الحلو والمر ق والنيل القائم بالحاسة ق من جنس الادراك حتى يكونا من ا
لمقولات النسبية دون مقولة الكيف فضلا عن الكيفيات النفسانية ق وان كانا مشروطين بيان منشأ
الغلط ق لكنهما استدراك لتوهم ورود الاعتراض السابق ق عارضتان للنفس اي في الانسان
والملكة في سائر الحيوانات وفيه تحكم لان لحواسها سبيلا الى ادراكهما اذا كانا مشروطين بالادراك وا
لنيل ق مرادف للالم الحسي او العقلي ق فقيل وعليه المصنف ق عنها الافعال الغير الاختيارية
كالجذب والهضم والتغذية والتنمية والدفع والامساك والتوليد المثل وبهذا القيد يخرج القدرة
عن التعريف ق قابل للانفعال بمعنى مبدء الآثار لا بمعنى التاثيرات ق الحاصلة فيه فعلى هذا يكون
من بمعنى في ق وبواطنها فمن للسببية ق وفي البدن اي مثلا ليشمل النبات ق وتكون فيلق

٧ فكيف

الخلاف لفظيا ق مجاز في الآخر من قبيل تسمية احد المتجاورين باسم الآخر ق ثم اذا اعتبر فيهما الكلام اعتبره حال النقوس
ق سلامة جميع الافعال اي في جميع العضو ق وآفة الجميع اي في جميع العضو ق والانحناء المفهوم
من شرح التجريد ان الانحناء يعرض للسطح ايضا ق كما مر وسيأتي من الزوايا ق عد ذلك المجموع الذي
احد جزئيه اعني الشكل من الكيفيات المختصة بالكميات والآخر اعني اللون من الكيفيات المحسوسة المقابلة
للكيفيات المختصة بالكميات ق عده نوعا فقوله المصنف الذي يجب ان اه اشارة الى وجه العد نوعا على حدة
ق خطا واحدا فانه لو اتحدا خطا لم تكن زاوية كما في السطح البيضي الحاصل بخطين لكن مع الاتحاد ق قد يتعلق
بالزيادة اي بزيادة ما يجعلها مساوية لقائمتين ق ذا الزاوية فيلغى الخلاف لفظيا ق من جنس الاستعداد اشارة
الى ان النسبة من نسبة الانواع الى جنسها ق تشديد توصيف الاستعداد بالشديد يخرج الاستعداد الضعيف
مع ان الظاهر انه من القسم الرابع ايضا ق على ان ينفعل كان منه استعداد الهيولى للصورة والجسم للعرض
والبدن لتعلق النفس والنفس للعلم والنطفة للعلقة والعلقة للمضغة الى غير ذلك ق او لا ينفعل
كان منه استعداد الحجر في الدفع للانكسار ق والصلابة واللين من هذا النوع في مذهب الامام وعدهما
صاحب المواقف والطوالع من الكيفيات الملموسة ق ولذا قدم التقديم للاهتمام لا للحصر بناء على
ان كلمة لمنع الخلو ق فافتراق فتدبر ان الاجتماع والافتراق من مقولة الاضافة والمتضائفان
اجتماع زيد مع عمرو واجتماع عمرو مع زيد وافتراق الاول عن الثاني وبالعكس كما ان المتضائفين
في الاخوة اخوة زيد لعمرو واخوة عمرو له فتامل ق من تقييدهم اه اي مع ان الظاهر انه قسم لا قيد
فلعل دفع لما يقال انه لا يلزم من تقييد الحصول في تعريف الحركة بالحيز الثاني بانهم لا يثبتون الحركة
في سائر المقولات لجواز ان تكون الحركة قيدا للقسم لا قسما وتكون التعريف للقسم الذي هو المجموع المقيد
والقيد لا للقيد فقط ق لا يثبتون الحركة اي ولا السكون ايضا ق في سائر المقولات فليس حجرا
الرحى باعتبار مجموع اجزائه متحركا بل ساكنا ق جوهر فرد لما اراد المصنف بخروج الحصول آن ا
لحدوث الخروج عن الحركة والسكون لم يحتج الى تخصيص الخلق بالجوهر الفرد ولا الى القول بعدم
خلق الجوهر الآخر بعده ق فالحصول في الحيز ق اي في الواقع فجعله خارجا عن السكون غير صحيح
ق وقيل القائل ابو هاشم واتباعه ق في ذلك الحيز اي في حين آن الحدوث ق ورد الوارد
الآمدي ق والاشتراك اي المشترك فيه المذكور تامل ق حركة وان كان سكونا ايضا عند
ابي هاشم ق وفاقا حتى عند ابي هاشم القائل بان الحصول آن الحدوث سكون فانه حركة وان
كان عنده ايضا سكونا ق اجيب كما اجاب به صاحب المواقف ق في ذلك الحيز مع المسبوقية
بالحصول في حيز آخر ق دون الثاني حتى يصح القول بانه سكون ايضا كما هو عند ابي هاشم
ق قلنا يعني انكم تخرجون الحصول الثاني في الحيز الثاني عن الحركة ~~[illegible]~~
(بالاشتراط فنحن ب

قوله فانه قال بان الحصول الذي ان الحدوث خارج عن الحد باشتراط اللبث فيه فلا يصدق التعريف عليه وانا هذا ما ذكرنا لصار التعريف لكان اوله

فهي
تخرج الحصول الاول عن السكون باشتراط اللبث ايضا فافهم ق فكذا عدم الانفصال لو قال قلنا فكذا المسبوقية با
لحصول في ذلك الحيز او فكذا الانفصال بالحصول في ذلك الحيز معتبر في السكون اه لكان اولى لعدم
صدقه على الحصول آن الحدوث ق دون الاول الذي هو سكون عندكم ق الاكوان الاربعة ق واحدة
وحدة نوعية فيكون تمام الماهية بين الاكوان الاربعة فلا يكون الاين من الاجناس العالية على راي المتكلمين
بل لا يكون جنسا اصلا ق الشخصية وانما الموجب للاختلاف في الهوية الشخصية التباين باعتبار
المحال والا... مكنة والازمان ق لو كان فيه اي الكون مسبوقا بذلك لم يكن حركة فالظاهر ان قوله وسكونا مبني
على مذهب من لم يشترط اللبث فافهم ولا تتوهم منافاة بين قوله والقول الى قوله منذ تميزها في الوجود
ق في آن واحد ... اي لكون واحد بالشخص ق بالذات لا يخفى صدق تعريف التضاد على الاجتماع والا
لافتراق اذا المعتبر في تعريفه امتناع الاجتماع من جهة واحدة فكما يصدق التعريف على الصغر والكبر والقرب
والبعد على ما مر فكذلك يصدق على الاجتماع والافتراق وكما ان صغر زيد بالنسبة الى الجبل وكبره بالنسبة
الى النمل لا ينافي التضاد الذاتي كذلك اجتماعه مع عمرو وافتراقه مع بكر لا ينافيه ق في التضاد
فيخرج عدم اجتماعهما في المحل عن تعريف المتكلمين للتضاد وتقييد ... الذاتيين وعن تعريف ا
لحكماء بقيد المتخالفين ففيما ذكر ينبغي ان يكون اجتماع زيد مع عمرو وافتراقه عنه متماثلين
واجتماعه مع عمرو وافتراقه عن آخر متحدين وكذا الحركة من الحيز والسكون فيه متماثلان وا
لحركة اليه والسكون فيه متحدان ق في حيز يعني ان اجتماعه مع جوهر معين متميز عن افتراقه
عنه فلا يجتمعان وغير متميز عن افتراقه عن آخر فيجتمعان وكذا الحركة من الحيز متميزة عن ا
لسكون فيه فلا يجتمعان والى الحيز متميزة عن السكون فيه فيجتمعان ق بعينه وان جامع
افتراقه عن آخر ق مع السكون سواء اشترط فيه اللبث اولا وكذا ايضا وكذا مع السكون في
حيز آخر ان اشترط فيه اللبث بخلاف ما اذا لم يشترط فيه تامل ق واعلم ان الحركة التي
ليس بهذا نقيضا للحركة كما يقتضيه العبارة فكل من الاطلاقين من اطلاق اللفظ على احد
معنييه والمعروف بما مر هو الاولى ان اريد بالحركة هو الحصول الثاني بخلاف ما اذا اريد بها
مجموع الحصولين ق قد يراد بها اه كان على ذلك المعنيين من مذهب المتكلم وهذا بمنزلة ...
اطلاقها عند ارسطو على الحركة بمعنى التوسط والحركة بمعنى القطع الآتي بيانهما ق ما هو
الحق اي الموجود ق بعد الحصول بلا واسطة ق وهو الحصول المراد بها ما فوق الواحد ليشمل
الحصولين المتعاقبين ق على الاستمرار من المرور بمعنى العبور والمجاوزة ق ان لم يشترط
اللبث الاوضح ان يقول فالحركة ... لحقيقة سكون واحد والموهومة سكنات على راي من
لم يشترط اللبث وكذا ايضا واما اذا اشترط فبين الحركة بالمعنيين والسكون تضاد ق هكذا ذهب
اليه البعض وهو ابو هاشم ق فالحركة في الحيز الاول الى ق او مجموع سكنات فعلى هذا كل جزء

فاطلاق الانواع على الاكوان الاربعة كما مر من الشارح عند قوله وهو الكون في الحيز مجاز اذ النوع حقيقة هو مطلق الكون والاكوان افراد له
سعيد الابجري

حقيقة م
على ان الظاهر السابق ان الحركة والسكون متضادان مهمهم

فان عدم اجتماع الاكوان ليس لحقيقتها بل للعوارض فلا يصدق عليه ابجري ... لكن ليسا كونا واحدا بالشخص مهم

اي لا يجتمعان سواء اه سعيد اي لا يجتمعان ان اه سعيد وهو حصول واحد مسبوق بحصول آخر في حيز آخر سعيد بمعنى مجموع الحصولين او الحصولات التي يقطع بها المسافة سعيد لا بمعنى الدوام والاستمرار فان الحصولات غير موجودة باسرها للآن وجود كل مشروط بانتفاء سابقه سعيد فلا يجتمعان في حيز واحد لان كلا منهما ليس مسبوقا الآخر في تخصيص الجوهر بذلك الحيز سعيد الابجري
فان الوقف في الثانية وذلك لان المجموع لكونه مركبا من الموجود والمعدوم ... فالتوقف ... سعيد الابجري

فانه لم يخلو ليس جزءا للحركة اصلا فيه

كل جزء من اجزاء الحركة سلخ ولا يلزم من ذلك كل سلخ جزءًا من الحركة كالحصول الثاني في الحيز الثاني ق والتضاد اى عند من لم يشترط اللبث ق في الحيز الاولى الى بدل في ق اى السلخ الواحد ق ان المراد اى مراد المصنف [illegible] بعبارة التقسيم وان كان بعيد ظاهرة في ذلك ق فهو لهم الحركة اى الحركة الحقيقة تامل ق مجموع الحصولين فعلى هذا يكون الحصول الثاني الاول في الحيز الثاني بالنسبة الى ما قبله جزءًا من الحركة ق وبالنظر الى ما بعده من الحصول الثاني في ذلك الحيز جزءًا من السلخ واما الحصول في آن الحدوث فيكون جزءًا من السلخ بالنظر الى الحصول الثاني في حيزه ومن الحركة بالنظر الى الحصول الاول في الحيز الثاني واما الحصول الاخير فلا يكون جزءًا من الحركة ق محاذياته المراد بالمحاذيات السطوح فيما يحيط به محل تلك السطوح ق ومبنى التردد يعني ان الخلاف لفظي ق على التردد والحق في كلام المصنف بالنظر الى المبنى عليه ق انه البعد المفطور او الموهوم ق بخلافه اى بخلاف كل من الباطن والواقف ق كما لا يخفى لا يخفى ان الحركة عند القائل بان المكان هو السطح الحاوي المحيط للمتحرك بين المبدأ والمنتهى وهو غير استبدال المكان كما سبق في بحث المكان ويأتي في حركة راكب السفينة وتلك الحالة ثابتة للاجزاء الداخلة وغير ثابتة للواقف عنده ايضا فالاول متحرك والثاني ساكن بالاتفاق فمذهب القائل لا يخالف العرف ق وقول الفلاسفة اى قدمائهم ق الحركة من اى مقولة ق فلا يرد والمورد ارسطو ومتابعوه وكتب ايضا لا يخفى انه لا يرد على رأى القدماء القائلين بان الزمان هو الجوهر المجرد بل انما يرد على مذهب ارسطو وهو لم يعرف الحركة بهذا التعريف ق ان يكون في آن ومعنى عدم الحصول دفعة بهو ان يكون في الزمان المقدار للحركة فلو ذكر بهذا لا يستغني عن توسط الآن تدبر ق سبحان اى لهما دخل بهذه المعاني في الوجود ق والموجود منهما اشارة الى ما ذهب اليه ارسطو من ان الحركة يقال بالاشتراك اللفظي لمعنيين يقال للاول الحركة بمعنى التوسط والثاني الحركة بمعنى القطع ق لان الجسم آه اقامة الحد مقام المحدود اذ المراد ان الموجود منهما الحركة بمعنى التوسط وهو لان الجسم آه وكتب ايضا كلام الموافق صريح في ان الحركة بمعنى التوسط صفة هي سبب للتوسط لا عينه وعبر عنها بالتوجه الى المقصد قوله للمسافة فيكون المعرف هو الحركة [illegible] بمعنى التوسط الاينية ق حتى يلزم الدور فيه ان الحركة اعم من المعرف لشموله الكمية والوضعية وغيرها فلا دور ق على الاستمرار من المرور بمعنى العبور والمجاوزة ق منتقلا عنه المراد بالمنتقل عنه المبدأ وبالمنتقل اليه ما بعده كما يشعر به قوله فانه لم يستقر بعد المبدأ اه فالنظر القول بعدم الاستقرار في المنتقل اليه فقط اذ المراد عدم الاستقرار بعد ثبوت ذلك التوسط كما لا يخفى ق حاصلا في المنتهى وتلك الحركة منتفية ح ق واما كلية وعبر صاحب المواقف عن الحركة بمعنى القطع بالامر الممتد من اول المسافة الى آخرها ق اى الكون المتكرر اى الكون المتكرر كلا فالياء والتاء للمصدرية ق المنطبقة اى بمعروض تلك الكلية وهو مجموع الاكوان ق متصلا به قال ذلك لانه لو كان اى منفصلا لحصل التوسط على ربى[illegible] اشتاذى او لحصل حركات لا حركة واحدة على ما يظهر لي ق اى للحركة بمعنى التوسط وبمعنى القطع ه

اى الحصول الثاني في الحيز الثاني بعيد

فان الحق ان [illegible] الحيز [illegible] لا يخفى

اى هذا المتحرك واقعا في الوسط [illegible] بين المبدأ والمنتهى من المسافة لا بمعنى القطع فانه عبارة عن مجموع الاكوان بين المبدأ والمنتهى وهذا المجموع ليس واقعا بل هو مستقر في المسافة [illegible]

كما في النفس المحركة للانسان المدبرة و طبيعية كالصورة النوعية للحجر المائل للمركز والصورة النوعية للنار المائل للعلو وكتب
الشيخ الا قسام الثلثة في الاين ظ واما الاولان في الوضع فكحركتي الرحى والفلك ولا طبيعية فيه على ما صرح
به في شرح التجريد واما الاول والاخير في الكيف فكتسخن الماء بالنار وتسود العنب وفي الكم فكالتكاثف
لماء بالجمودة ونمو النبات ولا يستخفى مثال الارادية فيهما و النبض المحرك هنا وفي النفس متعلق
با المتحرك في الاول القوة الحيوانية في القلب كما ذكره الش وفي الثاني الصورة النوعية و فارادية
ظاهرة وان لم يتغير بها المتنفس و بان ذلك او بان ذلك مبني على ان طبيعية الحركة بطبيعية الجهات كما مر عن المتكلمين
في بحث الاعتماد و بالماهية وقد يلحق بالجنس و والزمان وسيأتي انه لا يتنوع عن الزمان و بوحدة ما فيه وحدة
نوعية و اذا اختلف اي ما فيه بحسب النوع و اختلفت وان اتحد ما منه وما اليه و الاينية اه لا يخفى ان
اختلاف الحركة الاينية والكيفية ليس لاختلاف ما فيه بحسب النوع فالاولى التمثيل لحركة الجسم من مبدء
معين الى منتهى كذلك تارة بالاستقامة والاخرى بالاستدارة و اذا اختلف اي بحسب النوع و اختلفت
وان اتحد ما فيه نوعا و فتسوق العنب الاولى التمثيل بالفرس اذ العنب والانسان متخالفان
بالجنس و من نوعين وكذا بين الفرس والحمار كنقليتهما و فيه اختلاف الماهية وان الشخص
اختلاف التشخص على ما يأتي و غير حركة بشرط توسط السكون بينهما والا فحركة واحدة و من الحركة
قد يقال ان هذا التبعض وان لم يقدح في وحدة الحركة الاينية المبنية على الاتصال الا انه يقدح
في وحدة الحركة الكيفية حيث يحصل بالمؤثر الاول حرارة ضعيفة وبالمؤثر الثاني حرارة شديدة و
بالثالث اشد وتلك الحرارات متغايرة بالضعف وكذلك الوضعية حيث يحصل بالاول قدر من الوضع
وبالثاني والثالث قدر ان آخران فتأمل وكتب الشارح اي من الحركة التي لا محركة واحد والا فاللفظ
ترك لفظ المتحركة و وفي وحدتها المبنية على اه و بانه اي بان توقف وحدتها الجنسية على وحدة
ما فيه بحسب الجنس و جنسا عاليا و لما تحته فانه يلحق الحركة في اي مقولة من تلك المقولات ولا
يتبدل جنسها الا بتبدل تلك المقولة بمقولة اخرى بخلاف ما اذا كان مطلق الحركة جنسا عاليا
للحركات فانه لا يلحق الحركة في شيء من المقولات من جنس ذلك بل من جنس مطلق الحركة فما قيل
ان الحركة الاينية من مقولات الاين بناء على الاول و او بالتشكيك الاولى تركه بالتشكيك
حتى يكون عطفا على قوله قريبا اي في قوله بل يلحق و بتضاد الحركة اي ليس وجود التضاد وسلبه
انتفائه لانتفائه و اي بالقسر لمنع الخلو و مع تضاد الحركتين وهما في المثال الصورة
النوعية للنار فانهما متضادتان وان كانتا جوهريين بناء على ان المحل الماخوذ في التقابلين اعم من
المحل المقوم فتأمل و بالقسر والطبيعة نشر على ترتيب اللف و مع اتحاد المتحرك ولان صعود
الفرس والحمار الى فوق الجبل متماثلان مع تضاد المتحركين و مع تضاد ما فيه قد يقال انه لا فرق
بين ما منه وما اليه وبين ما فيه فانه كما يتضاد الحركة مع اتحاد ما فيه كالصاعدة والهابطة كذلك

انها حركة قسرية وضعية

النوعية

الجنس

للاين الكيف والكم من الا
جناس العالية

اختلاف

او بير

لجسم
النار
والثاني
الحيوان

وضعه ان الكلام في اتحاد المتحركين
الجنس لا اتحاده

لا تضاده بها

للانسان القاسر للحجر والصورة النوعية

صح

متضاد مع اتحاد ما منه وما اليه كحركة الجسم تارة بالاستقامة وتارة بالاستدارة من مبدأ معين الى منتهى كذلك فان تينك
الحركتين لكونهما نوعين مختلفين على ما في شرح المواقف ليستا متماثلين بل متضادتين فينبغي ان يقول و
تضادهما بتضاد ما منه وما اليه وما فيه الآن يقال انهما ليستا متضادتين لانتفاء غاية الخلاف ق ثم
التضاد اى بين المبدأين لا بين الحركتين اذ التضاد بين الصعود والهبوط بالذات كما في الحجر فوق
سره ق بالذات اى بلا واسطة في العروض ق بالعرض اى بالواسطة في العروض ق اى الحركة اى حركة الشمس
او واحد من السيارات الباقية او الثلاثة ويرد ق من التضاد بعارض اى بواسطة في العروض هو قرب احدهما من
من مركز العالم وبعده من السطح ... المحدب وبعد الآخر من الاول وقربه من الثاني فان التضاد يستند الى القرب
والبعد حقيقة ق الى نقطتي الحضيض والاوج مجازا لا يتوقف ان القرب والبعد ليسا متضادين عند الحكماء بل هما
متضايفان كما انهما ليسا كذلك عند المتكلمين لعدم وجودهما لانا نقول متضايف قرب الشيء وترابه لآخر عنه لا البعد
كان متضايف بعده بعدا لآخر عنه لا القرب فهما متضادان عند الفلاسفة كما ان متضايف اخوة احد لآخر اخوة
الآخر له لا ابوة بل هما متضادان عندهم ق احدهما وهو الحضيض ق والآخر وهو الاوج ق وانقسام
انقسام الكل الى الاجزاء لا الكلي الى الجزئيات ق ومن لوازم الحركة اى الحركة بمعنى ما هو الموهوم عند المتكلم وبمعنى
التوسط والقطع عند الحكيم المشترط للتدريج والا فما هو المحقق عند المتكلم اللامشترط التدريج يكون آنيا
فلا يتصور ما هو لوعي منه حتى يكون الاول بطيئا وبالثاني سريعا فافهم ق متفاوتة اى موصوفة بآثار
ق الى حركة اخرى اى غيرها وبينهما في تلك الكيفية ق شيء اى تلك الكيفية باعتبار تحققها في ضمن الشدة
ق وباعتبار تحققها في ضمن الضعف ق كنزول الحجر البطيء بالنسبة الى نزوله في الهواء قوله كحركة
السهم البطيئة بالنظر الى حركتها في الهواء ق نفس الارادة اى في الحركة القسرية والارادية ق
في الجملة قال في الجملة لانها اسباب بعيدة ق لكن اى البطيء ق من جهة الذات اى من اجل الذات ق ح
اى حين وجود الاسباب ق بين الحركات الاولى اجزاء الحركة تامل ق ان الشأن في الحركة ق
علة الحركة وهي الميل كما يأتي ق لكنها مقلة رافعة ق لزم تخلف المعلول وكذا لزم وجود المقتضي ق
عدم ان كان السكون لانتفاء مقتضي الحركة وخلوص وعدم خلوص ان كان السكون لوجود مانعها
تلازم الحركتين اتفاق وتنتهي بالسرعة والبطء سيظهر بعد قوله واختلاف المسافة ق واختلاف
لمسافة ... ذاتا وقصرا وطولا ق لان الحركة علة الملازمة ق فذلك محال مقدمة رافعة وكبراها
اي امتناع تلازم الحركتين باطل لاستلزامه آه والاظهران يقول بدله وذلك محال والتلازم ثابت
وكذا الاولى ترك الاستلزام لانه يجعل ذكرا للزوم مستدركا ثم ان كلام الشارح مشعر بان كلام ولزوم آه
لانفكاك آه دليل للمقدمة الرافعة من القياس الاستثنائي فح يلزم ... معنى قوله في مثل حركة
طوقي الرحى في مثل طوقي الرحى المتحركين فكان تجعل قوله للنظر ... ولزوم الانفكاك آه تالي ...

اى المحصولة المتلاقية في احياز مثلا صفحة على الاستمرار منه

سابالحكم

والحاصل ان تلك الامور علة لتخلل السكنات والتخلل علة البطء

منه ماااااا

بيان كهم

لشرح طيعة

مع دلالة

الترتيبية من ذلك الفكاك وتحكم بحذف الرافع مع دليلها والتقدير لكن الانفكاك في مثل تينك الحركتين باطل لا ستلزام ٥
الانفكاك في مثل نفس الطوقين ق مع سكون المتحرك بحاله من وجود الميل او عدمه فيه ق جائز حاصله ٥
منع قوله وذلك محال ق بان الحركات بهذا الجواب الوارد لاشعاره بالكلام السكنات علاجية مع انها وجودية
عند المتكلمين ق اضعاف الاولى لكن فيه تامل ق لان الوصول هذا دليل الحكماء ودليل الجبائي
غير مذكور في الكتاب وكتب ايضا هذا الاورده ابن سينا ق آني فكل ذلك الميل الموجب له هو ايضا موجود في ذلك
مع حدوثه في آن ابتداء الحركة واستمراره الى انتهائها شرح مواقف ق في ذلك الامتداد اى باعتبار الا
لامتداد الطولى للمسافة وان كان منقسما باعتبار العرض والعمق فان ذلك كاف في المطلوب ق غير آن
الرجوع فلا يكفي لهما آن واحد ق عليم الحركة اشارة الى ان السكون عندهم علة وعلة العدم عدم علة ا
الوجود ق المستلزم لوجود ان اشارة الى مقدمة دافعة ق منطبقا انطباق الظرف على المظروف ق
نفي الجزء حتى لو لم يكن زمان السكون بين آني الوصول والرجوع لزم تتالي الآنات وذلك مستلزم لوجود الجزء
ق ولكن الميل قد يقال ان كان كل من الميلين اعني ميل الوصول وميل الرجوع علة معدة لكان كل منهما مقدما على الوصول
والرجوع في صورة الحاد الآني فيجتمعان في آن وان كان العلة المعدة ميل الوصول فقط يلزم الترجيح بلا مرجح
تامل ق حتى غاية لتسليم الثاني ق ونهايته ولا نهاية عندكم للزمان ق وان اريد عطف على المتن
بحسب المعنى والتقدير بانه ان اريد بالآن الآن الحقيقي فنقول لا آن عندكم اه وان اريد به زمان آه
وكتب ايضا قد يقال لا يجوز ارادة آن وهمي لا ينقسم اصلا ان يقال انه مستلزم للجزء الوهمي ولا استحالة
فيه ق زمانا لا ينقسم اى لكن سميتموه آنا مجازا ق الا وهما اى لا بالفعل فالوهم مقابل للفعل ق ولا
من الانقسام الوهمي فلا يلزم اجتماع الميلين ق وليس كذلك ابطال للمقدم ق عدم القاسر اى السكون
وان وجد القاسر للحركة كتب ايضا لانه لو جاز القاسر لم يكن محل النزاع ق فكان السكون ٥
اثار بذكر الشقين وابطالهما وتوزيع لفظ السكون بالكسبية الابطالين الى ان اللازم للسكون ٥
بين الحركتين حقيقة احد الامور الثلثة لا الامر الثالث فقط وان المصنف جعل الثالث لازما في
بطلان الاولين دليلا الملازمة ق حقيقي اى لا في زمان له مقدار مخصوص كالثانية والثالثة
والرابعة الى غير ذلك ق لان كل زمان علة الملازمة ق عدم الحركة اى عدم علتها التامة ق القاسر
الى السكون الموجب له ق الى جهة واحدة وبهذا لم يتعرض له المصنف ق وقد يتحرك حركتين ق الى جهتين
متقابلتين اولا ق او حركات الى جهات ق بحركتين الاولى تركها الباء وكتب ايضا قد يقال لا يتصور
التعدد للحركة هنا لاتحادها سوى المتحرك ولا عبرة بتعدده لما مر وكان هذا وجه ترك توضيح
المصنف تامل ق كالمتحرك تعدد الحركة هنا وفيما يأتي باعتبار ما اليه فقط ق الى خلاف اى الى
ما يقابلها ق على الاخرى فان كان الفضل لحركة السفينة فالبعد عن ذلك المبدأ الى جهة ا
لسفينة او لحركة المتحرك فالبعد الى خلاف جهتها ق والا يكن لاحدهما البطلان ق في المبدأ اى

لانهم اقتصروا على التقييد بالحركة على ما بينه وجوديه
وذلك اذا كان المتحرك عرضا ذا عمق

التي لا تنتج عند وجود المعلول سبب مطلق وجود لطرفي الزمان في الخارج وجوده ولا وجود لطرف الانقطاع وانما هو موهوم محض بما يفرض للزمان من الانقطاع تصحيح

قوله ولهم هذا بناء على ان الانقسام بالفعل والفرض جواز الانقسام بالفعل خلاف ما هو مذهب القائل

على ان الفرض مع انه لو فرض الميلين في آن مع الفعل بعدم اجتماعهما مستلزم للانقسام الفعلي الذي ذلك الآن الذي بعض الزمان المنقسم وانما يجب ان يكون اى عند الكليم فلا يتم دليلهم اذا تحركت الحركات اليها كما اذا تحرك في سفينة بدل قد يتحرك حيوان متحرك في سفينة نملة على ظهر حيوان واحدة متحرك الى جهة واحدة

قرب ٨٥٠ لان عدم الحركة لا يطلق عليه القاسر عرفا تسكيك

٨ و جنوبا من جانب الشمال صح

حركة الى الشرق شمالا

حركة الشمال
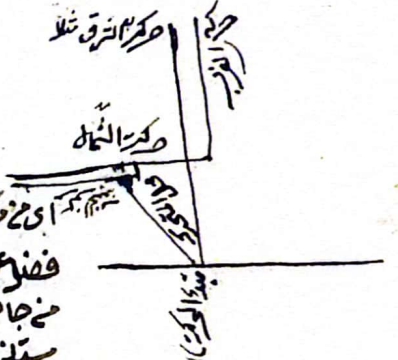
اى من مكان السفينة ف كالموكب شمالا من جانب الجنوب ف تجرى من جانب الشرق ف فيعده منه سواء كان لاحدهما فضل على الاخرى اولم يكن ف كحركته شرقا من جانب الغرب ف تدفع شمالا من جانب الجنوب ف لم يبعد غربا من جانب الشرق ف وتحرك حالية لا عاطفة ف بقاء النسب عبارة التجريد حفظا النسب وكتب اى امر مستلزم لذلك والا فالنسب وضع ان كان عبارة عن نسبة الشيء الى الامور الخارجة وحسبه ان كان هيئة حاصلة منها وبقائها صفتها والى ذلك اشار الشارح بقوله بان يبقى اه ف بقاء النوع اى في ضمن فرد مخصوص ولا يبعد ان يقال المراد ان السلب يجب بنوعه بقائه وان كان تلك حركة يجب لصنف والشخص فعلى الاول معنى قول الشارح من غير ذبول اه من غير تبدل فرد من الذبول بنوع آخر منه ومن غير تبدله فرد من النمو بفرد آخر منه وعلى الثاني معناه من غير تبدل نوع الذبول بنوع النمو وعكسه الا ان هذا المعنى محتاج بجعل الواو لتقديم العطف على الربط ف من غير اشتداد قد يقال ان هذا نفي للتبدل الصنفي فالموافق لعبارة ان يقوله من غير انتقال من البياض الى السواد مثلا وقوله في الوضع من غير تبدل اه نفي لمطلق التبدل اعني النوع والصنفي والفرد فالموافق للمتن نفي التبدل النوعي بان يقول من غير انتقال من القعود الى القيام مثلا تدبر ف او ضعف كلمة او في النفي بمعنى الواو ف ايضا تأكيد للكاف ف على الاوضح بل في المركب ف بهما اى بالمتحرك والمركب والزمان ف المنعكسة اى في التعقل ف الى اه اى تفسير للمنعكسة فكل من النسبتين لازمة بينة بالمعنى الاخص للاخرى فيقيد النسبتين يخرج سائر اللوازم البينة المساوية ف ولا تعقل اى تبعا ف الا بالقياس الاولى ترك الا والا لان الحصر غير مستفاد من كلام المصنف ف الى نسبة اخرى اى اذا كانت معقولة قصدا ف معقولة تبعا ف الى الا وفي المتعلق فصل ف والبنوة مصدر الابن لا بشرط شيء كالاخوة مصدر الاخ لا بشرط شيء ف قد تتوافقان في الماهية كالكم ف والانعكاس ويعبر عنه بالتكافؤ في النسبة وهو من خواص الاضافة ف كما في الكبير والصغير اقول لا استغناء في الكبير والصغير بل لا يكتفى بحرف واحد فيقال الكبير كبير بالنسبة الى الصغير والصغير صغير بالنسبة الى الكبير اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى ذلك لا ينافي الاستغناء عن حرف النسبة لان شيئا من الباء واللام ليس من حروف النسبة تدبر ف عبد للمولى او عبد المولى بتقدير اللام ف بالعالم عالم قد يقال يجوز الاضافة اللامية هنا بل التصريح باللام ايضا ف عروضها اى الاضافة باعتبار الانعكاس والحكم باضافة كل الى الآخر ف اى النسبة المنعكسة ف لان الجناح اى كالجناح كل عضو من الانسان وسائر الحيوانات كاليد والانف والفم والعين ف المتضايفين المتشابهين ف مع اضافة هي الجزئية المخصوصة ف فاعتبروه لو عاية فائدة الانعكاس ف وقد يكون

اى قد يكون

وقد يجعل الحركتين على النوعين في المثال المذكور صار شماليا بالنسبة الى المبدأ بقدر حركته وصار غربيا بقدر حركة السفينة

وهو هنا مستفاد من كلمة غير سعيد واما الكم فبالطريقة الاولى

من الزيادة وعدمها

لان الشيء انما يستلزم شيئا آخر في التعقل اذا كان الشيء الآخر معقولا بالذات لا بالتبع ايضا

اى اضافة كل من المتضايفين الى آخر من حيث هو مضاف فكما يقال الاب اب الابن يقال الابن ابن الاب واما اذا لم يعتبر الحيثية لم يتحقق التكافؤ كما اذا قيل الاب اب انسان لم يكن الانسان مضافا الى الاب فلا يقال انسان اب

والتعبير عن المتضايفين قد لا يحتاج الى حرف نسبة وذلك حيث يكون كل من المتضايفين موضوعا لذلك بالتنصيص على الاضافة مثل الابن والاب والعبد والمولى وما اشبه ذلك وقد يحتاج في ذلك حيث يكون الدلالة في المضاف اليه مثل جناح الطائر فهمه عنه بذلك

فيحتمل انه يقول ... لا الخواص

كالعلم بالمعلوم ... وورود الاعتراض بناء على ... ودفعه بانه ... عالم بالمعلوم

اى قد يكون عروض الاضافة الواحدة موجودة فى كل من المتضائفين المشهورين كالوثقية المفتقرة الى الادراك والجمال والمعشوقية المفتقرة اليهما الخ ففى كلام الشارح احتباك ولذا كانتا معلولتى علة واحدة ق الادراك والجمال ق الى الجمال او الادراك ق فى احدهما اى قد يكون عروض الصفة موجودة فى احد الطرفين لا فى كل منهما كالعالمية والمعلومية وهما كالابوة والبنوة فان كلا من الاوليين لصفة موجودة فى العالم وهو العلم وكلا من الاخيريين لصفة موجودة فى ذات الاب وهو التوليد لما صرح به بعض فى حواشى الشمسية فقوله ثمة بخلاف المعلومية ليس بشئ ق كالعالمية المفتقرة ق كالاقل ان كان القلة والكثرة من مقولة الاضافة كما يدل عليه كلام شرح المواقف حيث مثل للاضافة العارضة للعدد بالقليل والكثير يصلح ان يكون كل من الاقل والاكثر مثالا للاضافة العارضة للاضافة مثل الاقرب ق كالاحر افعل التفضيل فان الاحر مقول بالقياس الى قليل الحرارة لا بالقياس الى الابردية وهو ظ وعليه فقس ق فى التضعيف نشر معكوس وكتب الشارح وكذا الثلث المطلق فى مقابلة الثلاثى المطلقين ق فى احدهما قوة او فعلا ق فيه كذلك هكذا متضائفان مشهوريا ق قد توجد اى بالوجود المحمولى فى المتكلمين بيانية لا تبعيضية ق على ان التذكير باعتبار الخبر ق لا تحقق تحققا محموليا ق التسلسل اى لزوم التسلسل فى الامور المترتبة الموجودة فى الخارج ق لان وجودها المحمولى ق كونها اى حلولها فى محل وكتب الشارح هذا هو الوجود الوجود الرابطى وفيه اشارة الى ان الوجود المحمولى غير الوجود الرابطى لا نفسه ولا مستلزم له ق اوصاف كل اعداد الموجودة وكتب الشارح كل منها من مقولة الاضافة ق وهكذا اى خمس العشرة وسدس الاثنى عشر وسبع الاربعة عشر وثمن الستة عشر وتسع الثمانية عشر الى غير ذلك ق الى غير النهاية وكذا الثلاثة والاربعة وغيرهما من مراتب الاعداد واعترض عليه بان الاضافة اللازمة للاعداد ليست من مراتب الاعداد لا ترتيب بينها وان كان مراتب الاعداد فى نفس الامر كذا فى شرح التجريد ق لان الحال اى التسلسل ولا تناهى اوصاف العدد ق من ذلك اى محالية ذلك الخ ق الذى هو المطلوب وحاصله ان اللازم من الدليل اعم من المدعى فلا تقريب بينه وبين الدليل ق طبيعة الاضافة ماهية نوعية واحدة كان السؤال مبنيا على ان يكون النسبة جنسا للمقولات النسبية ق لان القطع وحاصل الجواب انه ان اريد بالقطع بنفس قبل السماء مثلا القطع بوجودها فهو او القطع بصدقها فمسلم وغير مفيد اذ لا يلزم من القطع بالصدق القطع بالوجود والحاصل ان القطع انما هو بالوجود الرابطى للفوقية والابوة لا بالوجود المحمولى فهو المطلوب ق فى جنسيتها اقول يلزم من هذا ان لا يكون فرد من زيد وفرد من عمرو مثلا حتما ثابتين بل متغايرين بحسب النوع كالشخص وكذا يلزم ان يكون ابوة زيد وبنوة عمرو متماثلين مع ان شارح المواقف صرح بان البنوة والابوة تختلفان بحسب الماهية فافهم ق كالقيام والقعود قاعدا والاستلقاء والانحناء ق هيئة بسيطة ق وهو التانيث باعتبار الخبر ق ولهذا اى لاجل ان القيام هيئة عارضة للنسبتين لا للنسبة الاولى فقط ق من المكان اى من الامر المتعلق به ق فانه لا ينتقل بهذا ظ اذ كان المكان بعدا مفطورا او موهوما واما اذا كان سطحا فلانه لو انتقل بعض افراده بانتقال المتمكن كانتقال السطح

(الصفة م علة موصوفة فى مقام الادراك والجمال الصفة)

بمعنى الصفة الحاصلة عند العقل وانها قائمة بذات العالم فقط

لاحر وبر

لتبعيضية

بل لان الاضافة تمام ماهية ما تحتها لو كانت النسبة جنسا لها او لا بان كانت نوعا مؤدى

اى و ط

سطح ثوب سيغوان ن باسقاله ان انتقاله ليس بانتقال ذلك الاثر بالذات بل بانتقال محله فالمراد بالانتقال
من قول المص ينتقل الانتقال بالذات هذا وان نسبة ذلك الاثر الى جسم الثوب او الهيئة الحاصلة منها بكل
ونسبته الى سطحه او الهيئة الحاصلة اي عند اصحاب السطوح ق كحال المسخن وحال القاطع
مادام يقطع فان حالة غير قارة هي التاثير القطعي ق هو التاثير التسخيني نسبة العام الى الخاص
وفيه اشارة الى ان الحال والحالة هو التسخين وقس عليه الآتي وكتب ايضا وحال القاطع مادام يقطع
فان له حالة غير قارة هي التاثير ق هو التاثير التسخيني وكحال المنقطع مادام ينقطع فانه مادام
كذلك له حالة غير قارة هي التاثر الانفعالي وكتب ايضا ان قيل قد مر ان التسخن حركة في الكيف
قلنا نعم لكن لا يلزم من كونه كذلك كونه من مقولة الكيف وقس عليه التبرد والتسود ونحوهما كما ان ا
لتسخين والتسويد تحريك في الكيف ومع ذلك من مقولة ان يفعل ق بعد الاستقرار اي استقرار ا
لتاثير والتاثر ق الحاصل للاثر اي بسبب قيامه بنفسه الناطقة او بشخص آخر ق او انفعالك
او فعلا ق من الاعراض كالقرب الذي من مقولة الاضافة الحاصل بالقرب الذي هو من مقولة ا
لانفعال فحصل قرب زيد مثلا ق فقال المتكلمون اي الاشاعرة ق والحكماء اي المشائيون والا
شراقيون لا يقولون بالمادة والصورة كما ياتي ق فصورة اما جنسية او نوعية وكتب ايضا
اي بالنظر الى الخارج واما بالنظر الى الذهن ففصل ق فمادة ويقال لها الهيولى وكتب اي بالنظر الى
الخارج واما بالنظر الى الذهن فجنس ق فنفس انساني او فلكي ق فهو ما عرض له ا ه اي جوهر بعرضية
اعتبار المقسم في تعريف الاقسام فيعرف الجسم التعليمي من غير احتياج الى اعتبار قيد العرض قوله
فانه على تقدير ا ه كانه اشارة الى جواب آخر فافهم ق بهذه الابعاد فيه اي هذه الابعاد
غير موجودة في الجسم التعليمي بالفعل فانه ليس مركبا من السطوح كما ان السطح ليس مركبا من ا
لخطوط والخط ليس مركبا من النقاط حرره بر قدس سره اوائل الكم ق تركب اجزائه ما فوق الواحد
ق ما يليق عليه اشارة الى اختلاف المعتزلة في اقل ما يتركب منه الجسم بعد اتفاقهم على ذلك ا
لحد كذا قاله قدس سره ق اقل ان قيل لا يخلو اما ان يكون ذلك الاقل على سمت او على سمتين فقد
ذكرهما المص آنفا او على سموت فهو يصدق عليه الحد المذكور قلنا نختار الاخير ولا نسلم صدق
الحد عليه لجواز ان يريد الجبائي حصول العمق في اربع جواهر على خلاف حصوله في ثمانية ق
فوقها اي فوق الاربعة الاولى ق وفوقه اي فوق الاحد لا الثالث ق عند نظام ثمان ق والتقييد
بالامكان الظ ان يقول والتقييد بالفرض اذ الوجدان يبني او كلا فائدة قيد الفرض ثم ا
فائدة قيد الامكان وعدم الاكتفاء بقيد الفرض ثم بيان ان قيد الامكان يغني عن قيد الفرض الا
ان يقال ان اللام للعهد والمراد وانما قيد بامكان الفرض ولم يقل بدله لا الجوهر الذي يوجد فيه ا
لابعاد ق لان الابعاد المتقاطعة لو قال لان الابعاد مط ربما لم تكن موجودة فيه بالفعل فضلا عن

الابعاد

متقاطعة او مثلا

اي الانقطاع الحركة عنه

ط بمعنى القرب الذي ... هو اثر التقريب سواء كان لقرب السفلي او الصورة النوعية او شخصا مغايرا لما لذلك
لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله

صح وكذا يقولون بان المكان بعدا موجودا قائما بنفسه مع انه ليس داخلا في شيء من الاقسام الخمسة و بعضهم قالوا بان الزمان جوهرا مجردا

صح اي جوهر مؤلف من عدة اجزاء بحيث يحصل جديد وهو انه اذا لم يكن ثابتا لم يحتج الى الاحتراز عنه لانه معدوم والمعدوم لا يبتدأ فيها بها جديد وهو لا يحصل باقل من ثمانية وان كان على سموت سعيد

عن الابعاد المتقاطعة كما في الكرة الى آخره لم يتجه انه ليس في الكرة ابعاد اصلا وان كان في المكعب ابعادا متلاقية فقط مع ان كلامه مشعر بان في الاولى ابعادا غير متقاطعة وفي الثاني متقاطعة ق بالفعل ولا ممكنة بحسب نفس الامر فاندفع قوله ولكن الظاهر اه ق بامكان الفرض اى عن وجود الفرض ق انه يكفي امكان الابعاد فيه ان ذكر الامكان ههنا كذكره في تعريف الكلي بانه ما يمكن فرض صدقه على كثيرين فكما لا يغني ذكر الامكان عن الفرض هناك لدخول الكليات الفرضية فكذا لا يغني عنه ههنا لدخول الكرة مثلا ق الى اعتبار الفرض ولذا قال وان لم يقسم المائي الجوهر ان كان قابلا للابعاد ولم يفرض الابعاد ق بالخافقة المركبة اذ المركب من الذاتي اعني الجوهر على تقدير جنسيته والفرض عرضي ق اذ على تقديره اه يعني لا نسلم اولا ان الجوهر جنس بل عرض عام ق فالقابل للابعاد اه ق اعم من وجه لصدقه على الجسم التعليمي لكن ذكر ثم لان الجسم التعليمي نفس الابعاد لا قابل لها مباله للشارح لا يخفى ان المراد بالابعاد الابعاد المفروضة التي هي حدود مشتركة فهي عرض قائم بالجسم التعليمي فالقابل للابعاد صادق على الجسم التعليمي الخ فالتعريف رسم ق الذي اى ق مختلفة الطبايع يعني ان المتالف منها ليس محل النزاع فان اجزاءه المختلفة متناهية بالفعل ق وينتهي في اجزاء كثيرة ق فالانقسامات الممكنة ليست حاصلة اه سلب كلي ق قبول فرض الانقسام ق من مادة جوهرية ق بها الانقسام اشارة الى دليل اثبات الهيولى وكتب ايضا اى انقسام الصورة اذ القابل لابد وان يبقى مع المقبول ق ومن صورة جوهرية ق الوضعية كان النسخة العرضية بالعين وفتح الراء ثم المراد بالامتدادات المقادير التي من قبيل الكميات كالتدوير والتكعيب واللون صفي رفيقه ثم في هذا القول اشارة الى ان تلك الصورة مغايرة للجسم التعليمي ق بسيط في نفسه وعلى هذا يكون الجسم جنسا عاليا لا الجوهر كما لا يخفى ق وانما هو يقبل الانقسام اى انقسام الصورة النوعية او المقادير او نفسها نفسه تامل قوله بدا من لابادة يسمى بالهيولى ق احدهما اثبات الخ اى اثبات ان كل جسم مركب من اجزاء لا يتجزى باثبات ان قبول الانقسام اه اى باثبات هذه الكبرى ق ان كل جسم اى ان كل جسم مركب من اجزاء لا تتجزى لان كل جسم اه ق فهو قابل وفاقا وكتب ايضا المراد بالقبول الامكان الذاتي لا الاستعدادي والا لم يجامع الفعل لا يقال الصغرى الممكنة لا تنتج في الشكل الاول لانا نقول انما لا تنتج اذا كان عقد الوضع في الكبرى فعليا واما اذا كان امكانيا فكما ههنا فتنتج وفاقا تامل ق وكل ما هو كذلك بهذه في قوة ان يقال كل انقسامات ممكنة فيه حاصلة بالفعل وينعكس بعكس النقيض الى ان كل انقسام لم يكن حاصلا بالفعل لم يكن ممكنا بل ممتنعا فيلزم الجزء بتدبير ق حاصلا اي بالضرورة تامل ق لوجهين علة الكبرى ق ولو لم يكن اه صغرى ق لكان اه على الملازمة بديهية ولذا لم يثبتها الخ ق واحدا في نفسه اى واحدا وحدة حقيقية لا اعتبارية كما هو عندنا ق ولو كان واحدا اه

سادسا فقد اجزاء لا من اجزاء لا تتجزى ولا من الهيولى والصورة صح

ساهو الفرض ٥ بكذا كره بهاب كما تقول مثلا ٤

تحقيق تحقيقه خلاف قول الحق ... وانه ابطال الامكان عليه بل المراد فرض العقل وتجويزه اياه حلا اخرجه في الفرض فانه ... العقل فيما بعد فاذا فرض ان ... معنى ان انضاعفها ... المتداخلة التي في الجزء لا يمكن فرضها ... اي فيما انضاعفها بالفعل

قال الامام الجوهر ليس جنسا لما تحته لانه لو كان جنسا لكان موضوعا والوصف زائد لمرضيه بلا ضرورة وعدم الاحتياج الى الموضوع عدمي على حسب بيان لموضوع لا في موضوع ... الجوهر لان الاجناس العالية لا تحد مباله للشارح

كالماء اذا قبل الحرارة وما يبقى بعد الانفصال هو المادة فهي القابلة لها لا الصورة فانها غير باقية ... ثم تسمية هذه الامتدادات لا على الامتداد ... لتبدلها ولسوى ذلك النفس والهيولى لوجودهما في الجسم الذي صح انفك عنه الامتدادات عنها وقوعه على هذا الامتداد سائر الاجناس والفصول

ففي الانسان صورة جوهرية هي منشأ للنطق بمعنى ادراك الكليات وليس نفس النطق بل هو اثر لها لعراض عنها ولا جنس الحيوان لوجوده في سائر الانواع صح تخلف هذا الاثر عنه وكذا مثل هذا المنشأ الصورة الحقيقية والفصول الحقيقي وليس الاطلاق على هذا المنشأ الحقيقي بل بالتعين عنه ٧

بالاوغب الصورة ... بقيد ... ١٧

شارح بند

كبرى ق ايض اى كالقابل ق لانها علة الملازمة ق فلم تكن الوحدة كبرى ثانية ق بان هذا تمام منع الملازمة الكبروية ق شخصية بيان للواقع ق بجوع المنقسم ههنا فائدة وهي ان الوحدة الحقيقية عند الحكيم ما كان موصوفه غير منقسم بالفعل سواء لم يقبل الانقسام كالعقول او قبلها كالاجسام وعند المتكلم ما لم يقبل الانقسام اصلا كالجوهر الفرد والبارى تعالى ق زالت الوحدة وحدثت الكثرة ق ان القابل للقسمة لو لم يكن منقسما لكان واحدا فلو كان واحدا اه ق اعدام لهوية كبيرة وكتب ايض اذ كل جسم عندهم متصل في حد ذاته واحد وحدة حقيقية غير منقسم بالفعل ففي الجواب الآتي دغدغة تامل ق واحداث لهويتين صغيرتين كتب ايض هذا اذا لم يكن الجسم كالحلقة والا فلهوية اخرى الآن فرق بين الجانبين ق في تلك الهوية اى بالفعل بل بالامكان قوله ان يلتق شق البعوض بابرة شقا تاما بفرض طول الابرة ق لجوع ان لم يكن البحر حلقيا او لبحر آخر ان كان كذلك ق واجيب هذا الجواب غير مسلك في شرح المواقف ق في انعدام عنه اه وبديهة العقل لا تنفيه ق ان يبين تركيب الجسم اى يثبت هذا المدعى بدون الاستعانة بالكبرى السابقة فالاسم يكونا طريقين ق من غير استعانة بانا ١٥ اى بان يجعل كبرى التاليف كما في الطريق الاول ق بوجه ثلثة بل اربعة ق واجيب منع الملازمة بمنع كبرى دليلها ق ليس بكثرة الاجزاء حتى ينافي التوصيف بالعظم والصغر تساوى اجزائهما في عدم التناهى وكتب ايض سلم بان اجزاء الخردل لم تبعد اجزاء الجبل بل بعدد اجزاء الفلك الا ان التفاوت بالمقادير الكمية وبديهة العقل تنفيه ق بحسب تفاوت الامتداد وهو الجسم التعليمى ق لولا الانتهاء اى انتهاء الجسم القابل للانقسامات ق امتداد الجسم الحاصل اى الموجود في الخارج مع ان تناهى الاجسام من لوازم الوجود الخارجى ق لنا نفرر تدقيق الموافق للجواب الآتي ان يقول لقبوله الانقسام الى امتدادات ١٥ اى امور ممتدة اى قابلة للانقسام ق امكان خروجها بان يلزم المضاف اعنى الخروج محذوفا على قوله الانقسامة فيلزم المعنى قبول خروج الانقسامات من القوة الى الفعل ق الى الفعل حتى يلزم عدم تناهى الامتداد الحاصل للجسم ق الى حد لا يمكن اى لا يمكن للعقل فوقه فرض آخر والحاصل انا لا نسلم ان الجسم يقبل الانقسام وينتهى انقسامه الى جزء لا ينقسم قطعا ولا كسرا فلا يلزم ما ذكرتم لا لكن لا نسلم انتهاء انقسامه الى جزء لا ينقسم فرضا فالمضاف اعنى لفظ الفرض محذوف على قوله الانقسامات ق فوقه آخر فلا يلزم عدم تناهى الامتداد الحاصل للجسم ق ودوامًا الخارجية اى ودوام الانقسامات الممكنة الخروج من القوة الى الفعل ق متناهية وانما اللاتناهى الانقسامات الفرضية ق وذلك لوجوه ١٥ اشارة الى الملازمة الصغروية اذ هو في قوة الدليل لو وجد الوجدان لوجد الحاضر فقط ق عن الوجدان استدل صاحب المواقف بوجود الحركة من غير

اى ان الاتصال داخل في هويته سعيد

احداثهم

فالمدعى في الطريقين واحد فهما

بلا وجود الجزء

بناء على وجود الجزء

للقطع بان الماضى ليس بموجود الآن بل حاضر كان حاضرًا والمستقبل انما يحضر

عدم صحة فرض تحقق نصفه

الوجود الحاضر

قوله دليلها آه وقوله الا منقسم اشارة الى الملازمة الكبروية وحالحاصل ان وجود الزمان من غير استفانة ثم وجود الزمان

فيلزم ان اه نتيجة القياس الاستثنائي ترفع لمقدم نتيجة القياس الاول الاقتراني قوله لا يتثبت الحاضر

يحكمون بوجود الماضي والمستقبل قوله كما مر اقول نعم لكن المصنف قال انتفاء الحاضر مستلزم لانتفاء الماضي

اذ لا وجود للماضي بوصف المضي ولا للمستقبل بوصف الاستقبال فلو لم يوجد الحال لم يوجد الزمان اصلا

قوله ويطلق الموجود جواب بالنسبة الى مدخوله بل قوله المتوسطة المسماة بالحركة بمعنى التوسط الذي

لا جزء لها قوله والمنتهى اي وتلك الحالة وان كانت غير منقسمة الا انها لا انطباق لها على المسافة قوله

ويجعلون حالها اي حال الامر المرتسم منها الممتد في الخيال المسمى بالحركة بمعنى القطع والا فالحركة بمعنى

التوسط لا يقبل الانقسام قوله ولنا ايضا اشارة الى انه عطف على قوله لنا ان القائل آه قوله لكن لا

يخفى ان هذا الوجه مما يبنى بتركيب الجسم من اجزاء لا تتجزى من وجوه الطريق الثاني فالصواب

جعله وجها رابعا قوله خلاف الخط الجوهري او العرضي على الاطلاق قوله او بالواسطة كما هو عند الحكماء فان ا

لنقطة عندهم قائمة بالخط القائم بالجسم التعليمي القائم بالجسم الطبيعي قوله لعدم انقسام الحال اللازم

داخلة على المقدمة الواضحة قوله الا ما منه هذا الوجه يدل على بطلان الجزء في نفسه والوجوه الثلثة

التالية على بطلان تركيب الجسم منه قوله الثاني ان اه هذا الوجه كالذي ليس يتعلق بالممكنة قوله وان لا

يكون النقطة ولا لقوله اما بالكسر قوله على ان تقديره في قوله هذا مبني لما عدا الوجه الاول خفاء ع

قوله ليس بتخلل السكنات بل بقوة الميل وضعفه وكتب ايضا الصواب ترك ليس لان نتيجة الملازمة

من هذا الوجه على ان التفاوت بالتخلل لا على علم كونه بالتخلل بل هذا مثبت بهذا الوجه ولهذا

استدل سابقا بهذا الوجه على ان ليس التفاوت بالتخلل نعم لو قيل في تقرير هذا الوجه انه على تقدير تركيب

الجسم من اجزاء لا تتجزى فاما ان يقطع البطيء جزءا كالسريع فيرتفع التفاوت بين السريع والبطيء

او اقل من جزء فيلزم تجزي الجزء لكان مبتنيا على ما ذكره تامل قوله تحرك دوريا قوله ووقف البعض مستفاد

من السكنات في معرض البيان قوله اذ لحركت الدائرة على تقدير وجود الجزء قوله وقفت الصغيرة اي لكون التفاوت

بين الحركة السريعة والبطيئة بتخلل السكنات عندكم لا بقوة الميل وضعفه وكتب ايضا اللازم لتحرك ا

لعظيمة وقطعها الجزء احد الامور الثلثة اما وقوف الصغيرة المستلزم للتفكيك او قطعها جزءا

كالعظيمة المستلزم لانتفاء تفاوت الحركتين سرعة وبطأ او قطعها بعض الجزء المستلزم لتجزي ا

لجزء الا انه جعل وقوف الصغيرة لازما وامتناع الباقيين دليل الملازمة كما مر غير مرة قوله والبطيء

وذلك بط قوله او اقل منه وحينئذ لا يقع التفاوت بتخلل السكنات بل بقوة الميل وضعفه قوله حتى

تريتنا تو قوله اسما ظ قوله بين الشعبتين المتركتين قوله فيما سبق في بحث قوله تخلل السكنات

قوله اي الجمهور اي المشائين كارسطو والشيخين ابي علي وابي نصر الفارابي قوله امتدادية اي هوية

من جواز الانفكاك والالتيام عند المتكلمين

لان البعد كم متصل

منسوبة الى الامتداد الجوهرى ثم اشار الى ان تلك الامتداد جوهر الجوهر لانتفاء الذى هو فى قوة قياس من الشكل الثانى تقريره القياس هكذا لا شئ من الجوهر بمنتفية عند تبدل المقادير وكل مقادير منتفية عند تبدلها ق لا ينتج كبرى الشكل الثانى ق مع بقاء تلك الجوهرية صغرى الشكل الثانى فهى غير المقادير اشارة الى النتيجة ق وفرض الابعاد عطف تفسير على ما قاله الشارح النوكى ق وهى وشئ صورة والاتصال جوهريا وكتب ايضا جسمية وهى التى عرفت بلفظ قابل الابعاد الثلثة ق جميعا الانفصال يمكن حمله على الانفصال الجوهرى والعرضى ق قابل للانفصال والمراد به على ما قاله الاستاذ النوكى ق بواحد ولا كثير ق ولا متصل ولا منفصل ق والاخرون هم الاشراقيون كافلاطون والشيخ ق وهو بسيط فى نفسه فعلى هذا ينبغى ان لا يكون الجوهر ذاتيا له بل هو عرض عام لما ان لا يجد لكونه جنسا عاليا فافهم ق وليس الانفصال يعنى ان ذكر الانفصال استطرادى ق لان الامتداد والاتصال ق لان افراده جوهرا كالصورة الجسمية ق والبعض عرضا كالجسم التعليمى ق من اتصال الاجزاء كان المراد منه امر به يتصل الاجزاء وهو الجسم التعليمى ق بعضها ببعض الاجزاء ق مع القطع والاتفاق على انه آه ق عارض من مقولة الكيف كما سبق ق وحدث وقت التفريق دون الطبيعى ق فهو ليس بمتصل اى ولا واحد وكتب فلا يلزم الانفصال والحدوث وقت التفريق فلا يلزم ايضا ان يكون الانفصال امتدادا جوهريا ق ولا منفصل فى ذاته وكتب اى ولا كثير وكتب ايضا بل اتصاله وانفصاله بالجسم التعليمى وكتب ايضا حتى لا يلزم تركيب الجسم الطبيعى من اجزاء لا تتجزى واعترض بانه يلزم ان يكون الجسم الطبيعى جوهرا مجردا ق من قدماء المعتزلة كان من تلميذه اى المراد وانكره المتأخرون وبعض القدماء ق قوله ابو هاشم وعبد الجبار وكانهما يمنعان استلزام الانتهاء ق وانكره الاشعرى فتحقيق ان انكار ذلك يستلزم انكار اكثر الاجسام لتحقق الدوائر المؤلفة من الاجزاء فى الحلقة وصفحة الدف والكرة الجسمية بل جميع المخروط والاسطوانات والصفائح الجسمية والبيضة ولعل عند غيره جواب ق فانكره الاشعرى لا قتضائه محيطا ومحاطا فيلزم انقسام الجزء تلميذه ق اكثر المعتزلة ولما فى منهم اما متوقف او تابع للاشعرى فى الانكار ق على نفيه اى نفى الشكل الحقيقى ق محيطا اذ الشكل كما سيقال هيئة احاطة ما بين الانتهاء بما لشئ فالمحيط ما بين الانتهاء والمحاط ما له ذلك ق ومحاطا كانا جزئين من المشكل ق واما الخلاف الاولى وانما اه ق من الاشكال اى من المشكلات فى الشكل ق وقال غيره نعم لان انتفاء الشكل لا ينافى المشابهة كما زعمه القاضى ق اذ لا يختلف جوابه السالبة لا تقتضى وجود الموضوع فصدقها ههنا بانتفاء الموضوع ق كذلك صدق السالبة المشار اليها بقوله كذلك بانتفاء المحمول تأمل ق يشعر انما يشعر بذلك لو لم يكن الشكل وجه الشبه بل عدم اختلاف الجوانب ق بانه اه قوله الاولى على هذا ان يقول فى توضيح المتن فقيل الجزء

يشبه الكرة

فلا شئ من الجوهرية بمقادير منتفية

للانفصال

الجسم

في علم اختلاف الجوانب مثلا

لو كان ما يسوى شبيه البسط الاشكال المضلعة صح

اي الانقطاع لكونه امرا اعتباريا لا يستلزم وجوب الشكل سعيد

(١) الفرجة (اثلث ٥)

يشبه الكرة لا انكم يشبه الكرة ق لا شكل له والانقال فقيل كرة وقيل وقيل مربع ق الآن يقربا للتجوز ويمكن
دفع الاضطراب بوجه آخر وهو ان المراد بالكرة الكرة الجسمية وكذلك المثلث والمربع ق بالتجوز
ويقرب معنى قوله بل له شكل هل له ما يشبه الشكل والمراد بقوله والمثبتون غير القاضي ق لانه ا ه بسط ا
الاشكال تمام الدليل لانه يتركب منه الجسم بلا خلل وكل ما يتركب منه الجسم بلا خلو لها شبيه البسط ا
لاشكال المضلعة وكل ما هو شبيه البسط الاشكال المضلعة فهو شبيه المثلث فالجزء شبيه المثلث ثم الكبرى
الاولى ممنوعة عند القائل الثالث ق اذ يتركب منه صغرى ق وذلك انما يتاتى اه كبرى ق لان الشكل الكبرى
دليل الكبرى ه وسائر المضلعات ه عطف على الشكل بتقدير المضاف اي وشكل سائر المضلعات ق ذلك
اي تركيب الجسم ه بانه متناه اي وكل متناه له نهاية وقوله فيلزم له نهاية نتيجة ق وانما يتم الكبرى
المطوية ق الانقطاع وهو غير مفيد على انه يلزم اتحاد الاوسط والاكبر ق المختلفة اي عروضا وطولا
ه ومنه يعلم انما يعلم ذلك اذا فسر قوله باختلاف الاشكال بما فسره الشارح وانا فسر قولنا اي الشكل
المركب من الاجزاء فلا ق والطال ما يلزم منها العالم وامتناع المعاد وامتناع الخرق والالتيام على السماء
ق لحدوث العالم ويتوجه لكون الصانع مختارا وكتب لقديم اقول ليس بناء حدوث العالم على اثبات الجزء
ولا قدم على نفيه واثبات الهيولى بل بناء قدمه على امرين احدهما ايجاب الواجب اذ لو كان موجبا كما هو
مذهبهم لا بد من القول بان تخصيص كل حادث بوقته انما هو لتمام الشرائط والاستعدادات اللامتناهية
من جانب الابتداء عند ذلك الوقت وعدم تمامها قبله دفعا للترجيح بلا مرجح وذلك يستلزم كل حادث
مسبوقا بمادة قديمة تقوم بها او ما اشتمل عليها محلا لامكانه الاستعدادي الذي موجود من مقولة الكيف ولو
كانت جواهر فردة الا انهم خصصوها بالهيولى لامتناع الجواهر عندهم ولو كانت تلك المادة حادثة لزم
مسبوقيتها ايضا بمادة اخرى تكون محلا لامكانها فلزم القول بقدمها دفعا للتسلسل وبقدم الصور اللاحقة
على التفصيل الآتي في هذا الفصل والثاني نفي التقدم والتاخر بين تلك الاستعدادات وكذا بين
عدم كل حادث ووجوده زمانيا مع ان الزمان امر موجود فانه يلزم من لا تناهي الاستعدادات لا
تناهي الزمان وقدمه ومن القول لحدوث الزمان القول بوجوده حال عدمه واذا كان الزمان
قديما لزم قدم الحركة والفلك لانه عندهم مقدار حركة الفلك وظهر انه لا دخل للامرين المذكورين
لا بالهيولى ولا بالجوهر الفرد فانه على تقدير تركب الجسم من تلك الجواهر محتاج الى ابطال
الامرين وانه باثبات اختيار الواجب والقول بان تخصيص كل حادث بوقته ه بالقصد والا
رادة يبطل حديث الاستعدادات اللامتناهية فضلا عن نفي التقدم والتاخر بينها زمانيا ه
وحديث اقتضاء الحادث سبق مادة قديمة سواء كانت هيولى او جواهر فردة وباثبات نفي التقدم
والتاخر بين ما مر ذاتيا او نفي الزمان امرا موهوما يبطل حديث قدم الزمان والحركة وا
لفلك ويدل على ما ذكرنا قول عصم في حواشي شرح العقائد النسفية لا يخفى ان طلبات الفلاسفة
انما هو في اثبات الهيولى القديمة الابدية فلو اثبت حادثا فينعدم ويعاد لم يكن فيه ظلمة قطع

لا يتميز بها جسم عن جسم

والا لادبها ما به الامتياز

قدمها اصوات في نبات الجزء انتهى ق وان المعاد عطف المسبب ايل ق باختلاف الصور اي باختلاف انواعها كان الاجسام
اختلاف الصور النوعية ق النوعية واما الصورة الجسمية فمتحدة في الكل واما الهيولي ق فمختلفة في الفلكيات
ومتحدة في العناصر وكتب المراد بها النوعية الاضافية حتى يشمل الصورة الحيوانية وغيرها ق التي بها
اي باختلافها ق اختلاف الآثار اي نوعا ق جوهرية اي من مقولة الجوهر وان كان الجوهر عرضا عاما لها
لا جنسا ق مقومها للجسم ومقوم لا يكون الا جزءا جوهريا ق الا بالعوارض المختلفة الماسية المستند
لحوقها الى القادر ق وان اعترف وكان منه الشيخ الاشعري القائل بان كل اثنين مختلفان بالماهية
كما صرح به قدس سره في الالهيات ق واختلاف الاجسام اي نوعا ق ثم انها لما فرغ من ذاتيات الجسم وحقيقته
شرع في احكامه فقال ثم انها اه ق من غير تبدل بيان الحصر المستفاد من الضمير ق ولا يخلو كل سالبة كلية
كالاثنين ق لوجوب تناهيه صغرى ضرورية ق وكل متناه كبرى ق احاطة النهاية اي ما به الانتهاء ق
بمعنى واحد موهوم عند المتكلم او موجود عند الاشراقيين ق اي القادر المختار لا الى الطبيعة كما زعم الحكماء ق
من العوارض او ضدها ق ان اراد اه المعنى الاول مبني على اعتبار سلب العموم في العوارض والمعنى الثاني على
اعتبار عموم السلب فيها مع ان اصل الكلام سالبة كلية على المعنيين الا انه يلزم على الاول احتمال ارتكاب التعرض
للضد دون الثاني ق احد الضدين او الاضداد ق اي تناهي ابعاد الاجسام فكلام المصنف على حذف المضاف
ق بخلاف الخلاء والا فالوجوه الآتية تدل على تناهي الخلاء ايضا تارة ق اذ يتحرك حركة وضعية ق
او بقطع الخط نقطة ق ما وراء العالم متميز صغرى ق فان ما يلي اه دليل الصغرى ق لعله التمايز اه
اشارة الى كبرى الشكل الثاني لكن الترجمة علة لتفرع النتيجة من الصغرى ما دامت كان في لا يتناهى [illegible]
ابعاد الجسم ق او مجرد الحج لا يتناهى ابعاد الخلاء ق فثمة بعد موجود سواء كان خاليا عن الاجسام او كان
فيه جسم غير مانع كالهواء والماء ق او لا يمكن الخط والا ق فثمة جسم اي فثمة بعد موجود وفيه جسم
مانع تامل ق بعد مجرد خال او غير خال ق فلنا الاول اي التميز فيما وراء العالم ق وانه اي ليس بجسم بل الامر
ق محض اما باعتبار الصغرى ان اريد التميز الخارجي او باعتبار الكبرى ان اريد التميز الذهني ق لحتار
الشق الثاني وعلى رأي المتكلمين من ان الملاء بعد موهوم ما ينفذ فيه الاجسام يمكن اختيار الشق الاول وقد ومنع
ملازمته والقول بان هناك مبلغا موهوما لجواز مد اليد عنهم في العدم الصرف ق ولا نسلم اي ا
ونمنع ملازمته ونقول لا نسلم اه ق الذي يمكن مده اه احترازا عما لا يمكن مدها فيه وهو الفضاء المعدوم
لقولهم باستحالة مد اليد في العدم الصرف ق ولذلك عقبه ق والملاء الجهة عين طرف الامتداد ونهاية البعد
ذاتا وان غايرته اعتبارا جعل بحث الجهة عقب بحث تناهي الابعاد ق فقال قضية كلامه ان قوله ثم طرف
الامتداد اه ليس من بحث الجهة ق اللذين يحيط بهما اليهما اه الخط المكاني ق على ان الفلكيات هذه
النسبة اعم من نسبة الفرد الى الكلي والمرتكز الى المرتكز فيه والحال الى المحل اه لا اولى في الفلك و ا
لثانية في الكواكب والثالثة في الاعراض ق بموادها اي شخصا وكذا الكلام في الصور بين والاعراض
ق وان العنصريات بهذه النسبة اعم من الفرد الى الكلي ومن نسبة المركب الى المركب منه الاولى كما في

نسبة م

العناصر

بالاختيار: الا يمنع ان يمتنع خلوه عن مجموع العوارض فيصدق بهذا بالاختيار للمعنى السابق والمعنى يمتنع خلوه عن كل عارض وهو باطل لان رفع النقيضين جائز كما بيناه

نوعا

نفس العناصر والثانية كما في المواليد الثلثة ق عوادمها شخصا اذ لا فناء عندهم للهيولى وكيفيتها البا لا لاعتبار ا
لمدخول وقوله نوعا تمييز عن نسبة قديم الى الصور بواسطة البا ق نوعا يعني ان قدم الصور الجسمية في الكل
بحسب النوع لازم وان جاز قدمها في البعض بحسب الشخص ايضا وكذا الكلام في قوله والنوعية جنسا
فان المعنى ان قدمها في الكل بحسب الجنس لازم وان جاز قدمها في البعض بحسب النوع بل الشخص ايضا
ق لان المادة علة لامتناع حدوث نوع الصورة الجسمية ق لا تخلو عن الصورة اى عن نوع منها
ق وصورها النوعية اى الاضافية ق كان المراد بالجنس ما هو بمنزلة الجنس من العرض العام ٥
والا فقد تقرر ان الفصول مطلقا اما بسيطة او مركبة من امرين متساويين فصاعدا وليست
مركبة من الجنس والفصل والا لزم ان يكون الماهية الواحدة تماما المشتركة في مرتبة واحدة صرح
به في حواشي شرح الشمسية فراجعه ق لان مادتها علة لامتناع حدوث جنس الصور ا
لنوعية ق عن صورة ما اى عن جنسها ق باسرها حتى يكون جنسها حادثا ق في جنسها دون ماهيتها
النوعية ق بتعاقب انواعها اى دون نوعها اذ لا امتناع اه ق بعض الصور النوعية اى بعض الانواع
لنوعية ق من نوع آخر كالهواء وكتب ايضا لكن على هذا يمتنع القول ببقاء الصور النوعية
للاستقصات الاربعة في امزجة المواليد القديمة نوعا كذا في الحواشي الخيالية ق هو الاول الح الاول
مذهب قوم من قدماء الفلاسفة والثاني مذهب ثاليس الملطي والثالث انكسيمانس والرابع
مذهب ابرقليطس كذا في القواعد الدينية بشرح العقائد العضدية ق اى غير العناصر
كان هذا مذهب الحرنانيين القائلين بان القدماء خمسة الباري والنفس والهيولى و ا
لفضاء والدهر ق او هي اجسام صغار هذا مذهب ذيمقراطيس قال ولما تبرد
اجزاء الخلاء لم يكن بقاء جزء في حيز معين راجحا على تحيز جزء آخر فيه فلزم تحركها
دائما فاتفق لها تصادم فتكونت السموات وعرض للقريب سخونة فصار نارا ثم هواء
ثم ارضا كذا في العقائد الدينية ق او هي نور وظلمة هذا مذهب الثنوية والمانوية
ق او وحدات هذا مذهب فيثاغورس ق فطابرة اى بالنسبة الى الصغرى والا فهي نظرية
ابدية نظرية ق ان لم ينفك اى بلا فصل ووسط ق وكل منهما اى وكل واحد منهما حادث ٥
لان كلا منهما وجودي اه وكتب ايضا اقام دليل الكبرى مقامها ق معرض الزوال ان اريد انهما من شانهما
الزوال فمسلم ولكن لا نسلم ان امكان الزوال مناف للقدماء او انهما يزولان بالفعل فلا
نسلم ذلك في الساعة ق الزوال المستلزم للحدوث ق قديم اى ازلي تامل ق في معرض ٥١ انهما
بدل في ا على ظاهرة لا فاعل لها تامل ق فابل للعدم وهذا انما يدل على امكان الزوال ولا يدل

كان المراد بها مجموع الهيولى والصورة الجسمية

مذهب

من شانهما

اى ان اريد انه في معرض الزوال بالنسبة الى الذات والاوصاف نظرا الى العلة فممنوع

على وقوعه والمنافي للقدم هو وقوعه دون امكانه ويمكن ان يقال ان التماثل كما يدل على امكان الزوال يدل
على وقوعه ايضا لان نسبة الفاعل الموجب الى المتماثلين على السواء بل يدل على نفي الايجاب كما لا يخفى
[illegible] الشارح اى على لازم وقوعه وهو الحدوث و وقوع العدم السابق والا فلا دلالة له
على وقوع الزوال الذي هو العدم الطارى كما لا يخفى على ان التمسك بما ذكره انتقال لا من الوجه الاول
الى الوجه الثاني ثم حق العبارة ان يقال يدل على وقوعه ايضا بناء على دلالته على نفي الايجاب لان
نسبة الموجب الى المتماثلين على السواء ق فان قيل منع للكبرى المطوية كما يفصح عنه ق فحينئذ
اى حين اذا كان جريان الزوال المنافي للقدم لجزئيات الحركة لا كليتها يتأتى للخصم منع الكبرى اعني
ان ما لا يخلو اه ان اراد المستدل ذلك واما اذا اراد ان ذلك الاثبات لكليها فالمتأتي للخصم منع
الصغرى اعني ان الجسم لا يخلو عن الحادث فمنع كبرى دليلها فافهم ق منع ان اه اى منع الكبرى ق وانما
يلزم ذلك اى الحدوث لما لا يخلو عن الحوادث ق لو كانت الحوادث وما هيتها الكلية حادثة ق اه
فلا بد [illegible] اى في اثبات ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ق فلا بد من ابطال تعاقب اه اى مع
انه لم يثبت بطلانه بعد ق من غير بداية حتى تكون متناهية وماهيتها حادثة ق ماهية المطلق كحركة
النوعية ق لانه لا وجود له فيه اشارة الى ان المصنف اقام دليل الملازمة مقامها وطوى الرافعة
بدليلها ق ويرد عليه اى على ما ذكر من الملازمة ق قدم الحركة اى قدم ماهيتها ق بوجود خاص
اى بسبب تحققه في ضمن وجود خاص لجزئي من جزئياتها ق وليس بوجودات اى ولو كان
وجودها بسبب تحققه في ضمن مجموع وجودات متعاقبة اه ق من ابطال قدمها حط اى قدم
ماهيتها مطلقا سواء كان قدمها بواسطة تحققها في ضمن فرد ازلي او بواسطة تحققها في ضمن افراد غير
متناهية ق فتفكر لا يخفى ان عبارة المصنف ظاهرة في هذا المعنى فلا وجه لحملها على الاول حتى
يعترض بما ذكر ق قدم الكلي فيا فيه اه هذا في قوة لو كان الكلي قديما لم يكن حادثا وكتب ايضا
كلام المصنف لا يابي عن هذا المعنى بان يجعل دليلا للرافعة من قبيل استثنائي نقيض هكذا لو
كان الكلي قديما لم يكن حادثا لكنه حادث لانه لا وجود للكلي الا في ضمن الجزئي ق حادث
اى الزماني ق لكن حدوثه مقدمة رافعة ق بما التزمتم كانه علة المقدمة الرافعة ق من جزئياتها
الخصم يقول كما التزمنا حدوث كل من جزئياتها كذلك قلنا بقدم المجموع من حيث المجموع ولا
معنى لقدم الكلي الا قدم مجموع جزئياته فليكن الكلي حادثا باعتبار تحققه في كل من جزئياته
وقديما باعتبار تحققه في ضمن المجموع ولا بأس في ذلك ق اذ لا يخفى كانه علة العلية [illegible]
تناهي جزئياته الاضافة للاستغراق المجموعي ق في مرتبة من ذلك كيف لا اكون في مرتبة وهذا
الدليل منقوض بالاعراض الغير القارة الابدية كلياتها الآتية لا تخلو دار الخلد عنها كالحركات و
الالفاظ والتنفسات الصادرة عن اهلها بان يقال الكل متناه فما [illegible] لكن فنا [illegible]

ثابت

ثابت بما التحقق من زوال كل واحد من جزئياته اذ لا معنى لفناء الكل الا فناء كل واحد من جزئياته وكم من فنا من شاهد
جزئيا ثم من جانب الانتهاء بل هو منقوض بحركات الافلاك من يوم خلق آدم عليه السلام الى يومنا هذا المستمر الا فافهم
الثاني بان يقال ان الكل لكن كل واحد من جزئياته لم يبق الى الساعة مثلا فات بعد قليل من الزمان وبالجملة ان الكل كما يتصف
بالحدوث الثابت لكل واحد من الجزئيات كذلك يتصف بالقدم الثابت للمجموع من حيث المجموع ق كالاضواء اه
مشاهدة حدوث هذه الامور في الكل لكواكب غير معلومة ق بل كل ممكن موجود ما عدا صفات الواجب
على القول بزيادتها ق من ان القصد اه ق قد مر انه يجوز ان يكون تقدم القصد على الايجاد ق
كتقدم على الوجود في التقدم الذاتي ق وان لم يوجد جميع رفع للايجاب الكلي ق على امر حادث
لجامع العالم في الوجود وبهذا يلزم الشك في الامور المجتمعة فان المآل عندهم لكن ينبغي ابطال
احتمال توقفه على حادث لا يجامعه في الوجود حتى يتم الدليل والقول بان الدليل الزاميا على
هذا الاحتمال بعيد ق اى الى هذا الحادث فنقول ان وجد في الازل جميع ما لا بد منه
لوجود هذا الحادث لزم وجوده فيه وان توقف على آخر فننقل الكلام اليه وهلم جرا
ق فان الارادة من حيث التعلق يدل عليه التفريع ق تابعة للعلم قد يقال ان حديث
الهارب من السبع واقداح العطشان والجائع يدل على عدم التبعية للعلم كما سبق منا
في بحث الارادة ق والمصالح اقول لقائل ان يقول ان الحكم والمصالح لكونهما ق
موقتة حادثة فلابد ان يكون لها علة فاما ان توجد في الازل فلا بد من ازليتها
ايضا او الى آخر ما مر فتامل ق فيما لا يزال ظرفية الكل للجزء ق فنختار الشق الاول ونمنع
ملازمته اى لا نسلم اه ق واما اذا كان تبيانا للحصر المستفاد من انما ق ولذا اختيار الثاني
وفي هذا الجواب تسليم وجوب وجود [illegible] المعلول وقت تمام العلة وكتب ايضا كان حاصل
الجواب انه ان كان تعلق القدرة من جملة المعتبرات فنختار الثاني والا فالاول صح
لان تاثير القدرة التاثير والايجاد والخلق وتعلق القدرة بمعنى قال استاذي القرشي
ق امر موجود [illegible] اى موجود في نفسه ق الى تاثير آخر اى بالنسبة الى الوجود في نفسه
وكتب ايضا بل يقع بالكسب فتامل ق وانما الحاجة اى بالنظر الى الوجود في غيره تامل
ق تعلق الارادة التابعة للعلم بالحكم والمصالح الموقتة كما مر ق في وقت حدوثه
ببداهة قوله فيما لا يزال ق وكذا قدم الزمان المستلزم كل منهما ق اى من القدمين لقدم
الجسم كما يأتي في الشرح ق مسبوق بالمادة حتى تكون تلك المادة محلا لامكانه الاستعدادي
كما سبق ق وتسلسل الازمنة انتهى الى [illegible] المواد عندهم فلكونه في الامور المجتمعة

تلزم

وأما حمل ما ذكره ههنا على كونه الزمانيا فبعيد تامل

بخلاف الحتى لانه تسلسل الازمنة لكونه في الامور المتعاقبة فليس ما ذكره المصنف دليلا على قدم الزمان بل الدليل عليه امران احدهما ان تقدم الزمان على وجوده زماني عندهم فيلزم من القول بعدمه السابق القول بوجوده والثاني انه لما كانت الاستعدادات الواردة على المادة القديمة غير متناهية في جانب الابتداء وكان التقدم والتاخر بينها زمانيا عندهم لزم القول بعدم تناهيها القول بقدم الزمان وقد اشار المصنف في بيان اقسام التقدم والتاخر في قوله فسبق العدم على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان اه الى الامر الاول وفي بيان الامكان الاستعدادي من قوله ومنه ما يكون تعاقبها الى آخره الى الثاني

ق ولا قدم المادة اى ولا نسلم بتركيبه منهما فلا نسلم قدم المادة اه ق حقيقة الخارجية ق في نفس الامر اى لا بجعل واحد منها ق وهو فيما ان يختلفا الجنس ق وهو العناصر المتحدة ق فتحديد الجهات اى تعيينها وضبطها وكتب الجمع ان كان باعتبار الانواع فالمراد ما فوق الواحد او الافراد ففيها حقيقة ق التي لا تتبدل كالنفس ق كالعلو الكافي استقصا ئية ان لم يكن الربط مقولا ق اعتبارية كما عرفت في مباحث الاعتمادات وكتب ايضا يعني ان الجهات اليمينية واليسارية لا تتحدد ولا تتعين بالحدد لتبدلها بحسب تبدل احوال موضوعاتها ق بمحيطه اى السطح المحدب ق الحدب اللام للاستغراق وكتب ايضا وبعبارة اخرى يتحدد ويتعين بمركزه الحد القريب منه وهو جهة السفل وبمحيطه الحد البعيد منه وهو جهة العلو وكتب ايضا اى حدود واطراف الاجسام القريبة من السطح المحدب من حيث انها قريب وان كان بعضها بالنسبة الى بعض بعيدا ق ولا الجرم اى ذاتا او فعلا ايضا ق او جسمانيا وهو السطح المحدب ق والمراد بالوضع اى في كلام المصنف لا في قوله الآتي وضع الجهات اذ هو على معناه الاصطلاحي تدبر ق اذا كان خارجا عنه اى بالنسبة الى الجوانب والجهات الحسي او قد يقال الى آخره ق فان قيل لم لا يجوز ان يكون تلك الاجسام كالمكعب المجوف بان تكون كالجدران الاربع للدار والسقف وارضها قلت هذا داخل في قوله الآتي بل المضلع ايضا مشتمل اه فتامل ق ولانه بسيط اى لانه لا يجب ان يكون بسيطا اه ق لان تركيبه في شرح المواقف والتجريد انه لا يجوز ان يكون المحدد مركبا والا لكان اجزاؤه المختلفة الطبائع قابلة للانتقال الى احيازها الطبيعية وما ذكره الا بالحركة المستقيمة اذا عرفت هذا فنقول قول المصنف ولان تركبه مع زواله ان المحدد لما لم يكن كريا لكان مركبا لما تقرر عندهم ان شكل البسيط كري فلو كان مركبا لكان جائزا لزوال والانحلال وكل من تركيبه وزوال الجائز يقتضي الجهة قبله اه واما ما قاله الشارح

طهم

فيعيد

فبعيد عن مقتضى عبارة المصنف ق لان الجهة قبل وبهذا خلف ق الا من جهة الحجر فرلنا ان كان المراد بالجهة المنتقل
منها وبالجهة المنتقل اليها العلو والسفل فالحصر ممنوع او الكل فلم لم يكن لا يلزم الخلف لان المحدد انما
يحدد جهتي العلو والسفل وقال بعضهم التحقيق ان تحديد جهات العالم لا يليق الا بالفلك الاعلى لانه
يحدد جهتي الفوق والتحت بالذات وسائر الجهات بواسطتها ق الا لحركة بعض الاجزاء التي هي بسائط وكتب
من حيثية الطبيعة ق تابع للافلاك الكلية ق من الحركات التسع ق في الجهة الحول ليست من حركات الافلاك
التسعة ما كانت مخالفة لغيرها في الجهة فقط ق ولكن ليست الحركتين الذاتيتين ق هي اعظم دائرة اى سطحية
مرتسمة من ادارة خط ممتد من مركز العالم الى محدب المحدد بحيث يلزم عن القطبين على السوية ادارة تامة
ق ولذا يتصور كسفها مصدر المجهول نظرا الى المص عليه والمعلوم نظرا الى [illegible] المعطوف ق باو سائر
البروج السطحية او الجرمية ق نقطتي الاعتدالين وهما تخصيصان من المعدل ونوعيان من منطقة ١
البروج ق في اكثر البلاد اى ما عدا البلاد الاستوائية او القريبة منها ق نقطتي الانقلابين
وهما نوعيان وكتب ايضا وبهاتين النقطتين الاوليين تنقسم المنطقة اربعة اقسام ومدة
قطع الشمس لواحد منها بحركتها الخاصة السنوية احد الفصول الاربعة ق الى الشتاء في جميع
المعمورة ق برجا برجا ق ان اثبات المحدد اى محدد الجهتين الطبيعيتين من حيث انه محدد
لهما ق ويتعين باوضاع اه [illegible] قد يقال ان الخلاء بمعنى البعد الموهوم معدوم وبمعنى
البعد المفطور جوهر مجرد وقد مر ان كلا من المعدوم والمجرد لعدم كونه ذا وضع لا يتعين به
وضع الجهة فكيف هو يلزم اثبات المحدد مبنيا على امتناع الخلاء ق واستناد بعض الخ
عطف المسبب ق وان الحركات عطف على ان الاجسام اه عطف المسبب على السبب قال
الاستاذ القرنجي رحمها الله ق وكانت الحركات [illegible] بهذا نظرا الى الشرح عطف على قوله
انه لم يتم وكتب ايضا المناسب ق ان يقول الش ههنا ايضا وان اثبات الافلاك على الوجه
المخصوص مبني على عدم تجويز الخرق والالتيام والا لجاز ان يكون الكواكب متحركة في الافلاك
كالحيتان في الماء تسرع وتبطئ وترجع وتقيم من غير حاجة الى تلك الافلاك الكثيرة
ثم يعقد ولما كانت الحركات اه وكانت الكواكب سائرة اه عندنا لم يتم ما ذكروه في
اثبات الافلاك على الوجه المخصوص ق من الاحيان اى احيان نعتها المغايرة له ق انكشاف البعض
وهو ربع الارض تقريبا ق ولكل من البواقي طبقات صرح الطوسي في التذكرة بان للماء طبقة واحدة ق
يخالطها اجزاء نارية وهوائية ق اجزائها المائية نائب فاعل ليلطف او مفعول التخليل وضمير نائبه
فاعل يلطف ضمير عائد الى البخار ق بمجاورة الارض بل بالادخنة الواصلة اليها كما في
شرح التذكرة ق وهي الريح الباردة اى الادخنة بسبب الريح الباردة والا فالريح هو الهواء

٧ بعدد ٢٥

والنقطتين

مع الاحتياج الى اثباته على تقدير
مع امكان الخلاء

الممتزج ويجوز ان يكون ضمير به للهواء الممتزج والتانيث باعتبار الخبر ق عند من يقول من المتكلمين ق لا عندنا اى الاشاعرة
ق والسحب والعيون لا يخفى ان ذكر السحب استطرادى ق اى ضيقها الطف ضيقه ق وفيه بيان كانه لم يقع وفى
حقيقة المزاج اشارة الى ان بيانها ليس مقصودا بالذات تامل ق كان المزاج اى كان الامتزاج ام اتم
وكلما كان الامتزاج اتم كان المزاج اه ق بقوتها اقول المراد بالقوى الصور النوعية لا الكيفيات
اذ هى الفاعلة عند الحكيم علما فى المواقف ولو كان المراد بها الكيفيات لكان قول المصنف كل من الكيفيات
من اقامة المظهر مقام المضمر بلا نكتة ق بان يكون الحاصل من تلك الكيفيات ق بحيث يكون الاولى اى يكون
تامل ق من قوى متساوية المقادير بان يكون كل من المتضادتين من تلك القوى متساوية للاخرى منهما
سواء كان مجموع المتضادتين منهما مساويا للاخريين اولا بان يكون مجموع الحرارة والبرودة مثلا اكثر
من مجموع الرطوبة واليبوسة ولذلك قال المصنف غير متضادتين وقال الشارح لان الخروج الى قوله تستلزم
ذلك ولم يكن اقسامها الخارجة ازيد من ثمانية فافهم ق لا يستلزم تساوى اه وبهذا يندفع ما استدل به
على نفى المعتدل بهذا المعنى ولو بمجرد الاحتمال العقلى بانه لو وجد لكان له مكان طبيعى لما سبق
من ان كل جسم له مكان طبيعى ومكانه الطبيعى لا يجوز ان يكون مكان احد بسائطه للزوم ترجيح من غير
مرجح ولا مكان آخر غيره والا يلزم الخلاء قبل حدوث المركب ق فما لا يكون ولا اقل من ان تتوهم علم
صدق حد المزاج على الاقسام الثمانية للمزاج اذ لا منافاة بين الخروج والتوسط والتشابه قوله
او بكيفيتين غيره لكن اذا كان خروج كل منهما بالنسبة الى ما يقابله لا بالنسبة الى الاخر منهما للزوم
المحذور الذى ذكره الشارح فى المتضادتين بعينه ق بمتضادتين اى كل منهما بالنسبة الى الاخرى كما
من الشارح واما بالنسبة الى ما عداهما فلا فرق فى المقيد ق اجتماع المتضادين وهما الزيادة وعدم
الزيادة تامل ق ان تزيد على البرودة فضلا عن البواقى ق زيادة البرودة على الحرارة فضلا عن
البواقى ق لان الخارج بكيفية واحدة ق اربع اقسامها الظاهر اربعة ق وقد يقع اى بالاشتراك اللفظى ق
لما يتوفر فيه اه اى لمزاج يحصل فيه الممتزج القسط الذى ينبغى اه ق يعتبر اعتداله فيعتبر النوع
اى اعتداله ق فالنوع اى فيعتبر اعتداله ق من الاصناف والاشخاص لم يقع هنا ونوع الصنف
والاعضاء لان مراد المصنف بالدخول الجزئى الاضافى والصنف ليس جزئيا والصنف بل الجزئى ثمهما
الحقيقى اعنى الشخص كما ان المراد بالخارج المباين ق والبقاء امزجة الاصناف من قبيل حسن ما ذكر
والا فانه معتبر علي امزجة الانواع الخارجة لا امزجة ذلك النوع فافهم ق فى حاق وسط
وليس يعد المزاج عرض وهذا قال فيما يأتى ولا يكون حاصلا الا لاعدل شخص اه ق الى ما يكون فيه اى
الى امزجة ما دخل فيه ق من ذلك النوع سواء كان ذلك النوع اعدل الانواع اولا ق والاعتدال

الصنف

الصنف اى المعتدل الصنفى وكتب ايضا الاشبان يقول ولكل صنف من اصناف كل نوع مزاجا بالقياس اليه ق ذو طرفين
اى افراط وتفريط ق لم يكن ذلك الصنف فهذا المزاج شرط وجود ذلك الصنف ق وشرط هذا العرض
وليس له عرض ق فيما خلق لاجله فهذا المزاج شرط جودة كمالات ذلك الصنف ق هو الذى اى
المزاج الذى ق هو ما يليق اى مزاج ما ق ليس بعضا من العرض لان الصنف ليس جزئيا للشخص بل جزئه
فلا يحفظ الشخص فى ضمنه بخلاف العرض الشخصى فانه بعض من العرض الصنفى اذ الشخص جزئى
للصنف فيحفظ الصنف فى ضمن الشخص وكذا العرض الصنفى بعض من العرض النوعى اذ الصنف
جزئى للنوع فيحفظ النوع فى ضمن الصنف ق وكثير من الناظرين وعليه الامام الرازى على ما فى
المواقف ق على ما يفعل عرضا اولا ق النامية وتقدمها الغاذية كما فى شرح المواقف والتجريد والقياس
المنهية الآلة روح المزاوجة فاسند الفعل الى السبب شرح المواقف ق في حجم الورم اى ما يفيده
وكذا فى السمن لان نفس الورم والسمن ليس بنموا زاد المعروف ق ومنها المولدة فى كل من الذكر
والانثى ق ومادة هى البذر ق فالمحققون على ان استناد تلك الافعال الى القوة الواحدة انما
يتصور فى الانثى دون الذكر لان التصوير انما يكون فى الرحم وكذا التفصيل الى الاجزاء المختلفة ان كان
المراد به تمييز الاجزاء بالفعل وقس على هذا الكلام فى كون جميع القوى متحدة بالذات ومتعددة
بالحيثيات ق فهى ثلث مسماة بالمحصلة والمفصلة والمصورة ق فالاعتبارات ولا اظنك
ان تتوهم ان تلك الاعتبارات الافعال كالتغذية والانماء والتوليد لان صدور هذه
الافعال متوقف على حصول الاعتبارات للقوة وحصولها متوقف على صدور الافعال فيلزم الدور
ق وما تقرر عندهم دفع لما يتوهم انه كيف يجوز ان تلك متعددة بالاعتبار مع ان افعالها
مختلفة وثبت عندهم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاجاب بما ترى وحاصله ان تلك
القوة لها جهات مختلفة فيجوز ان يصدر عنها الافعال بحسب تلك الجهات ق فقيل القائل
الامام كما فى القسطنطينى ق نفس العلوق الذى نفس الاب لنطفته والام [illegible] لنطفتها
ذلك المزاج كذا فى شرح القسطنطينى ق بواد الغذاء على الجنين والام تدبر ق وقيل الجامع
اى القائل ابن سينا ق القوة المصورة الى جهلة فى رحم الام ق بقوى نفسانية الباء داخلة
على المقصود فيختص بمعنى يمتاز ق الى النفس الحيوانية وهى الصورة النوعية لانواع الحيوانات
كما سيأتى ق بادراكيهما اى التصوري والتصديقى بان يصدق بان هذا نافع وذاك ضار
ق للنوع الحركة الارادية ق للادراك تصوريا او تصديقيا بالغاية ق باعتبار محالها اشارة
الى ان فى قولهم الحواس الظاهرة مجازا عقليا او حذفيا ق فى القوى المشتركة بين انواع
الحيوان ق وكونها اى تلك القوى بل محالها بدون وصف الادراك متفقا عليها والا فالمدرك

عناية الامر انه يشترط رفع ... حجاب بينها وبين البدن ... في البابين منه ... ويعضها ...

عندنا الجزئيات كالكليات هو النفس بدون وساطة الحواس ولذا جوزت الشريعة ادراكها للجزئيات بعد موت البدن
كما سيأتي في فصل مدرك الجزئيات اه ق متفقا عليها بين المتكلمين والحكماء ق بها يدرك الحرارة اى بسبب
تلك القوة فالمدرك والمرتسم فيه هو المحل او المرتسم فيه هو والمدرك هو العقل ثم ان هذا على رأى الحكيم
والا فالمدرك عندنا هو النفس بدون الواسطة كما سيأتي ق ويبقى الحيوان حيوانا كما في الخراطين
الفاقدة للمشاعر الاربع ق تهييج الرواسخ اشارة الى الصغرى ق قلنا لم لا اه منع للكبرى المطلوبة
ق واعدادها اياه اى جعل الحرارة الهواء مستعدا للانقلاب آه ق اى في الآلة لمنع الخلو قال
ان التفاصيل اه مقدمة رافعة قد مرت على الشرطية ق قلنا ذبولها منع الملازمة ق وبتوسطها
توسطا عرضيا لاثبوتيا ق جسم صيقل بديهية ق المقابل لذى الشبح ق كما في المرآت لا يقال
لون المرآت نورانيا غير معلوم لان المراد من النورانى اعم من تلونه بالذات او بالعرض ق وهذا انما
يفيد اى بعد تسليم الكبرى وبديهيتها والا فهى ممنوعة عند القائلين بالشعاع فانه لا انطباع
لصورة الشمس مثلا عندهم في الماء بل ينعكس الخطوط الشعاعية للعين من الماء الى الشمس فيتخيل ان
صورة الشمس في الماء ق بان يأتيها المحسوس بالاتفاق ق باقية في الحواس المشترك لم يقل في الخيال
كما قاله شارح التجريد من ان بين التخيل والمشاهدة فرقا بينا والارتسام في الخيال هو التخيل دون
المشاهدة ولذلك ان تلك الحالة حالة المشاهدة لا حالة التخيل ق ان الرخيبة تتفاوت رافعة لتالي
الشرطية التى ذكرها الشارح اعنى ولو كان الابصار اه ق لانا لما فصلنا الكلام في المبادرة كما ...
صاحب القاموس والوضع ق فان الحاكم صغرى وبيان لوجه ما ذكره المص على المط وكتب اليهم مبنى هذا
الى قوله يبطل انه على اتحاد الحاكم والمدرك والمرتسم فيه فمبنى قوله بدليل الحاكم اه اى بدليل حكم القوة الواحدة
بالبعض على البعض من المرتسمين فيها المدركين بها ق ان لحضر عنده واى فيه تامل ق وليس يجرى اه
كبرى ق فلابد من قوة آه اى ينتج من الشكل الثانى ليس الحاكم بالنسبة الى القوى الظاهرة ق قوله
فلا بد من قوة باطنة اخص من النتيجة وقوله كان قيل آه منع لتفريع هذا الاخص من القياس المذكور
وقوله قلنا اه اثبات للممنوع ق فان قيل من جانب المتكلمين المنكرين للحواس الباطنة ق الحاكم والمرتسم فيه ق الا قوى جسمانية اى والعقل جسمانيا عندهم وان كان جسما عند المتكلمين وحاصله
ان بناء هذا البرهان على ان العقل جوهر مجرد وان المدرك للجزئيات ليس الا قوى جسمانية
ق لكن يرد عليهم اعتراض على الجواب ق مع انه لا تمكين او وفاقا للقوى ... الجسمانية اى سوى
قوة النفس الناطقة عند المتكلمين او المراد لا يمكن عندكم فيلزم الايراد الزاميا ق فان قيل اى في وجه
دلالة دليل المتن على المطلب بحيث لا يرد عليه الايراد المذكور وكتب مبنى هذا على تغاير الحاكم والمرتسم فيه
فمعنى قول المص بدليل الحكم آه بدليل حكم العقل بالبعض على البعض في قوة واحدة ق على حسب مشاهدة الا

كما يأتي في فصل مدرك الجزئيات

لا ...

الامور اى مشاهدة المستيقظ والصحيح الامور الموجودة ق الذى لا يفيد العلم اى اليقين ق وهى القوة التى تحفظ
اى بعد ارتسامها فى هذه القوة ق اذا غابت عن الحواس اى وغيبتها عن الحواس الظاهرة بسبب لغيبتها عن ا
لحس المشترك ق بحيث لحتاج متعلق بالمنفى ق كما فى النسيان متعلق بالمنفى ق مع سهولة الاستحضار من ا
لحس المشترك لهما لما يجى فرق بين الذهول والنسيان اى ولا بين الادراك التخيلى والذهول ولا بين ا
لمشاهدة والتخيل بقرينة ما ياتى وقوله الاتى ويلغى الفرق بين المشاهدة اه اى ويلغى الفرق بين الذهول
والنسيان ببقاء الصورة فى الحس المشترك وزوالها بغير ... ففى كلامه نوع احتباك ثم ان قوله
ويلغى الفرق اه مع قوله الاتى ويلغى الحصر اه تفننا كما يعلم بالتامل ق فاعترض على هذه الملازمة ق
ان لا تلغى محفوظة هذا بناء على جواز اتحاد قوة الحفظ وقوة الادراك ومنع لزوم تغايرهما ق والادراك
التخيلى ق بالالتفات النفس الى الصورة التى فى الحس المشترك ق المتعلقة بالصور اى بذوات الصور
المحسوسة او المراد بالصور الصور الخارجية ق المحسوس باحدى الحواس الظاهرة ق لا يدرك بالحواس
لا ما يقوم بالغير حتى يشمل نحو اللون والحلاوة والرائحة ق ووجه تغايرها اى مع الوهم والخيال
ق ان قوة القبول والادراك ق اى ملاحظ الحفظ اى ملاحظ الوهم الحفظ ق بعد الذهول
هذا ... ادراك الوهم قبل الذهول مشاهدة والملاحظة بعده تخيلا كما فى الحس المشترك ق كيف يستعملها
الوهم دعوى ق فى الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة ق مع انه غير مدرك لها صغرى اه اى وكل ما هو غير
مدرك لتلك الصور لا يستعمل تلك القوة فيها فهذه هى الكبرى ق اجيب بان القوى الباطنة منع
للكبرى المطوية بناء على ان الارتسام مستلزم للادراك وما مر من ان الوهم لا يدرك الصور ا
لمحسوسة معناه انه لا يدركها اولا وبالذات لكنه يدركها بواسطة ارتسامها فى الحس المشترك فتامل
ق على مدركات العاقلة فيستعملها الوهم مع العقل كما مر ق وفكر عليها التقييد ق والخيال مؤخرة
عطف على معمولى عاملين مختلفين من غير تحقق شرط ق سواء كانت مدركة والمدركة من الحواس الباطنة
اثنان الحس المشترك والوهم ق شهوية وقوة شهوية بهيمية ونفس امارة ق غضبية وقوة
غضبية سبعية ونفس لوامة ق جسم مخالف بالماهية هذا بناء على ان لا يلزم كل جسم مؤلف من
جواهر متماثلة تامل ق للجسم اى لكل عنصر من العناصر التى يتألف منها البدن ق بالعرض اى
بواسطة امر غير البدن هو البخار المتولد من الاخلاط وقد يقال ان المراد انها بواسطة النفس ويوافقه
قوله الاتى بقائم فى البدن حيوة ق يجد فى ذاته من دون فعله ق ان المدرك للكليات صغرى قطعية
فى المتن ق وهو النفس معترضة ق بعينه اى وفاقا ق لانا نحكم اى لان النفس حاكمة بالكلى
اه وهذا اشارة الى صغرى دليل الصغرى ق والحاكم اه كبرى دليل الصغرى ق ومدرك الجزئى
كبرى القياس الاول وكذا اى مدرك كل جزئى منا هو الجسم السارى فى جميع البدن كما ياتى اوله

ق امضية وبه الخيال والحافظة ص

ص جل

ونفصيله م

الانى ق هو الجسم اى فى الجملة سواء كان جسما ساريا اولا تامل ق ليس الا تاكيد ضمير الحصر ق هو العضو اللامس

اى الجزء الذى فى العضو اللامس من الجسم السارى فى جميع البدن ق والقول بان المدرك اه اشارة الى منع صغرى ا

لقياس الاول بمنع كبرى دليلها لبيان انه ان اريد بادراك الجزئى فى الاوسط وبالتصف فى تلك الكبرى الادراك

والتصور بالذات وبلا واسطة وتسليمه مع منع كبرى ذلك القياس ان اريد بهما الادراك والتصور ه

بالواسطة وقوله يدفع اه اختيار الشق الاول واثبات المقدمة الممنوعة بان علم صدقها مستلزم لاحد

محذورين مخالفة المتفق عليه والتحكم فافهم ق هو النفس التى هى جوهر مجرد ق بالذات اى بواسطة

انطباع الصور فيها ق بواسطة العقل اى بواسطة انطباع الصور وارتسامها فيه ق لسائر الا

لحيوانات وهو خلاف المتفق عليه ق بعدم التفاوت والا لزم التحكم ق باوصاف الجسم فكلما يتصف

باوصاف الجسم جسم ق ورد منع للصغرى تامل ق فيجوز ان يتصف اى يتعلق بصفات الحركة والتحيز على التجرد

ق على انها تبقى بعد البدن [illegible] لا دلالة له على الجسمية فذكره توطئة لما يليه ق تلك

محل صغرى و الكبريان اعنى وكلما هو محل لما ليس بمادى ليس بمادى وكل ما ليس بمادى مجرد

مطويتان وقوله بتعقل اه اشارة الى دليل الصغرى وقوله اه مع امتناع حلول صورة المجرد دليل ا

لكبرى الاولى ق لما ليس اى لصورة ما ليس اه ق وان لم نقل اى نحكم ق اذ ربما اى ولا يتوقف التعقل

على الحكم بوجودها اذ ربما اه ق فى المادى لان صورة المجرد مجردة والحال فى المادى ليس بمجرد بل

مادى بالضرورة ق وكما اى ولصورة ما ق لا يليق بذى اه تقرير الدليل ان النفس محل لما ليس بذى

وضع ومقدار وكل محل لما ليس بذى وضع ومقدار وكلما ليس بذى وضع ومقدار مجرد فا [illegible]

لكبريان مطويتان ودليل الصغرى ما مر وقوله اه فلو لم يكن النفس مجردة اه دليل الكبرى الاولى

ق والا يمتنع اختصاصها بشىء اه ق ومشاركة نفسه ق مجردة اى ليس بذى وضع ومقدار

ق ولما اى لصورة ما ق يقابل للانقسام والكبريان اعنى وكل لما ليس بقابل للانقسام ليس بقابل

له وكل ما ليس بقابل له مجرد مطويتان ايضا وقوله اه وانقسام الحال اه دليل الكبرى ق ان تعقل

هذا مبنى لصغرى كل من الادلة الثلثة فهى ممنوعة ق مجرد اضافة وتعلق ق ومنها ان النفس

مبنى للكبرى الثانية من الدليل الثالث فهى ممنوعة ق ومنها ان التى مبنى للكبرى الاولى من الدليل الاول

ق ومنها ان الحال مبنى للكبرى الاولى من الدليل الثانى فهى ممنوعة ق ومنها التى مبنى للكبرى الا

للكبرى من الدليل الثالث فهى ممنوعة كباقى مقدمتيه ق والثانى من وجه تجردها ق ان النفس صغرى

ق للماديات اى للاصول المنسوبة الى المادة من حيث الذات لا من حيث الفعل والا فالنفس مادية من حيث

الفعل ق وكل ما هو كبرى ق بيان الصغرى بوجوه ثلثة الاول انها تدرك اه والثانى انها لا تضعف

بكثرة الافعال والثالث انها لا تضعف بضعف الاعضاء ق وكتب ايضا قد يقال ان ما ذكره المص

الساري م

ق عينتع حلولها فلم يجز ان تكون حالة فى جسم عاقل لكنها اذا وجدت فى الخارج كانت ذكرا المجرد ق فقط ينبغى ان ا نجرد باعتبار الخارج لا الذهن نظرا ما يقال ان الجوهر ما اذا وجد فى الخارج كان لا فى موضوع سيجى

رحمه الله تعالى

الاولى م

دليل مستقل لاثبات المدعى ولا يثبت بالصغرى و ولا تضعف لانها وفي الآتي للعدول فلا يرد ان اختلاف
المقدمتين ايجابا وسلبا شرط في الشكل الثاني ولسنا لم تختلفا و ولا شيء من القوى الجسمانية كبرى ينتج من
الشكل الثاني لا شيء من النفس بقوى جسمانية ثم ان هذا الدليل يحسب الظاهر رد على من زعم ان النفس قوة
جسمانية لا على زعم انها جسم ولهذا بدلنا بقولنا لا شيء من الجسم كذا لو ذكر لكان ردا على هذا الزاعم و ورد
بجواز انه منع لكلية دليل الصغرى و ان تكون العاقلة اى القوة العاقلة و سواء كانت انه ظ كلام الش انه
ليس المراد بالجسم الجسم الساري في البدن فافهم و غير عاقلة دائما قيد النفي لا المنفي و لانه اما انه على الملازمة
و اما ان يكفي في تعقلها اى اما ان يكون علمها بها حضوريا و اولا اى او لا يكون علمها بها حضوريا فلم ينقطع
اى يكون معلومها دائما و فالا يكون انه هذا في قوة والا يكفي حضوره بنفسه يتوقف على حضور صورة منتزعة
ولا يتوقف على ان تكلم يحصل وما ذكره الش بقوله على انا لا نسلم انه منع للملازمة الاولى و لم يحصل الا بعد ان يكون
مجهولا دائما و دائما قيد النفي و لامتناع علة الملازمة و تعدد الصورة الخارجية والذهنية فقط
المتحدة اى المتماثلة و يمتنع تغايرهما وتعددها وكيف وتمايزهما و الصورتان الصورة الجزئية
الخارجية و فيه اى في مادته على حذف المضاف و مجردة اى و [illegible] جسما متعلقا بها ولا وكما اذا
[illegible] تعقلها فلا يحتاج الى انتزاع الصورة لان علمها بنفسها حضوري فهي عاقلة لها دائما قد
في الجسم اى في مادته و وركبا باختيار الشق الثاني ولا نسلم انه و لان قيام انه سند المنع وكتب الش
ولان احدهما محل للنفس والاخرى حالة فيها و والاخرى اى من حيث الحادثة مع الحالة و لا
فوجودها وجودا اصيلا للعلم و على انا لا نسلم اختيار الشق الثالث و بل له حصوله شرائط فلا
يلزم ان يلزم التعقل دائما و متحدة في الماهية النوعية و والاجسام متماثلة لكونها مؤلفة من
اجزاء لا تتجزى و الا بالعوارض والاعراض و متحدة الماهية بيان متماثلة و لوحدة حدها
هذه صغرى و الكبرى مطوية تقريره القياس النفوس امور متحدة الحد [illegible] وكل امور متحدة الحد
متماثلة وقوله الش والحد تمام الماهية دليل الكبرى و تمام الماهية النوعية و ورد منع للكبرى
و كتب الش اى بعد تسليم ان ما عرفوا النفس به حد والا فالنفس بسيطة عندهم والبساطة
تنافي لوجوب تركيبه من الجنس والفصل و اذ المعاني لبنان و الجنسية المركبة دون البسيط مثلا
لجنس العالي والجنس المفرد و بالماهية النوعية و واما بمعنى انه يكون اى واما بمعنى ان النفس جنس
تحته انواع كل [illegible] منحصر في فرد فتلك كل و من افرادها و لاختلاف لوازمها هذه صغرى اى لانها
امور مختلفة اللوازم و واختلاف اللازم دليل للكبرى المطوية اعني وكل امور مختلفة اللوازم
مختلفة بالماهية و يستلزم اختلاف الملزوم اى بحسب الماهية و ورد منع الكبرى و واتفقوا
اى المتكلمون والفلاسفة كما في القسطنطيني وكتب الش اى الآمدي قال بانها قوة في الدماغ

او هى فيه وفى القلب والكبد والانثيين عرض فكيف يتصور بقائه بعد محلها ق لما يأتي قبيل الفصل الآتي ق على ه
قدمها كما هو مذهب افلاطون ق لانها الاولى بان يقال لانها لو كانت اه وكذا في قوله الآتي لانها لو كانت حادثة
لم تكن مجردة فافهم ق لو كانت حادثة كما هو مذهب المتكلمين وارسطو ق لان كل حادث صغرى ق ضرورة
كونه علة الصغرى ق وقبول العدم اشارة الى الكبرى اعنى وكل قابل العدم ليس بابدى وكتب ايضا معنى
الاستدلال بالابدية ههنا وبالاستغناء عن المحل فيما يأتي جعلهما مقدمة رافعة في القياس الاستثنائي و
هذا اوسط في الا قتى في الجملى فافهم ق ورد بانه اريد اه قديمة ان تعليل الصغرى بقوله المارّ
ضرورة كونه مسبوقا بالعدم ينافي ارادة هذا الاحتمال بتمامه ق ففي المدعى فالاستدلال به مصادرة ق
كتب ايضا على انه لا ينافي الابدية لجواز ان يكون قابلا لذلك نظرا الى ذاته ودائم الوجود نظرا الى
دوام بعيد الآتي وكتب ايضا فيه ان قابل العدم لكونه بمعنى المستعد للعدم اعم من اللاابدى لان ا
لتأتى ما لم يحصل له الزوال بالفعل والا فدائم من ان يحصل له الزوال اولا فلا مصادرة فقوله الشرح لان
معنى علم كون نها اه ممنوع ق اوالعلم وكذا العدم السابق ق فلا ينافي اه اى فالكبرى ممنوعة ق لانها
لو كانت حادثة يعنى الحدوث ينافي التجرد ويقتضي المادة ق لم تكن مجردة لكن التالى باطل بالوجوه ا
لثلثة المارة ق مسبوق بالمادة اى تكون محلا للامكان الاستعدادى كما سبق ق على تقدير تمام بان
يكون الفاعل موجبا كما صرح به شارح المواقف في بحث الامكان ق وهذا اى لزوم مادة يتعلق بها الحادث
ق على حدوثها اى مع حدوث الابدان كما هو مذهب ارسطو وتابعيه ق بانه على تقدير قدمها
هذا في قوة القضية الشرطية ق يلزم تعطلها لكن اللازم باطل ق قبل البدن لان التناسخ
باطل على رأى ارسطو ق بعد تسليم ان لا تعطل اى بعد تسليم المقدمة الاولى فقط وهى انه لا تعطل
ق بان التوحد اه اى يمنع الملازمة لان التوحد اه ق امتنع تعددها لكن لم يمتنع ق
تعددها بعلة بل وجب وكتب ايضا اى مع انها متعددة بعد التعلق والا لزم ان يعلم كل
واحد ما علمه الآخر ق فتمايزها وتشخصها ق مينا في التماثل ويجعل كلا منها نوعا منحصرا
في فرد ق وتمايل فيها اى بعرض قائم بها في الخارج ق لان ذلك اى حلول العرض ق مغاير
للحال اى للعرض الحال ق وتمايزها اى تمايز النفوس بسبب العوارض المنسوبة الى ابدانها ق
لان اختلاف العوارض الموجبة لتعدد النفوس ق باختلاف المواد اى مواد الاعراض التى
هى مواد النفس كما يظهر ق فان تعدد افراد النوع كان كبرى والصغرى مطوية تقريره القياس
هكذا تعدد افراد كل نوع من تلك العوارض تعدد افراد النوع الواحد وتعدد افراد النوع الواحد
معلل بالقابل والاعراض المكتنفة به فينتج مع ما يتحد مع قوله اختلاف العوارض انما هو اه
ق بقابله وبتعدده وكتب ايضا فان كان ذلك النوع عرضا فتعدد افراده بالموضوع ق اعراضه

المكتنفة

المكتنفة او جسما فنمه اراده بالهيولى واعراضه المكتنفة او نحما فبالبدن واعراضه ق قدم الجنس بحسب النوع ق المتعلقة
به بدنه في الاول نك فيه ان اللازم هو قدم الجنس بحسب النوع وهو غير محذور عند المستدل و ق خصم والمحذور قدمه
بحسب الشخص وهو غير لازم ق ونقرفه في بدن آخر لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التبادل لكن الاول لا يجوز والثاني
حق ق فقط اى النفوس مع الابدان اى الاجسام المتعلقة هى بها سواء كانت بدنا انسانيا او حيوانيا
او كانت نباتا او جمادا او جرما فلكيا والا بان كان المراد بالابدان الابدان الانسانية فقط لم
يكن لقوله الآتي فيما يأتي ثم يرد على الوجهين الخ وجه ق مع الابدان على التساوي لا ازيد ولا انقص خلافا
للقائلين بالتناسخ حيث ذهبوا الى زيادة الابدان على النفوس ق ليس لبدن واحد اراد ان نقيض المدعى هلهنا
امور فانه لما كان بطلان اثنين منها ظاهرا لم يذكر المصنف لم تنبيها بخلاف الامر الثالث فاورد لم تنبيهين ق هو
الانفس واحدة بالبديهة ق فظ و بدليل ق باختلاف احوال البدن كان الاولى تركه الاحوال ق وانما يلزم
سند المنع ق منقولة وحادثة واللازم باطل بما مر من العلم الضروري بان ليس مع النفس في هذا البدن نفس اخرى ق
لانه تمام المراد على الملازم ق واعترض اى من جانب اهل التناسخ ق بان ذلك مبنى وبانا لا نسلم اقتضاء تمام
المراد حدوث النفس وانما يقتضى اذا لم يتعلق به نفس مستنسخة ق على حدوث النفس وحدوث النفس مبنى على
بطلان التناسخ كما مر فلو توقف بطلان التناسخ على حدوث النفس يلزم الدور ق موجبا فيلزم ان الله
لقائلين بالتناسخ قائلون بان الفاعل موجبا فالدليل مبنى على ما هو مسلم عند الخصمين ان كان الاستدلال
من المشائين او الزاميا ان كان من المتكلمين ق مع الفاعل وهو المبدأ الفياض ق لا مانع اصلا مثل تعلق النفس
القديمة ق على ان النفس بعد مفارقة ا ه وهذا اخص من المدعى فلا تقريب بين الالزام والمدعى ق ولا بدلان ا ه بيان
الانحصار ق او غير ذلك كالطبيعي ق وعلى غاية التناسخية نسخ نسخية ق وعلى غاية مثبت التناسخية نسخ
صحيحة ق وكلنا المقدمتين الشرطية والواقعة ق عليه الاستكمال اى كسب الكمال ق والا اى وان لم يكن التعلق لا
شأنها ق لعدم الاستكمال كالتعلق هنا ق ليس من المتنازع بين المشائين والمتكلمين وبين الاشراقيين ق هو
لان المنع الثابت بالشرع ق ان يجمع الاجزاء الاصلية في الآخرة ق ونقل اى النفس ق منه ذكره
في ذلك اى التعلق ق بحسب الانواع اى انواع المتعلق بالفتح والتناسخ انواع ق الى ما دونه في ذلك
حتى تنتهي الى النمل ق بناء على كما استنادها هذه صغرى والكبرى مطوية والتقرير ان النفس مستندة
الى القديم استقلالا او بشرط حادث وكل مستند الى القديم باحد الامرين ابدى ينتج ان النفس
ابدية ق الى القديم الموجب ق اما استقلالا عند افلاطون ق امتنع عليه الطارى ق او بشرط
حادث عند ارسطو ق دون البقاء حتى تنتفي النفس بفنائه ق وعليه منع ظ اى على الدليل على المذهبين
اما على المذهب الاول فعلى الصغرى اى لا نسلم ان النفس مستندة الى القديم استقلالا وقد مر المنع
على مقدمات الدليلين اللذين تمسكوا بهما لاثباته واما على المذهب الثاني فعلى الكبرى اى لا نسلم

قد تعين ان بهذا زيادة
النوع الثالث ...

حادثة

ان كل ما هو مستند الى القديم بشرط فهو ابدى لجواز ان ينتفى ذلك الحادث شرطا للبقاء دون وجوده الحدوث ولو كان انه
شرط لمجرد الحدوث فلا يستلزم الابدية ق بالفعل وكل محل فعل البقاء و يمتنع كونه بعينه محلا لقوة الفناء
ق لان القابل علة لتوقف النتيجة عن الصغرى وفى الحقيقة على الكبرى المطوية ق من الانسان اى لا
منه نعم ولا من العقول ق لانها الحاكمة بما صغرى ق والحاكم بان الشيئين كبرى ق الى لها السمع والابصار
مثلا ق وعند الفلاسفة اى من المتقدمين ق فى النفس المجردة اى تمام فى الآلة ق كذلك يطلق بالاشتراك اللفظى
ق ان قوة النفس وبهذه القوة بهذا الاعتبار يقع لها القوة المدركة ق الذى شانه الاستعداد التوقفى
الثلثة للمراتب الثلث وكذا قوله الثالث فيما ياتى لانها حصلت بسبب تلك القوة ليلزم اه تنبيه على ان لفظ العقل
فى كل من تلك المراتب اسم لقوى هى مباد لتلك الاستعدادات او اسم للنفس باعتبارها واما اذا كان اسما للنفس
لاستعدادات فلا يصح الا اذا كان الكلام من قبيل التجريد كقوله لهم فيها دار الخلد ق للادراكات
اى البديهية والنظرية قوله من غير حصوله فى آه تفسير للمحض ق تحصيل النظريات تصوريتها وتصديقيتها
ق ملكة الانتقال اه اضافة السبب الى المسبب ق ثم التمكن فى استحضارها آه اى الاستعداد لاستحضارها
ق الذى هو آه هذا صريح فى ان العقل المستفاد اسم لنفس الكمال لا للقوة ولا للنفس ق حضور النظريات
عبارة شرح التجريد هو ان يحصل النظريات مشاهدة ق وباعتبار تاثيرها فى القوة بهذا الاعتبار
يقع لها القوة المؤكدة ق بمنزلة المواد اى مواد الاعراض ق للبحار فالنجار يرى صنعه والخشب موضوع
بمنزلة مواد الاعراض ق اى العقل النظرى وهو قوة النفس باعتبار تاثرها عن المبدأ كما مر ق بمعرفة
الاشياء اى نفسها وثبوت بعضها لبعض ق كما هى عليه يشير بجريان المطابقة للواقع فى التصورات
ق اما للاشعار آه فعلى هذا قوله بقدر الطاقة متعلق بالاشياء و حال عنها ق بقدر ما عليه حال
عن الضمير ق واما للاشارة اه فبقدر متعلق بالمعرفة ق ويتفرع على الثانى اى العقل ق على ما
ينبغى بمنزلة قوله السابق كما هى ق وفى الحكمة اى التى هى مقسم القسمين ق فى كمالها الاعتبار
المدخول ق وفى لفظ الاشياء فى [illegible] النظرية ق والامور فى [illegible] الحكمة العملية ق هى الشريعة
اى النسب التامة التى اخبر بها النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصولا او فروعا او معرفتها ق
معرفة اطرافها والعمل بها على ما يقتضيه قوله بل معرفة النفس اه ق لا بمعنى مجرد الاحكام اى بمعنى النسب
التامة الخبرية او بمعنى خطاب الله فالنسبة على الاول نسبة ذى الطرف الى الطرف او نسبة المغايرة الى
لمغايرة وعلى الثانى نسبة المتعلق بالكسر على المتعلق ولا يبعد ان يكون بمعنى الادراكات فافهم
ق بل بمعنى معرفة النفس تصورا او تصديقا ق ما لها وما عليها عملا اولا وكتب اليه اسم من
النسب واطرافها ق لها اه دينا ودنيا ق والعمل بها اى بالمعرفة او بما لها او بالاحكام العملية
ق وكتب ايضا بمقتضاها اى ان كان اطراف تلك النسب فعل المكلف كما فى الفقه ق هو الفقه اى
واصوله او المراد به الاعم لا خصوص ما كان فعل المكلف ق يعنى ان الفقه المرادف للحكمة المتناولة

موضوعهم

الحكمة م

ح

للقسمين

قوله او تصديقا او تصورا ما معرفة ف لفظي اللفظي بالاشتراك ويقع ف النظرية الحكمة وقد تفسير ف للقسمين

وغايتها العمل قد يقع ان موقوفة قولنا فعل العبد مخلوق الله تعالى او مخلوق العبد معرفة ما يتعلق

باختيارنا مع انه ليس غايته العمل بل مجرد الادراك تامل وكتب ايضا فيجوز ان يكون نسبة ا

لحكمة الى العمل نسبة المفيا الى الغاية او نسبة المتعلق بالكسر الى نفس المتعلق او ولا في الاول

في التصور والثاني في التصديق فافهم ف ويقع النظرية اه اي وتفسير الحكمة النظرية حتى يعرف آه

فالحكمة النظرية كما انها اعم للقسم كذلك اعم للقسم كالتصور ف غايتها ادراك الحق

لا فرق بين الغاية وذيها فهي من العلوم التي غايتها انفسها ف من حيث التعلق قيد الموضوع

ف بالمادة من الهيولى للصورة والموضوع للعرض والبدن للنفس ف عن الخطوط اي عن

احوالها ف وان كان اي بشرط لا شيء وكتب اي علما باحوال الات الموجودات فالتذكير

باعتبار الخبر ف عن الواجب اي عن احوال الواجب ف كمن يكتب شيئا اه للتنظير ف ينقسم

الى فضيلة اه كان الاحسن الاولى ان يقول بدل هذا ينقسم الى ثلث ملكات وقوى

تحتاج اليها النفس الناطقة في تدبير البدن قوة بها تعقل الى آخر الكلام ف عقلية

ملكية وقوة نطقية ملكية ف وهو الفقه وبه اخذ من تفسير الحكمة ملكة يصدر عنها

افعال متوسطة بين ~~البلاهة والجربزة~~ الخمود والفجور كما ان الشجاعة ملكة يصدر

عنها افعال متوسطة بين التهور والجبن ف وهو الحكمة وهو معرفة الحقائق على ما هي عليه

بقدر الاستطاعة قسطنطيني اقول هذا التفسير هو المناسب لما مر من معنى القوة العقلية

الملكية لا ما ذكره الشارح فان هذه القوة قوة التعقل دون الفعل ف والكل منها لما فرغ

من اصول الفضائل شرع في اصول الرذائل فقال ولكل ف بان اول المخلوقات اه اشارة

الى الصغرى نظرا الى الشرع والكبرى اول المخلوقات صادر عن الواحد من جميع الجهات

وهو الله تعالى ف والصادر اه كبرى ف عن الواحد من جميع الجهات ف فاول المخلوقات

نتيجة عن النتيجة المطوية ف لتركبه علة لتفرع قوله فاول المخلوقات عن النتيجة

الى الشرع ~~[illegible]~~ ثم قوله ولا يجوز اه لا دخل له بالنتيجة فهي

نظرا الى الشرع ابتداء كلام ويحتمل ان يكون مراده بقوله الا واحدا الواحد في ذاته

بان لا يكون له جزء ولا يقارن شيئا في الوجود كمقارنة كل من الهيولى والصورة

للاخرى والواحد في فطن فيتم التقريب بالنسبة اليه ايضا تامل ف فلو كان المخلوق

اه ويمتنع ان يصدر منه تعالى شيء آخر ف والا لزم بيان الملازمة ف فاعلية احدهما

افعال/

نظر آخر

قوله من جميع الجهات اي لا كثرة في ذاته وصفاته اذ صفاته تعالى عين ذاته خارجا اي خارجا يحيى

مقدمة رافعة ق اما المادة فستحالة فاعليتها وكتب للصورة ق دون الفعل ح قد تقدم ان الهيولى
علة لتشخص الصورة ويحتمل ان يكون مراده ان شان المادة قبول الصورة فلو كان مع ذلك فاعلا
لها لزم ان يكون البسيط مصدر الاثر وقابلا له وقد مر الكلام فيه ق الى غيره فاعل بالنظر الى
وجوده في غيره ق ايضا اى كافتقاره الى الفاعل بالنظر الى وجوده في نفسه ق فيلزم تقدم الشئ
على المحل ق لان اول المخلوقات صغرى الشكل الثانى ق وانها لا تستقل كبرى ق فيلزم تقدم
الشئ وهو البدن ق مجرد في ذاته اى لا جسما ق وفعله اى لا نفسا ولا صورة ق بان
علة الاجسام صغرى وكتب اللام للاستغراق ق ان تشتمل على كثرة والكبرى اى غير الواجب
ليس يشتمل على الكثرة مطوية والقياس من الشكل الثانى الا ان النتيجة التى ذكرها الشارح تقتضى
ان تكون هذه المقدمة صغرى وانها اقتضى القياس الثانى والتوزيع الآتى ان يكون علة
الاجسام هو الاصغر ق ~~ان تستغنى اى علة كل جسم من الاجسام وكتب صغرى ق علة لها~~
~~[illegible]~~ لئلا يتعلق علة الصغرى ق ولا يكون اه نتيجة ق علة لها لعدم اشتماله
على كثرة ق ان تستغنى اى على كل جسم من الاجسام وكتب صغرى ق لئلا يقتضى اه دليل
الصغرى وكتب ايضا قبيل هذا اعلم انه يثبت بالقياس الاول ان علة الاجسام ليست الواجب
وبالقياس الثانى انها ليست شيئا من الاقسام الخمسة الآتية وبمجموع القياسين يثبت
انها هو العقل فالمجموع وجه واحد ق وكل اه كبرى وكتب اختصار للكبرى اى ولا شئ
من الجسم والنفس [illegible] والعرض والنفس والهيولى والصورة بمستغن عن الجسمية ينتج من
الشكل الثانى علة الاجسام ليس شئ من تلك الخمسة ق فلابد ان تفريع من النتيجتين
ق اما عدم اه دليل الكبرى ق والعرض اى عرض الجسم والا فعدم استغناء عرض [illegible]
النفس والهيولى والصورة ليس بظاهر من علم [illegible] استغناء الثلثة ق وهو الواجب
اى اول المخلوقات اه وعلة الاجسام اه ق نظر سيما بما مر فى فصل العلم والمعلول
ق للطلب اه اما محسوسا او معقولا ق ان يكون محسوسا جوهرا او عرضا ق فالطالب
العاشق ق او يقال شبه عبارة شرح التجريد او يقال تشبه احدهما والا لما كان له تعلق
بالمطلوب ق شبه احدهما اى تشبه ذات الافلاك بذات العقول او تشبه صفتها
بصفة العقول ق لما كان على لصفحة الافلاك مطلوبا ق وعلى التقادير الاربعة
ق لم يختلف جهة وسرعة وبطوء ق فتعين العقل لان يكون مشبها به للافلاك
فى المواد كان هذا مبنى على ان لا يكون الجوهر جنسا لها بل عرضا عاما ق لان الاول الذى هو
معلول البارى عز اسمه وجلاله ق لفلك هو الفلك الاطلس ق ونفس باعتبار وجوبه
بالغير ق وعقل باعتبار الوجود ق الى آخر الافلاك الكلية ق انواعها الاضافة

دون الواجب تعالى [illegible]

الاول

للاولى لامية والثاني بيانية البيان ق في اختصاصها فلا يلزم العقل تمام ماهية مختصة بل هو تمام ماهية
مشتركة او عرض عام تامل ق تعدد الاشخاص لنوع واحد ق لذواتها اى لنفس ذاتها لا لصورها
ومثالها ق عند ذواتها اقامة المظهر يعني ان علمها بذواتها حضوري ق وهو معنى التعقل
اللام للعهد اى معنى تعقل العقول ذواتها ق وفيه اشاره منع لقوله وهو معنى التعقل قوله
حصول الماهية اى نفسها او صورها تامل ق المغايرة مغايرة حقيقية لا اعتبارية كما سها
ق بحصول صورة هذا عند القائلين بالانطباع وكذا عند القائلين بالخطوط الشعاعية
ان كان المراد بالصورة اعم من الذهنية والخارجية ق وعاقلة اى بالفعل ق وجميع الكليات
اى دون الجزئيات ق مباد الكمالات لفظ الكمالات ليس في نسخة القسطنطينية فالمعنى ا
لعقول فاعلة مؤثرة للنفوس وموجبة لها ق النفوس البشرية والفلكية ق فلم يكن عقلا
بل نفسا ق وانها مبادى الاجسام اى موجدات لها وكتب في نسخة بترك الكمالات الى
الى قوله المصنف والاجسام عطف على الكمالات لا النفوس ق الاجسام الفلكية والعنصرية
ق ان الجن ارواح لا يخفى ان الجن بهذا المعنى خارج عن تقسيم الجوهر المار او الجواهر
ق وصرفها اضافة المفعول او الفاعل ثم هذا بيان الاستيلاء قوله رسل الكتا
اى فيهم تامل قوله دون البعض من الابصار والاحوال

قد تمت التعليقات على مباحث الممكنات بعون
معين اهل الارض والسموات وما كنت موفقا لتسويد باقيات
التعليقات لفقد نهاو لكثرة التشتتات
لا يسئل عن باعثها من غلبة الكفرة وغلبة
الفجرة ومن اخذها البررة والطلبة
وغير ذلك من ايقاعهما الشدائد
المفسدة خذلهما الله
في مدة اسرع الحركة
آمين
في بلدة كركوك
والطلبة
مهتوك